

المملكة العربية السعودية

قررت وزارة التعليم تدريس
هذا الكتاب وطبعه على نفقتها

رؤية
VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA



وزارة التعليم
Ministry of Education

الدراسات الإسلامية

الفقه 2

التعليم الثانوي - نظام المسارات
السنة الثالثة

قام بالتأليف والمراجعة
فريق من المتخصصين

ح) المركز الوطني للمناهج، ١٤٤٦هـ

المركز الوطني للمناهج

الفقه ٢ - المرحلة الثانوي - السنة الثالثة /

المركز الوطني للمناهج. - الرياض، ١٤٤٦هـ

١٤٠ ص؛ ٢١ × ٢٥ سم

رقم الإيداع: ١٨٧١٤ / ١٤٤٦

ردمك : ٩ - ٠١١ - ٥١٤ - ٦٠٣ - ٩٧٨

حقوق الطبع والنشر محفوظة لوزارة التعليم

www.moe.gov.sa

مواد إثرائية وداعمة على "منصة عين الإثرائية"



ien.edu.sa

أعضاءنا المعلمين والمعلمات، والطلاب والطالبات، وأولياء الأمور، وكل مهتم بالتربية والتعليم؛
يسعدنا تواصلكم؛ لتطوير الكتاب المدرسي، ومقترحاتكم محل اهتمامنا.



fb.ien.edu.sa

حقوق طباعة ونشر واستخدام هذا الكتاب وما يرتبط به من محتوى تعليمي أو إثنائي أو داعم محفوظة جميعاً لوزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية،
ويُمنع منعاً باتاً بيعه أو نسخه أو التبرع به أو استخدامه أو إعادة طباعته أو إنتاجه أو مسحه ضوئياً أو أي جزء منه بأي شكل وأية وسيلة كانت، ويقتصر
استخدامه على المدارس التابعة للوزارة والمرخصة باستخدامه فقط.



وزارة التعليم

Ministry of Education

2025 - 1447

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مقدمة في الفقه 2

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد :
فبين يديك - أخي الطالب أختي الطالبة - كتاب الفقه (2) للطالب والطالبة، لنظام المسارات بخطته الجديدة، وهو كتاب يُقَرَّب إليك الأحكام الشرعية لفقه المعاملات المالية، وجملة من المسائل المتعلقة بفقه النوازل .

وبقدر علمك وعملك بالأحكام التي تدرسها، ودعوتك إليها وتعليمها للآخرين، تكون بإذن الله تعالى ممن أراد الله بهم الخير وسعادة الدارين؛ حيث أخبرنا رسولنا الكريم ﷺ أن: « من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين »⁽¹⁾، وبشّر من بلغ شريعته، ودعا له ﷺ بأن يرزقه الله البهجة بقوله ﷺ: « نُصِرَ اللهُ امرءًا سمع منا حديثًا فحفظه حتى يُبلَّغهُ غيره، فَرُبَّ حامل فقهٍ إلى من هو أفقه منه، ورُبَّ حامل فقهٍ ليس بفقيه »⁽²⁾.

وقد يسر الله تعالى صياغة موضوعات هذا المقرر بطريقة تتيح لك أن تكون طالبًا نشطًا داخل الصف؛ تشارك في الدرس بفاعلية وروح متوثبة، مطبقًا لما يمكن تطبيقه داخل الصف أو المدرسة، وتشارك في حل النشاطات والتمارين التي تزيدك علمًا وفهمًا واستيعابًا للدرس، وتنمي لديك المهارات المتنوعة؛ كما تعينك صياغة المقرر الجديدة على البحث عن المعلومة بنفسك؛ مع مساعدتك في البحث عنها من خلال بعض الموجهات أو إرشاد معلمك المبارك؛ كما تعينك على التعاون مع زملائك في إثراء المادة ونفع الآخرين، وقبل ذلك وبعده تعينك - إن شاء الله تعالى - في تمثل الأحكام الشرعية في حياتك، وتقربك إلى ربك وخالقك؛ مما يقودك بإذن الله لسعادة الدنيا ونعيم الآخرة .
وقد راعينا في هذا المؤلف الجديد ما يأتي :

أولاً: تنوع العرض للمادة الدراسية؛ ليسهل عليك فهمها، وتتمكن من استيعابها ببسر وسهولة .
ثانيًا: الحرص على مشاركتك في الدرس؛ تعلمًا وتطبيقًا وكتابة، وبحثًا عن المعلومة، واستنباطًا لها؛ من خلال أنشطة تعليمية وفراغات داخل المحتوى تركت لتكتبها بأسلوبك، وتضرب عليها أمثلة من واقع حياتك ومعاشتك، ومن ثم تعرضها على معلمك للتأكد من مدى صحة ما توصلت إليه .

ثالثًا: تنمية مهارات التعلم والتفكير التي لديك؛ من خلال مساحات للتفكير تتيح لك التمرن على الاستنباط وضرب الأمثلة والمشاركة الفاعلة، مع توجيه معلمك، وعنايته بك .

رابعًا: تنمية مهارة التعاون؛ من خلال الأنشطة والتمارين المشتركة؛ مع زميلك أو مجموعتك؛ للتوصل من خلال ذلك إلى المعلومة بالاشتراك مع زملائك في الصف .

وقد رُسم لكل وحدة في الكتاب أهداف وضعت في مدخل الوحدة؛ من أجل أن تتأملها وتسعى لتحقيقها، فبقدر قربك من تحقيق الأهداف تكون استفادتك من الكتاب كبيرة، ومثمرة .

والذي نؤمله أن يكون الكتاب دافعاً لك للارتقاء في مدارج العلم والهداية، وانطلاقة لخير عظيم ترى أثره في حياتك ومجتمعك وأمتك .

نفع الله بك، وبارك جهودك، وجعلك نافعاً لدينك ووطنك، وحفظك من كل مكروه .

(1) رواه البخاري برقم (71)، ومسلم برقم (1037) .

(2) رواه الترمذي برقم (2656) .



الفهرس

الصفحة	المحتوى
الوحدة الأولى: الخيار والعقود المسماة	
8	الدرس (1): الخيار في البيع
14	الدرس (2): خيار الغبن
17	الدرس (3): الأذخار
19	الدرس (4): التسعير
20	الدرس (5): بيع السلم
22	الدرس (6): عقود مشابهة لبيع السلم
27	الدرس (7): بيع الزروع والثمار
الوحدة الثانية: المعاملات المصرفية	
32	الدرس (8): بيع المرابحة للواعد بالشراء
36	الدرس (9): البطاقات المصرفية
40	الدرس (10): الوساطة في الدفع الآجل
42	الدرس (11): خصم الأوراق التجارية
44	الدرس (12): الصناديق الاستثمارية
الوحدة الثالثة: توثيق الديون ونقلها	
48	الدرس (13): الكفالة
51	الدرس (14): الرهن
56	الدرس (15): الحوالة
الوحدة الرابعة: الصلح والشفعة	
64	الدرس (16): الصلح
67	الدرس (17): الشفعة



الفهرس

الصفحة	المحتوى
الوحدة الخامسة: الوكالة والعارية والإجارة	
72	الدرس (18): الوكالة
79	الدرس (19): العارية
83	الدرس (20): الإجارة
الوحدة السادسة: الشركات	
92	الدرس (21): الشركات
95	الدرس (22): أنواع الشركات
الوحدة السابعة: الهبة والوقف والوصية	
104	الدرس (23): الهبة
107	الدرس (24): الوقف
112	الدرس (25): الوصية
الوحدة الثامنة: فقه النوازل	
118	الدرس (26): الحقوق المعنوية
120	الدرس (27): قتل الرحمة
122	الدرس (28): موت الدماغ
124	الدرس (29): نقل الأعضاء
126	الدرس (30): أسواق الأوراق المالية (البورصة)
129	الدرس (31): التبادلات النقدية
136	الدرس (32): غسل الأموال



الوحدة الأولى

الخيار والعقود المسماة

يُتوقع منك بعد دراسة هذه الوحدة أن:

- 1- توضّح المراد بـ (الخيار في البيع).
- 2- تفضّل القول في أنواع الخيار في البيع وأحكام كل نوع.
- 3- تُحدد شروط ثبوت الخيار في الغبن.
- 4- تُمثّل على خيار الغبن.
- 5- تحذّر من الوقوع في الغبن في البيع والشراء.
- 6- تُميّز بين الاحتكار المحرم وأدخار التجار.
- 7- تُفرّق بين التسعير الجائز والمحرم.
- 8- تبيّن معنى بيع السلم وأهم أحكامه.
- 9- توضّح بعض العقود المشابهة لعقد السلم وأهم أحكامها.
- 10- تفضّل القول في حالات بيع الزروع والثمار، و حكم كل حالة.
- 11- تدرك أهم الحكم الشرعية من الأحكام التي درستها في هذه الوحدة.





الخيار في البيع

الدرس
1

تمهيد



اشترى فهد جهاز جوال جديد وقال للبائع: أشاور أخي إلى الغد، ومن الغد عاد إليه وقال: شكراً، لا أريد الجهاز، فأعاد عليه البائع نقوده.

واشترى بدر جهاز جوال جديد من البائع نفسه، ومن الغد رجع إليه وقال: شكراً، لا أريد الجهاز، فرفض البائع إعادة نقوده، وقال: لا أقبل إعادته؛ مع أن الجهاز بحالته التي أخذه بها.

ما الفرق بين الحالتين، علماً أن البائع محق فيهما؟

.....

.....

.....

لتتعرف أكثر على الفرق بين هذه الحالتين، وأحكامها الشرعية وأدلتها، وحكمة التشريع فيها، اقرأ هذا الموضوع.

تعريف الخيار

الخيار في اللغة: اسم مصدر من الاختيار، وهو الاصطفاء والانتقاء.
وفي الاصطلاح: هو حق المتعاقدين في اختيار فسخ العقد أو إمضائه.



أنواع الخيار

للخيار عدة أنواع، منها ما يأتي:

النوع الأول: خيار الشرط

وهو أن يشترط العاقدان أو أحدهما أن له الخيار في فسخ البيع أو إمضائه مدة معلومة. ويدل على ثبوته قول النبي ﷺ: «المسلمون على شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً»⁽¹⁾.

شروطه:

يشترط لصحة خيار الشرط شرطان:

- 1- تراضي الطرفين، سواء حصل الاتفاق في صلب العقد أو قبله.
- 2- تحديد المدة، ولو طال.

انتهائه:

ينتهي خيار الشرط ويصبح العقد لازماً بأحد أمرين هما:

- 1- انتهاء المدة المتفق عليها.
- 2- أو باتفاقهما على قطع الخيار في أثناء المدة، لأن ذلك حق لهما فكان لهما قطعه.

نشاط

بالتعاون مع مجموعتك اذكر ثلاثة أمثلة على خيار الشرط، مراعيًا فيها ما تقدم من الشروط:

- 1-.....
- 2-.....
- 3-.....



(1) رواه أبو داود برقم (3594)، والحاكم برقم (2309)، وصححه الألباني في إرواء الغليل (1303).

النوع الثاني: خيار العيب

وهو حق المشتري في فسخ العقد؛ لظهور عيب خفي لم يعلم به عند التعاقد.

حكم كتمان العيب

قد يكون العيب ظاهراً مشاهداً فهذا يبيّن للمشتري، وقد يكون العيب خفياً لا يشاهده المشتري ويعلم به البائع، فهذا **يجب** على البائع بيانه للمشتري، وإلا كان غاشاً له، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم مر على صبرة طعام - يعني كومة طعام - فأدخل يده فيها، فنالت أصابعه بللاً، فقال: **« ما هذا يا صاحب الطعام؟ »** قال: أصابته السماء يا رسول الله يعني المطر قال: **« أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس، من غش فليس مني »**⁽¹⁾.
وعن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: **« المسلم أخو المسلم، ولا يحل لمسلم باع من أخيه بيعاً وفيه عيب إلا بينه له »**⁽²⁾.

حقيقة العيب وأمثله

ما حقيقة العيب الذي ترد به السلعة؟

كل ما كان من شأنه أن ينقص من ثمن السلعة فهو عيب يجب بيانه للمشتري.

على ضوء هذا الضابط للعيب، اذكر بالتعاون مع زملائك ثلاثة أمثلة على العيوب الخفية التي تؤثر في ثمن السلعة، ويجب على البائع بيانها.

- 1-.....
- 2-.....
- 3-.....

(1) رواه مسلم برقم (102).

(2) رواه ابن ماجه برقم (2246)، والحاكم في مستدرکه برقم (2152) وصححه على شرطى البخارى ومسلم ووافقه الذهبى، وقواه شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان الدليل على بطلان التحليل .



نشاط



• هل تنقص قيمة السيارة (المُسَمَّكَرَة) عن غيرها؟

.....

• هل يجب بيان كون السيارة قد سبق (وَسُمِّكَرَتْ)؟

.....

• لماذا؟

.....



ما يثبت للمشتري

من اشترى سلعة ثم تبين أن فيها عيباً لم يكن يعلم به قبل الشراء، فإنه يخير بين أمرين:
الأول: رد السلعة وأخذ الثمن الذي دفعه كاملاً.

والثاني: إمساك السلعة وأخذ الأرش، والأرش هو: أن تُقوِّم السلعة سليمة من العيب، ثم تُقوِّم مع وجوده، وتُعرَف نسبة النقص، فيُرَدُّ البائع على المشتري بمثل هذه النسبة من الثمن.

مثال ذلك: لو باع سلعه بـ 120 ريالاً فوجد المشتري فيها عيباً، فقوِّمت السلعة سليمة بـ 100 ريالٍ وقوِّمت معيبة بـ 90 ريالاً فالنسبة بينهما العُشر، فيرجع المشتري على البائع بعُشر الثمن وهو 12 ريالاً.



بالتعاون مع مجموعتك، أجب عن التالي:

1- مثل لصورتين من صور خيار العيب:

الصورة الأولى: اختار فيها المشتري رد السلعة وأخذ نقوده:

.....

.....

الصورة الثانية: اختار فيها المشتري الإبقاء على السلعة وأخذ الأرش:

.....

.....

2- اشترى أحمد من زميله جهاز حاسب آلي؛ بمبلغ ألف ريال، ثم وجد فيه عيباً، فتحاكما إليك، فقال أحمد: أنا

اشتريته ولم يبين العيب الذي فيه، وقال زميله: لقد اشتراه وهو يعلم أنه مستعمل.

فبم تحكم بينهما؟ مع الدليل والتعليل.

.....

.....

النوع الثالث: خيار التدليس

تعريف التدليس: أصله من الدلس، وهو الظلام.

والمراد به هنا: فعل شيء تزيد به السلعة عن ثمنها الحقيقي.

مثاله: تغيير ملامح السيارة لإيهام المشتري بأنها جديدة، أو تنظيف الذهب القديم وبيعه على أنه ذهب جديد، أو تغيير عداد

السيارة لإيهام المشتري أنها لم تقطع إلا مسافة قليلة، أو إخبار المشتري كذباً بمواصفات عالية في السلعة وليست في الحقيقة

كذلك.



حكم التدليس والخيار فيه



التدليس **محرم**؛ لما فيه من الغش والخداع والكذب. ودليل ذلك الحديث السابق عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من غش فليس مني». ومن اشترى سلعة، ثم علم أنها غير مطابقة للمواصفات التي أُخبر بها، أو أُوهم بها فله الخيار في إعادة السلعة وأخذ ما دفعه، أو الإبقاء عليها وقبولها.

نشاط

اكتب رسالة قصيرة للباعة تذكرهم فيها بتحريم الغش وأهمية توضيح العيوب للمشتري:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....





تعريف الغبن

الغبن في اللغة: النقص.

والغبن في البيع: أن يشتري شيئاً بأكثر من ثمنه المعتاد، أو يبيعه بأقل من ثمنه المعتاد؛ مع الجهل بالثمن المعتاد.

حكم الغبن

لا يجوز للمسلم أن يقصد غبن أخيه، سواء أكان بائعاً أم مشترياً؛ لما في ذلك من الغش والخديعة، **والواجب** على المسلم بذل النصيحة لأخيه، وأن يحب له ما يحب لنفسه، وفي الحديث عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: «**لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه**»⁽¹⁾.

ومن أجرى عقداً ثم تبين له أنه مغبون فيه فيثبت له الخيار بين إمضاء العقد أو فسخه.

شروط ثبوت الخيار في الغبن

لا يثبت للعاقدة خيار الغبن إلا بشرتين:

الأول: أن يكون جاهلاً بالثمن المعتاد، أما إن اشترى أو باع باختياره وهو يعلم بأنه مغبون فلا خيار له.

الثاني: أن يكون الغبن فاحشاً في عرف التجار، أما إن كان يسيراً فلا خيار له.

أمثلة خيار الغبن

للغبن في البيوع أمثلة متعددة، منها:

1- تلقّي الركبّان

الركبان هم: الذين يجلبون السلع إلى السوق، كالمزارعين وأصحاب الماشية. **فيحرم** على الشخص أن يقصد الخروج من السوق ليتلقى هؤلاء، ويشتري منهم قبل أن يصلوا إلى السوق ويعرفوا الأسعار؛ لما في ذلك من الإضرار بهم، إذ قد يبيعون ما جلبوه بأقل من قيمته المناسبة لجهلهم بسعر السوق.

فإن اشترى منهم **فالببيع صحيح**، ولكن إذا دخل البائع السوق، وتبين له أنه قد غبن فله الخيار بين أمرين؛ فما هما؟

.....-2

.....-1



والدليل على ثبوت الخيار للبائع في هذه الصورة: قول النبي ﷺ: «لا تَلَقُوا الْجَلْبَ، فَمَنْ تَلَقَّاهُ فَاشْتَرَى مِنْهُ فَإِذَا أَتَى سَيِّدَهُ السُّوقَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ»⁽¹⁾.

نشاط

ميز ما يعد من تلقي الركبان المحرم، والذي يثبت لصاحبه الخيار فيما يأتي مع بيان السبب:

السبب	رأيك فيه	المثال
		1- ما يفعله بعض السماسرة في مزادات السيارات، حيث إنهم يستقبلون أصحاب السيارات الذين يقصدون بيعها قبل أن يدخلوا السوق.
		2- ذهب الصديق بسيارة صديقه لبيعها في السوق حتى لا يغبن صديقه لقلته معرفته بطريقة بيع السيارات.
		3- الذهاب إلى القرى لشراء البضائع الرخيصة من المزارعين ومحلات السيارات وأصحاب الأغنام ثم جلبها إلى المدن الكبيرة لبيعها بسعر أعلى.

2- بيع المُسْتَرَسِلِ

وهو الذي يجهل قيمة المبيع. كأن يشتري ساعةً قيمتها خمسون بمائة، فيثبت له خيار الغبن؛ لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلاً ذكر للنبي ﷺ أنه يخدع في البيوع، فقال: «إذا بايعت فقل: لا خلافة»⁽²⁾.

3- بيع النجش

وهو أن يزيد في ثمن السلعة في المزاد من لا يريد شراءها⁽³⁾.

(1) رواه مسلم برقم (1519)، والمراد بقوله: (الجلب): ما يجلب للبيع، وبقوله: (سيده): صاحبه.

(2) رواه البخاري برقم (2117) ومسلم برقم (1533). والمراد بقوله: (لا خلافة) أي لا خديعة.

(3) سبق في مقرر (الفقه 14) بيان صور النجش ودليل تحريمه، ينظر: الوحدة الخامسة، درس: البيوع المحرمة (2).



الغبين في الأسواق المالية

تعد الأسواق المالية المعاصرة مزاداتٍ مفتوحةً تتداول فيها الأوراق المالية من أسهمٍ وسنداتٍ وغيرها، بيعاً وشراءً عبر شبكات إلكترونية، ويجب على من يضارب⁽¹⁾ في هذه الأسواق مراعاة أمرين:

الأول: التأكد من أن الورقة المالية التي يضارب بها مباحة، فلا تجوز المضاربة في سندات القروض، ولا في أسهم الشركات المحرمة.

الثاني: تجنب الخديعة والغبين في تداول هذه الأوراق.

ومن أمثلة الغبن فيه ما يأتي:

- 1- اتفاق مجموعة من المضاربيين على شراء أسهم إحدى الشركات بكميات كبيرة بقصد رفع قيمتها إلى حدٍ معين⁽²⁾، ثم بيعها على الآخرين الذين يقدمون على شرائها بتلك القيمة ظناً منهم أن هذه هي قيمتها الحقيقية.
- 2- الاتفاق على ترك المزايدة على سهم معين بقصد خفض قيمته ثم شرائه بثمنٍ قليل.
- 3- تسجيل طلبات شراءٍ أو بيعٍ وهمية ثم سحبها قبل التنفيذ من أجل إعطاء انطباعٍ غير صحيح عن قيمة السهم لدى المتداولين.
- 4- بث الإشاعة الكاذبة في السوق، بقصد رفع قيمة سهم أو خفضها.

(1) يقصد بالمضارب هنا من يتاجر في الأوراق المالية بيعاً وشراءً، فيشتريها بثمن طمعاً في أن يبيعها بثمنٍ أعلى.

(2) من المعلوم أن قيمة الورقة المالية ترتفع مع كثرة الطلب عليها، وتنقص القيمة كلما قل الطلب.



تعريفه

توفير المال الفاضل عن الحاجة.

أنواعه

الأدخار نوعان:

النوع الأول: أدخار التجار

وهو حبس التاجر سلعته عن السوق في وقت الرخص مع عدم حاجة الناس إليها، لبيعها في وقت الغلاء عند احتياج الناس لها. ومن ذلك ما يفعله أرباب السلع ذات المواسم من حبسها معظم العام، لقلة الطلب عليها، ووفرة المعروض في السوق منها، لبيعوها في موسمها عند كثرة الطلب، كأرباب الماشية الذين يتحينون بها عيد الأضحى، والمزارعين وغيرهم ممن يدخر التمر لبيعه في شهر رمضان.

حكاه:

هذا النوع من الأدخار **جائز**؛ لأن الناس لا يتضررون به، بل من مصلحتهم أن تحبس السلع في وقت الرخص ليزداد المعروض منها في وقت الحاجة فتتقص بذلك الأسعار.

النوع الثاني: أدخار الأفراد

وهو توفير الشخص المال الفاضل عن حاجته الحاضرة لحاجة يتوقعها في المستقبل له أو لمن يعوله من زوجة وأبناء وغيرهم.

حكاه:

لا حرج على المسلم في أن يدخر ماله الفاضل عن حاجته بعد أداء الحقوق الواجبة عليه؛ لأن ذلك من الأخذ بالأسباب المشروعة. **ويجب** - مع هذا - أن يتوكل على الله في جميع أحواله.



وإذا كان المال المُدَّخر مما تجب فيه الزكاة فيجب أن يؤدي زكاته كلما حال الحول.
 ودليل الجواز عن عمر رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَبِيعُ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ، وَيَحْبِسُ لِأَهْلِهِ قُوتَ سَنَتِهِمْ»⁽¹⁾.
 وله أن ينمي ماله المُدَّخر باستثماره في الطرق المشروعة، فقد صح عن عمر رضي الله عنه أنه قال: «ابتغوا بأموال اليتامى لا تأكلها الصدقة»⁽²⁾.

نشاط

على ضوء دراستك لموضوع (الاحتكار) في مقرر (الفقه 1)⁽³⁾، وبالتعاون مع مجموعتك:

1- قارن بين الاحتكار وأدخار التجار:

ادّخار التجار	الاحتكار

2- ما فوائد الادّخار الفردي؟

.....

.....

3- من ادّخر مالاً ليشتري به منزلاً أو سيارة، أو ليتزوج به؛ وكان أكثر من النصاب، وحال عليه الحول، هل تجب فيه الزكاة؟ ولماذا؟

الحكم:

.....

السبب:

.....

(1) رواه البخاري برقم (5357).

(2) رواه الدارقطني برقم (1973)، والبيهقي برقم (7340) ومعنى قوله: «ابتغوا»: أي اتجروا، وقوله: «الصدقة»: أي الزكاة.

(3) ينظر: مقرر (الفقه 1)، الوحدة الخامسة، درس: أسباب الكسب المحرم.





تعريفه

وضع أسعار محددة للتجار لا يبيعون إلا بها.

حكمه

الأصل في التسعير هو **التحريم**، فلتاجر أن يبيع بالسعر الذي يرتضيه؛ لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بِحَكْرَةٍ عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾⁽¹⁾ وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: غلأ السعّر بالمدينة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الناس: يا رسول الله، غلأ السعّر فسعّر لنا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الله هو المسعّر القابض الباسط الرزاق، وإني لأرجو أن ألقى الله عز وجل وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم ولا مال»⁽²⁾.

ومن سنة الله الكونية أن الأسعار تتأثر بالعرض والطلب، فكلما زاد طلب الناس للسلعة ونقص المعروض منها كلما زادت قيمتها، والعكس بالعكس كذلك، وفرض سعر معين يخل بهذا التوازن ويؤدي إلى فساد السوق.

ما يستثنى من ذلك

يستثنى من تحريم التسعير ما إذا ترتب على عدمه مفسدة تلحق عموم الناس، ولا تندفع إلا بالتسعير، فإن الجهة المختصة بهذا الشأن -كوزارة التجارة مثلاً - تسعّر على التجار تسعير عدل لا يضرهم ولا يضر المستهلكين.

ومن صور ذلك:

- 1- **تسعير السلع الضرورية**، وهي التي يتضرر الناس من غلائها، كالأدوية والوقود.
- 2- **احتكار التجار للسلع**، بأن يتواطؤا جميعهم أو بعضهم على حبسها أو رفع ثمنها.
- 3- **الإغراق**، وهو بيع التاجر بضاعته المستوردة بأقل من السعر العادل لها في السوق على وجه يضر بالمنتجين، كأن تكون تكلفة إنتاج كيس الاسمنت «مثلاً» ثمانية وتباع في السوق بتسعة، فيستوردها تاجر بتكلفة أقل ويبيعه بثمانية أو بسبعة، فللجهة المختصة بهذا الشأن أن تلزمه بسعر السوق حماية للإنتاج، ولئلا يؤول الأمر إلى الاحتكار؛ إذ مآل ذلك إلى القضاء على التنافس؛ ولهذا يعتمد بعض كبار التجار إلى الإغراق عندما يظهر في السوق منافسون لهم حتى يضطروهم إلى الخروج منه، ومن ثم رفع الأسعار مرة أخرى⁽³⁾.

(1) سورة النساء الآية رقم (29).

(2) رواه أبو داود برقم (3451)، والترمذي برقم (1314)، وابن ماجه برقم (2200)، وأحمد برقم (14057)، وقال الترمذي: حسن صحيح.

(3) ينظر: الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، لابن القيم الجوزية.



رابط الدرس الرقمي

www.iem.edu.sa

بيع السلم

الدرس
5

تعريفه

السلم في اللغة: السلف.

وفي الاصطلاح الفقهي: تعجيل الثمن وتأخير المُثْمَن.

أركانه

للسلم خمسة أركان:

- 1- **الصيغة**، وهي كل ما يدل على العقد من قول أو فعل.
- 2- **المُسلّم**، وهو المشتري.
- 3- **المُسلّم إليه**، وهو البائع.
- 4- **رأس مال السلم**، وهو الثمن المعجل.
- 5- **المُسلّم فيه**، وهو المبيع المؤجل.

حكمه

السلم **جائز**، وهو عقد مدينة يشمل قول الله تعالى:

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾⁽¹⁾.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ المدينة وهم يُسَلِّفُونَ في الثمار السنة والسنتين، فقال: «من أسلف في شيء فليُسلف في كيلٍ معلومٍ، ووزن معلومٍ، إلى أجلٍ معلومٍ»⁽²⁾.

شروطه

يشترط لصحة السلم - إضافة إلى الشروط العامة في البيوع - ستة شروط على النحو الآتي:

شروط تتعلق بالمُسلّم فيه، وهي:

- 1- أن يكون مما يمكن ضبط صفاته وتعيينه قدرًا ووصفًا؛ كالمكيلات، والموزونات، والمذروعات، والعديدات المتقاربة، أما العديدات المتفاوتة في القيمة كالبطيخ والرمان، فلا يجوز فيها عددًا إلا ببيان صفتها المميّزة لها. والقاعدة التي يُرجع إليها أن ما لا يمكن ضبط صفته ومعرفة قدره لا يصحُّ السلم فيه؛ لأنه يُفضي إلى المنازعة والاختلاف.

(1) سورة البقرة الآية رقم (282).

(2) رواه البخاري برقم (2239) ومسلم برقم (1604).



2- بيان مقداره وجنسه ونوعه وصفاته المؤثرة في ثمنه.

- 3- أن يغلب على الظن وجوده وقت التسليم، فلا يصح أن يسلم في سيارة جديدة أنتجت هذا العام ليقبضها في عام 2029 لاحتمال انقطاعها من الأسواق. ولا يلزم وجوده وقت العقد، فيصح مثلاً أن يجري عقد سلم في ثمار العام القادم.
- 4- أن يكون موصوفاً في الذمة وليس معيناً، فالموصوف: مثل أن يسلم في مئة طن من الحديد ويذكر صفاته، أو في سيارة جديدة صنعت هذا العام ويذكر صفاتها. والمعين: كأن يسلم إلى سنة في هذه الدار، أو هذه السيارة، أو ثمرة هذه الشجرة، ونحو ذلك؛ فلا يصح لاحتمال تلف المسلم فيه قبل حلول الأجل.

شرط يتعلق بالثمن، وهو:

- 5- تسليم الثمن تاماً في مجلس العقد؛ لأن تأجيله يفضي إلى تأجيل البدلين - الثمن والمثمن - وهو محرم باتفاق الفقهاء.

شرط يتعلق بالأجل، وهو:

- 6- أن يكون الأجل معلوماً، فلا يصح أن يقول: إلى نزول المطر، ونحو ذلك.

الحكمة من إباحة السلم

السلم من أهم عقود التمويل التي تلبى حاجة الأفراد والشركات. ذلك أن ما يميز هذا العقد عن غيره أن البائع يبيع سلعاً موصوفةً قد لا يكون ملكها بعد، بل قد لا تكون موجودة أصلاً، فيتمول ثمنها مقدماً من المشتري ليعمل على إنتاجها وتوفيرها في موعد التسليم، وبذا تكون دورة المال موجهة إلى الإنتاج ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في المجتمع بدلاً من أن تكون حبيسة الحسابات البنكية.

وفوائد البائع من هذا العقد متعددة، منها: أن يبيع إنتاجه مقدماً فيتوفر له المال اللازم لتشغيل نشاطه، كما أنه يتأكد من نفاق سلعه بعد إنتاجها. وأما المشتري فيستفيد من تخفيض ثمن السلعة مقابل الأجل، كما أنه يأمن من تقلبات الأسعار المستقبلية للسلع، حيث إنه لن يتضرر فيما لو ارتفعت أسعارها في وقت حاجته لها عند التسليم.





رابط الدرس الرقمي

www.iem.edu.sa

عقود مشابهة لبيع السلم

الدرس
6

تشبه بعض العقود عقد السلم من حيث كون المبيع فيها موصوفاً في الذمة مؤجلاً؛ وفيما يأتي بيان لها:

أولاً: عقد الاستصناع

هو: عقد على مبيع موصوف اشتراط فيه عمل الصانع. فالاستصناع عقد بين طرفين أحدهما المستصنع والآخر الصانع، على تصنيع سلعة تكون مادتها الخام من الصانع. أي أن العقود عليه - وهو المصنوع - يجمع أمرين: العين - وهي المادة الخام -، والصنعة⁽¹⁾.

من أمثله

- 1- التعاقد مع الخياط على تفصيل ثوبٍ والقماش من الخياط.
- 2- التعاقد مع مهندس على تركيب حاسوب بمواصفات معينة تكون قطعه من المهندس.
- 3- التعاقد مع منجرة على تصميم غرفة خشبها منها - أي من المنجرة -.
- 4- تعاقد شركة طيران مع مصنع للطائرات على تصنيع طائرات بمواصفات معينة. وفي جميع ما تقدم قد يكون الثمن معجلاً أو مؤجلاً إلى وقت التسليم، أو على أقساط مربوطة بالزمن أو على أقساطٍ مربوطة بمراحل إنجاز العمل، وهذا هو الأغلب.

حكمه

عقد الاستصناع **جائز**، ويغترف فيه تأخير تسليم الثمن والمثمن؛ للحاجة، ولتعامل الناس به منذ العصور الأولى من غير نكير.

(1) وبهذا يتضح الفرق بين الاستصناع وكل من البيع والإجارة، فالمعقود عليه في البيع هو العين، وفي الإجارة المنفعة، بينما المعقود عليه في الاستصناع هو العين والمنفعة معاً.



الفرق بين الاستصناع والسلم

يتفان في أن المبيع فيهما موصوف مؤجل، ويختلفان في أمرين:

الأول: أن المبيع في السلم قد يحتاج إلى تصنيع كالأجهزة، وقد لا يحتاج لذلك كالزروع. أما الاستصناع فلا يكون إلا في السلع التي يقصد المشتري فيها صنعة البائع، وعلى هذا فالاستصناع أخص من السلم، إذ هو سلم في الصناعات.

والثاني: أن السلم يشترط فيه تسليم الثمن في مجلس العقد، أما الاستصناع فلا يشترط فيه ذلك.

ثانياً: عقد التوريد

هو عقد يتعهد بمقتضاه أحد العاقدين تسليم الطرف الآخر سلعاً موصوفة على دفعات في آجال معلومة بثمن معين. وعقد التوريد هو أحد أنواع العقود الإدارية⁽¹⁾.

من أمثله

- 1- تعاقد المدرسة مع أحد المطاعم على توريد الإعاشة يومياً للطلاب.
- 2- تعاقد المستشفى مع شركة أدوية على توريد الأدوية له.
- 3- تعاقد شركة خطوط مع أحد المطاعم على توريد الإعاشة للركاب.
- 4- الاشتراك في الصحف والمجلات الدورية.

وفي جميع ما تقدم قد يكون الثمن معجلاً أو مؤجلاً، أو على أقساطٍ مربوطة بالزمن أو على أقساطٍ مربوطة بالتسليم، وهذا هو الأغلب.

حكمه

- 1- إذا كان محل عقد التوريد سلعة تتطلب صناعة، فالعقد استصناع تنطبق عليه أحكامه المتقدمة.



(1) يقصد بالعقود الإدارية تلك التي يغلب فيها أن يكون أحد طرفيها شخصية حكومية كالدولة، ومن أشهرها: عقد التوريد، والمقاولة، والأشغال العامة، والصيانة.

2- إذا كان محل عقد التوريد سلعة لا تتطلب صناعة، وهي موصوفة في الذمة يلتزم بتسليمها عند الأجل، فهذا يتم بإحدى طريقتين:

- أ- أن يعجل المستورد الثمن بكامله عند العقد، فهذا عقد يأخذ حكم السلم فيجوز بشروطه المتقدمة.
- ب- إن لم يعجل المستورد الثمن بكامله عند العقد، فإن هذا لا يجوز؛ لأنه مبني على المواعدة الملزمة بين الطرفين، وقد صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم (40 - 41) المتضمن أن المواعدة الملزمة تشبه العقد نفسه فيكون البيع هنا من بيع الدين بالدين.
- أما إذا كانت المواعدة غير ملزمة لأحد الطرفين أو لكليهما فتكون جائزة على أن يتم البيع بعقد جديد أو بالتسليم.

ثالثاً: البطاقات مسبقة الدفع

المراد بها: هي تلك البطاقات التي يرصد فيها قيمة معينة تكون قابلة للاستخدام في أغراض محددة. ويمكن للمستفيد أن يعيد شحن هذه البطاقات كلما نقصت قيمتها.

أنواعها

البطاقات مسبقة الدفع على نوعين:

النوع الأول: البطاقات السلعية

وفيها يدفع المستفيد مبلغاً من المال فيرصد له فيها قيمة سلع أو منافع يستوفيها من الجهة المصدرة. وهذه البطاقات تشبه عقد السلم؛ لأن الثمن فيهما معجل والمثلن موصوف لم يقبض، إلا أنها تختلف عنه في أمرين: الأول: أن الأصل في السلم تأجيل المسلم فيه، بينما هذه البطاقات ليس فيها تأجيل؛ إذ يتمكن المستفيد من الحصول على السلع والخدمات المرصودة فيها فور شرائه للبطاقة.

والثاني: أن المسلم فيه يقدر بالوزن أو الكيل ونحو ذلك، بينما المعقود عليه في هذه البطاقات يقدر بالقيمة.

أمثلة على هذا النوع:

قد يكون المبلغ المرصود ثمن خدمة، مثل بطاقات الهاتف والإنترنت مسبقة الدفع. وقد يكون ثمناً لسلعة، كما في البطاقات التي تصدرها بعض شركات الوقود.



وعادة ما تتضمن هذه البطاقات خصماً للمستفيد لأجل تعجيله دفع ثمن المنفعة أو السلعة. فقد يشتري بطاقة الهاتف -مثلاً- بتسعين، وتمكنه من الاتصال بما يعادل مئة.

حكمها:

هذه البطاقات **يجوز** إصدارها، وتداولها. والمعقود عليه فيها موصوف في الذمة، فإن كان سلعاً فالعقد بيع لسلع موصوفة، وإن كان خدمات فالعقد إجارة لمنفعة موصوفة. والخصم الذي يحصل عليه المستفيد جائز، وهو نظير الخصم الذي يحصل عليه المشتري في عقد السلم بسبب تعجيل الثمن.

النوع الثاني: البطاقات النقدية

وفيها يدفع المستفيد مبلغاً من المال فيرصد له ذلك المبلغ في البطاقة، ويستطيع سحبه من خلال أجهزة الصرف الآلي، أو الشراء بها عبر الوسائط الإلكترونية. وتصدر هذه البطاقات عادة البنوك⁽¹⁾، وتسمى البطاقات الذكية (سمارت كارد).

مثالها:

أراد شخص السفر إلى خارج المملكة ولا يرغب في حمل النقود في جيبه فطلب من البنك أن يصدر له بطاقة نقدية، بحيث يدفع للبنك عشرة آلاف دولار ويرصد له ذلك المبلغ في البطاقة.

حكمها:

تأخذ هذه البطاقات حكم النقد المرصود فيها، وعلى هذا **فيجوز** إصدارها واستخدامها في السحب النقدي، وفي الشراء من نقاط البيع، بشرط مراعاة قواعد الصرف. فلو أعطى البنك دولارات ليرصد له فيها دولارات، فيجب التقابض والتساوي بين المبلغ المدفوع والمبلغ المرصود، ويجوز للبنك أن يأخذ رسوماً بقدر تكلفة الإصدار فقط، ولو دفع ريبالات ليرصد له فيها دولارات فيجب التقابض فقط، وأما رسوم الاستخدام والسحب النقدي فهي جائزة؛ لأنها مقابل عمل معلوم.

(1) تصدر البنوك ثلاثة أنواع من البطاقات:

- 1- البطاقات الائتمانية، وفيها يدفع البنك عن المستفيد قيمة استخدامه للبطاقة، ثم يطالبه بسدادها بعد ذلك.
 - 2- بطاقات الخصم الفوري: وفيها يتم خصم قيمة استخدام العميل للبطاقة من حسابه لدى البنك فور استخدامه.
 - 3- البطاقات النقدية (الذكية): وفيها يدفع المستفيد قيمة البطاقة أولاً قبل استخدامها وترصد له في البطاقة.
- وسوف يتم تناول أحكام النوعين الأول والثاني بالتفصيل في الوحدة الثانية من هذا الكتاب، درس (البطاقات المصرفية).



نشاط

بالتعاون مع مجموعتك، أجب عن التالي:

1- اذكر مثالاً صحيحاً على كل مما يأتي:

أ- عقد الاستصناع:

ب- عقد التوريد:

2- ما الفرق بين البطاقات السلعية مسبقة الدفع، والبطاقات النقدية مسبقة الدفع؟

.....

.....





إذا أراد شخص أن يبيع ثمرة وهي في شجرتها، أو يبيع حباً وهو في سنبله، فلا يخلو الأمر من ثلاث حالات:

الحالة الأولى

أن يبيع الثمرة قبل بُدُو صلاحها مع أصلها، أو الزرع قبل أن يشتد حبه مع أصله.

مثال ذلك:

أن يبيع نخلة وما عليها من ثمر، قبل بدو صلاحه، أو يبيع شجرة رمان وما عليها من رمان، قبل بدو صلاحه، ومثل أن يبيع الزرع قبل اشتداد حبه مع الأرض.

حكم البيع في هذه الحالة:

جائز، لأن الثمر تابع للشجرة والزرع تابع للأرض، ويجوز تبعاً ما لا يجوز استقلالاً، يدل لذلك حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من باع نخلاً قد أُبْرَت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع»⁽²⁾؛ فدل الحديث بمفهومه على أن من باع نخلاً قبل تأبيرها فثمرتها للمشتري، والتأبير لا يكون إلا قبل بُدُو الصلاح.

الحالة الثانية

أن يبيع الثمرة مستقلة بعد بُدُو صلاحها، أو يبيع الحب مستقلاً بعد اشتداده.

حكم البيع في هذه الحالة:

جائز، والدليل على هذا: مفهوم حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «نهى عن بيع النخل حتى يزهو»⁽³⁾، وعن السنبل حتى يبيض ويأمن العاهة⁽⁴⁾، نهى البائع والمشتري⁽⁵⁾؛ فيؤخذ منه جواز البيع بعد بُدُو الصلاح.

(1) الزروع: ما يستتبت بالبذر كالبر والشعير. والثمار: ما تحمله الأشجار كالتمر والرمان.

(2) رواه البخاري برقم (2204)، ومسلم برقم (1543).

(3) أي تظهر الحمرة والصفرة في ثمره.

(4) العاهة: الآفة.

(5) رواه مسلم برقم (1535).

الحالة الثالثة

أن يبيع الثمرة قبل بُدُو صلاحها منفردة عن أصلها أي دون الشجرة، أو يبيع الزرع قبل اشتداد حبه منفرداً عن أصله أي دون الأرض.

مثال ذلك:

أن يبيع عنباً وهو في شجرته قبل أن يبدو صلاحه دون الشجرة.

حكم البيع في هذه الحالة:

محرم، لحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «نهى عن بيع النخل حتى يزهو، وعن السنبل حتى يبيض ويأمن العاهة، نهى البائع والمشتري»⁽¹⁾.

والحكمة في تحريم هذه الحالة:

أن الثمر قبل بُدُو صلاحه، والزرع قبل اشتداد حبه عرضة للتلف وحدوث العاهة أكثر منه بعد بُدُو الصلاح واشتداد الحب، فإذا حصل البيع قبل ذلك ثم تلفت الثمرة كان في ذلك غبن للمشتري وظلم له حيث أخذ ماله دون مقابل، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم: «أرأيت إذا منع الله الثمرة؛ بم يأخذ أحدكم مال أخيه؟»⁽²⁾.

ما يُعرف به صلاح الثمر والحب:

يعرف بُدُو الصلاح في الثمر والحب بأن يطيب أكله ويظهر نضجه، وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم: «نهى عن بيع الثمر حتى يطيب»⁽³⁾.

ولذلك علامات منها:

1- علامة صلاح ثمر النخل أن يحمر أو يصفر، لأنه صلى الله عليه وسلم: «نهى عن بيع ثمر التمر حتى يزهُو»، قيل لأنس رضي الله عنه: وما زهوها؟ قال: تحمر أو تصفر⁽⁴⁾.

2- علامة صلاح العنب، أن يظهر ماؤه حُلواً، إذا كان أبيض، وإن كان أسود فبأن يظهر فيه السواد، لقول أنس رضي الله عنه: «نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع العنب حتى يسود»⁽⁵⁾.

3- علامة صلاح الحَبِّ أن يشتدَّ أو يبييض.

(1) رواه مسلم برقم (1535).

(2) رواه البخاري برقم (2198).

(3) رواه البخاري برقم (2189)، ومسلم رقم (1536).

(4) رواه البخاري برقم (2208).

(5) رواه أبو داود برقم (3371)، والترمذي برقم (1228)، وابن ماجه برقم (2217) وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.



نشاط

بيّن حكم البيع في الحالات الآتية مع ذكر السبب:

السبب	الحكم	الحالة
		شخص باع عشر نخلات ثمرها لم ينضج بعد
		شخص باع ثمر عشر شجرات من زيتون لم يتبين نضجها بعد

التقويم

1 اكتب مفهومًا من إنشائك لكل مما يأتي:

أ- خيار العيب.

ب- خيار الغبن.

ج- الادخار.

د- الاستصناع.

هـ- عقد التوريد.

2 مثل لكل مما يأتي:

أ- خيار الغبن.

ب- الادخار.

ج- البطاقات السلعية مسبقة الدفع.

3 لخص حالات بيع الثمار والزروع؛ مع بيان حكم كل حالة منها.



الوحدة الثانية

المعاملات المصرفية

يُتوقع منك بعد دراسة هذه الوحدة أن:

- 1- تُحدد شروط صحة بيع المرابحة للواعد بالشراء.
- 2- تميز بين أنواع البطاقات المصرفية وأحكامها.
- 3- توضح المراد بـ (الوساطة في الدفع الأجل) وشروط جوازها.
- 4- توضح المراد بـ (خصم الأوراق التجارية).
- 5- تفصل القول في أنواع الصناديق الاستثمارية وحكم كل نوع.
- 6- تُبين كيف يدخل الربا في بعض المعاملات المصرفية.
- 7- تحذر من المعاملات المصرفية المحرمة.





بيع المرابحة للواعد بالشراء

الدرس
8

تعريفه

هو شراء سلعة بناء على طلب شخص، ثم بيعها بالأجل بربح معلومٍ لذلك الشخص. سمي بذلك؛ لأن البائع يبيع السلعة بثمنها الأول الذي اشتراها به وربح معلوم.

مثاله

أن يرغب شخص في شراء سيارةٍ ثمنها خمسون ألف ريال، فيطلب من المصرف أن يشتريها لنفسه، ويعدده بأنه إذا تملكها - أي المصرف - فإنه يشتريها منه بالأجل بثمنها الأول وربح 10%، أي بخمسة وخمسين ألف ريال يدفعها بالتقسيط خلال سنتين.

وقد تكون السلعة معينة، كأن يقول: اشترؤا هذه الدار، أو هذه السيارة، أو هذه الأسهم، ثم سأشتريها منكم.

وقد تكون موصوفة من غير تعيين، كأن يقول: اشترؤا سيارةً مواصفاتها كذا وكذا، أو حديداً مواصفاته كذا وكذا، ثم سأشتريها منكم.

مثال آخر:

.....

.....

.....

حكمه

بيع المرابحة للواعد بالشراء **جائز**؛ لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾⁽¹⁾.

فالآية عامة في جميع عقود المداينات ومنها: بيع المرابحة للواعد بالشراء.

وكذلك لعموم قول الله تعالى: ﴿وَاحْلَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾⁽²⁾.

(1) سورة البقرة الآية رقم (282).

(2) سورة البقرة الآية رقم (275).

يُشترط لصحة بيع المرابحة للواعد بالشراء خمسة شروط:

- 1- أن لا يكون المبيع ذهباً أو فضة أو نقوداً، فلا يجوز بيع الذهب بثمن مؤجل، ولا شراء العملة بثمن مؤجل، لوجوب التقابض في مبادلة الذهب بالنقود.
- 2- أن يكون المبيع مملوكاً للبائع وقت العقد، فلا يجوز للمصرف (البائع) أن يبيع السلع على العميل حتى يملكها ملكاً حقيقياً لا صورياً، ويقبضها القبض المعتبر شرعاً، بحيث تدخل في ضمانه، لحديث حكيم بن حزام رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله يأتيني الرجل فيسألني عن البيع ليس عندي ما أبيع منه، ثم أتاعه من السوق فقال: «لا تبع ما ليس عندك»⁽¹⁾، وفي رواية عنه رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: «إذا اشتريت بيعاً، فلا تبعه حتى تقبضه»⁽²⁾.
- 3- أن يكون المبيع مقبوضاً للبائع فلا يجوز أن يبيع سلعة قد اشتراها، ولكنه لم يقبضها.
- 4- ألا يشترط البائع على المشتري زيادة في الثمن إذا تأخر عن أداء ما عليه في الوقت المحدد؛ لأن هذا من الربا، كأن يقول: تدفع عن كل قسطٍ تتأخر في أدائه غرامة عن التأخير.
- 5- ألا يكون الوعد السابق ملزماً للمصرف وعميله بالدخول في عقد بيع المرابحة.

(1) رواه أبو داود برقم (3503)، والترمذي برقم (1232) وهذا لفظه، والنسائي برقم (4613)، وابن ماجه برقم (2187)، وأحمد برقم (15315)، وقال الترمذي: حديثٌ حسنٌ.

(2) رواه أحمد برقم (15316).

أنواع بيوع المرابحة للواعد بالشراء⁽¹⁾

- 1- التمويل العقاري: ويكون محل المرابحة فيها هو العقار بدلاً عن السلعة، ويكون الغرض منه الاستعمال.
- 2- التمويل الاستهلاكي، ويكون محل المرابحة فيها سلعة، ولا يكون الغرض منها الاستعمال، وإنما الانتفاع بثمنها بعد بيعها لطرف ثالث، وهذا هو عقد التورق.

تصرفات خاطئة

- 1- بعض المصارف تأخذ من العميل عربوناً للتأكد من التزامه بتنفيذ وعده، فإذا اشترى المصرف السلعة ثم عدل العميل عن الشراء منه لم يرد إليه ذلك العربون، وهذا محرم ومن أكل المال بالباطل، لأن العربون لا يُدفع إلا بعد تمام العقد - إلا أنه عقد معلق - وفي مرحلة المواعدة في المرابحة للأمر بالشراء لم يتم العقد، لأن المصرف لم يملك السلعة بعد.
- 2- بعض المصارف توكل العميل بالشراء الأول والقبض. فمثلاً قد يرغب العميل في شراء سيارة ثمنها ثمانون ألف ريال، فيعطيه المصرف شيكاً بذلك المبلغ، ويوكله بشراء السيارة وتسليمها من المعرض، وفي الوقت نفسه يقيد في ذمة العميل تسعين ألف ريال ثمناً لبيع السيارة عليه بالأجل. وهذا التصرف يعد حيلة على الربا، لأن تملك المصرف صوري، فإن حقيقة هذه المعاملة أن المصرف أقرضه ثمانين ليردها تسعين، فهو قرض بفائدة.
- 3- بعض المصارف تبيع السلع قبل أن تقبضها القبض المعتبر شرعاً، فمثلاً قد يشتري المصرف أسهماً مباحة بناءً على طلب العميل، ثم يبيعها قبل أن تسجل في محفظته⁽²⁾، فهذا لا يجوز؛ لأن قبض الأسهم يكون بتسجيلها في المحفظة الاستثمارية.

(1) ينظر: العقد الموحد للتمويل العقاري بالمرابحة في موقع البنك المركزي السعودي.

(2) أي لم تقيد في حسابه.



نشاط

احتاج شخص لشراء عقار عن طريق عقد المرابحة للواعد بالشراء، فذهب إلى شركة التطوير العقاري وأخذ منها مواصفات العقار وقدمها للبنك، فأبرم البنك العقد مع هذا الشخص، ووقع الطرفان عقد المرابحة، ثم أرسل البنك بعدها طلب شراء العقار إلى شركة التطوير العقاري فوافقت الشركة على البيع.

ما حكم عقد المرابحة بين البنك والعميل؛ مع التعليل؟

.....

.....

.....





البطاقات المصرفية

الدرس
9

تعريفها

هي بطاقات يدون عليها اسم حاملها، وتاريخ إصدارها، وتاريخ نهاية صلاحيتها، وتستخدم في الحصول على النقد أو في شراء السلع والخدمات.



أنواعها

البطاقات المصرفية على نوعين:

النوع الأول: بطاقات الخصم الفوري

وفيها يتم الخصم فوراً من رصيد العميل الموجود لدى المصرف. أي أن هذه البطاقات لا تعطى إلا لمن كان له رصيد لدى المصرف، ولا يتمكن من استعمالها إلا بمقدار ذلك الرصيد.

استخدامها

تستخدم بطاقات الخصم الفوري في أمرين:

الأول: إجراء العمليات المصرفية الاعتيادية عبر "أجهزة الصرف الآلي"، كالسحب النقدي من الرصيد، والإيداع، والاستعلام عن الرصيد، والحوالات، وتسديد الفواتير.

والثاني: دفع ثمن المشتريات من سلع وخدمات عبر "نقاط البيع"، وهي أجهزة موجودة لدى التجار الذين يقبلون البطاقة، يتم من خلالها خصم المبلغ من حساب العميل إلكترونياً وتحويله إلى حساب التاجر فور إجراء عملية البيع.

حكمها

هذه البطاقات يجوز إصدارها والتعامل بها؛ لأنها لا تستخدم إلا في حدود رصيد العميل، فليس فيها قرض من المصرف

للعميل.



والأجور التي يأخذها المصرف على هذه البطاقات جائزة أيضاً، سواء أكانت مقابل الإصدار أم السحب النقدي أم دفع ثمن المشتريات⁽¹⁾، وسواء أكانت تلك الأجور بمبلغ مقطوع أم بنسبة من المبلغ المسحوب أو من ثمن الشراء، لأن هذه الأجور مقابل الخدمات المقدمة من المصرف، ولا يترتب على أخذها محذور شرعي.

حكم استخدامها في شراء الذهب والفضة والعملات:

يجوز استخدام بطاقة الخصم الفوري في شراء الذهب والفضة والعملات؛ لأن خصم النقود من المشتري وقيدها في حساب البائع يتم فوراً عند الشراء.

النوع الثاني: بطاقات الائتمان

هي بطاقات لا يلزم أن يكون لحاملها حساب لدى المصرف المصدر لها، بل يدفع المصرف المبالغ المستحقة على العميل عند استخدامه للبطاقة ثم يطالبه بعد ذلك بأداء هذه المبالغ له.

ففي هذه البطاقات يعطى العميل فترة سماح للسداد، ويكون لها سقف ائتماني - أي حد أعلى للاستخدام - لا يتجاوزه العميل.

استخدامها

تستخدم هذه البطاقات في أمرين:

الأول: الحصول على النقد في حدود مبلغ معين من أجهزة الصرف الآلي، حيث يقرضه المصرف المصدر للبطاقة تلك النقود على أن يردها العميل بعد أجل متفق عليه، ويأخذ المصرف رسوماً من العميل مقابل عملية الإقراض هذه، وقد تكون هذه الرسوم مبلغاً مقطوعاً، مثل 40 ريالاً عن كل عملية اقتراض، أو بنسبة من مبلغ القرض، مثل 1% من المبلغ المقترض في كل عملية.

والثاني: شراء السلع واستئجار الخدمات، فيدفع المصرف مبلغ الشراء عن العميل للبائع الذي يقبلها ثم يطالب العميل بدفع ذلك المبلغ لاحقاً. ويأخذ المصرف عمولة على البائع وليس على العميل مقابل هذه الخدمة، وتتراوح هذه العمولة ما بين 1-8% من الثمن.

(1) والذي جرى عليه العمل في المملكة أن الذي يتحمل هذه الأجور هو المصرف المصدر للبطاقة، فلو استخدم العميل بطاقته في السحب النقدي أو الشراء من جهاز لمصرف آخر، فإن المصرف المصدر للبطاقة يدفع للمصرف مالك الجهاز أجور العملية، وهو جائز أيضاً.

مثال ذلك: لنفرض أن شخصاً أراد أن يشتري سلعة بمائة ريال ويدفع ثمنها بالبطاقة الائتمانية، فإن البائع يمرر هذه البطاقة عبر جهازٍ خاص لإرسال معلومات الصنفقة للمصرف المصدر للبطاقة لأخذ موافقته عليها، فإذا تمت الموافقة فإن المصرف يحول الثمن لحساب البائع مخصوماً منه العمولة المتفق عليها بينه وبين البائع، ولنفرض أنها 2%، أي أنه سيقيد لصالح البائع 98 ريالاً، ثم إن المصرف يطالب حامل البطاقة بدفع الثمن كاملاً أي مئة ريال، وذلك بعد مضي فترة السماح المتفق عليها بينهما.

أنواع البطاقات الائتمانية

تصنف البطاقات الائتمانية بحسب طريقة تسديد الدين الذي على العميل إلى نوعين، هما:

أ- بطاقات الخصم الشهري:

وهي بطاقات يطالب حاملها بتسديد المبالغ المستحقة عليه دفعة واحدة بدون زيادة، بعد مضي فترة سماح متفق عليها، تتراوح عادة ما بين ثلاثين وستين يوماً.
فإذا استخدمها العميل في شراء سلعةٍ بألف ريالٍ مثلاً، فإن المصرف يطالبه بدفع ألف ريالٍ بعد أربعين يوماً.

حكمها:

تجوز هذه البطاقات بشرطين:

الأول: ألا يشتمل عقد البطاقة على اشتراط غرامة عند تأخر حامل البطاقة في السداد للمصرف؛ لأن هذا الشرط ربوي.

والثاني: ألا يستخدمها حامل البطاقة في السحب النقدي إذا كان المصرف يأخذ منه عمولة نسبية عن كل عملية سحب، وكذا إذا كان يأخذ منه أجراً مقطوعاً يزيد عن قدر التكلفة الفعلية لتلك العملية⁽¹⁾.

فإذا تحقق هذان الشرطان فلا حرج -إن شاء الله- في استخدامها، وأما العمولة التي يأخذها المصرف من البائع فإن تخريجها الفقهي وحقيقتها التعاقدية أنها أجره مقابل سمسة، وليست مقابل قرض؛ لأن البنك لا يُقرض التاجر، وبناء عليه فهي أجره جائزة بحسب ما يتفق عليه الطرفان.

(1) إذن هناك نوعان من العمولات:

النوع الأول: العمولات التي يأخذها المصرف من العميل حامل البطاقة؛ فلا تجوز أن تزيد هذه العمولات عن التكلفة الفعلية التي أنفقها المصرف، كما لا تجوز أن تكون نسبة من مبلغ السحب النقدي.

النوع الثاني: العمولات التي يأخذها المصرف من التاجر؛ فيجوز للمصرف أخذها.



حكم استخدامها في شراء الذهب والفضة والعملات:

يجوز استخدام بطاقة الخصم الشهري في شراء الذهب والفضة والعملات؛ لأن المصرف يقيد الثمن لصالح البائع فور إجراء عملية البيع⁽¹⁾، والقيد في الحساب يعد في العرف قبضاً ولو لم تسلم النقود بالفعل؛ ولأن قبض التاجر فاتورة البيع الموقعة من العميل في قوة قبض محتواها، فهي كالتشيك المصدق، بل أقوى منه، لأنها واجبة الدفع متى استوفت شروطها.

ب - بطاقات الدين المتجدد:

وهي بطاقات يتم فيها تقسيط الدين المستحق على العميل على فترات وتزداد قيمة الدين بزيادة فترة التقسيط.

فمثلاً: لو أن شخصاً استخدم البطاقة في شراء سلعٍ بخمسة آلاف ريال، فلا يطالب بتسديد المبلغ كاملاً في نهاية فترة السماح، وإنما يعطى فرصة للتسديد على أقساطٍ لمدة ستة أشهر في كل شهر ألف ريال، أي يصبح المبلغ ستة آلاف ريال.

حكمها:

بطاقات الدين المتجدد **محرمة**، لأن الدين يزيد فيها بزيادة المدة، وهذا هو الربا.

(1) وتأخر التسوية النهائية ليومٍ أو يومين لا يعني عدم تحقق القبض؛ لأن القبض حصل بالقيود المصرفي، والتسوية أمر زائد على ذلك.





الوساطة في الدفع الآجل

"اشتر الآن وادفع لاحقاً"

تعريفه

هو عقد تتوسط فيه شركة مُتخصصة مرخصة بالدفع نيابة عن العميل؛ لغرض الوفاء بثمن شراء سلعة أو خدمة، فتدفع الشركة الثمن للمتجر على أن يسدد العميل المبلغ المدفوع آجلاً دون زيادة، وتستحق شركة الدفع الآجل عمولة من المتجر الذي يقبل تسويق سلعه وخدماته عن طريق هذا التعامل.

خصائصه

عادة ما يكون هذا التعامل بدون استخدام بطاقة، وبدون رسوم أو زيادة على العميل، ويكون بمبالغ محددة لا تزيد على 5000 ريال، ولا يتاح للعميل الحصول على النقود، وإنما يشتري بالمبلغ سلعة أو خدمة، ويكون تعاقد العميل مع الشركة مُستقلاً عن عقد العميل مع المتجر، ومُستقلاً عن عقد الشركة مع المتجر⁽¹⁾.

مثاله

أن يشتري (خالد) هاتفاً ذكياً ثمنه 3000 ريال من متجر لبيع الأجهزة الإلكترونية، ويختار الدفع عن طريق خدمة تقدمها إحدى شركات الدفع الآجل، فتدفع هذه الشركة الثمن كاملاً للمتجر، وهو 3000 ريال، ثم يسدد (خالد) المبلغ نفسه 3000 دون أي زيادة لهذه الشركة، على ثلاث أو أربع دفعات بحسب الاتفاق معها عند الشراء، مع استحقاق هذه الشركة عمولة من المتجر مقابل ذلك.

(1) ينظر: قواعد تنظيم شركات الدفع الآجل، موقع البنك المركزي السعودي، جمادى الأولى ١٤٤٥ هـ / ٢٠٢٣ م (ويرجع لتحديثات النظام بشكل دوري على موقع البنك المركزي السعودي).

ما الفرق بين الوساطة في الدفع الآجل، والبطاقات المصرفية؟

.....

.....

.....

حكمه وشروطه

يجوز التعامل في الوساطة في الدفع الآجل "اشتر الآن وادفع لاحقاً" بالشروط الآتية:

- 1- عدم فرض شركة الدفع الآجل أي رسوم أو تكلفة على العميل.
- 2- عدم فرض المتجر أي مبالغ إضافية على السلعة أو الخدمة.
- 3- عدم فرض غرامات تأخير عند السداد.

حكم استخدامها في شراء الذهب والفضة والعملات

يجوز استخدام الوساطة في الدفع الآجل في شراء الذهب والفضة والعملات؛ لأن شركة الدفع الآجل تقيّد الثمن لصالح المتجر فور إجراء عقد البيع، فيتحقق القبض الحكمي، وينظر ما سبق تقريره في درس البطاقات المصرفية.

من خلال اطلاعك على مفهوم شركات الدفع الآجل، وشروط جواز التعامل معها، زُرْ موقعًا لإحدى هذه الشركات على الإنترنت، واقراء شروطها، ثم بيّن مدى انضباط هذه الشروط، ومدى التزامها بقواعد تنظيم شركات الدفع الآجل الصادرة من البنك المركزي السعودي.

.....

.....

.....





خصم الأوراق التجارية

الدرس
11

المراد به



يحدث في بعض المعاملات التجارية أن يشتري التاجر بضاعة بثمن مؤجل، فيكتب للبائع ورقة تتضمن المال الذي له على المشتري، لها تاريخ لاستلام المبلغ الذي تحمله؛ يستلم هذا المبلغ عند حلول وقته من المشتري نفسه أو من طرف ثالث يكون مصرفاً أو غيره، تسمى هذه الورقة (الكمبيالة)⁽¹⁾ أو (السند لأمر)⁽²⁾.
والأصل أن ينتظر حامل (الكمبيالة) أو (السند لأمر) إلى وقت حلول دفع المبلغ، ثم يقدم هذه الورقة ويتسلم بها المبلغ الذي تحمله، ولكنه قد يحتاج إلى سيولة قبل حلول الأجل، فيذهب إلى أحد المصارف فيتفق معه على أن يأخذ هذه الكمبيالة بما فيها من مبلغ، على أن يسلمه المصرف أقل مما تحمله الكمبيالة نقداً؛ فإذا حل الأجل صار المبلغ الذي في الكمبيالة للمصرف، وتسمى هذه العملية: خصم الأوراق التجارية.

مثاله

باع مزارع لشركة الصوامع مائة طن من القمح بمليون ريال مستحقة الدفع بعد ثلاث سنوات، وحررت له الشركة كمبيالة بذلك المبلغ، وأراد أن يخصم هذه الورقة ويتعجل قيمتها، فباعها على أحد المصارف بثمانمئة ألف ريال نقداً، وبذا يستحق المصرف الكمبيالة على شركة الصوامع.

مثال آخر

(1) الكمبيالة: ورقة تجارية مثل الشيك، لكنها مؤجلة، تتضمن أمراً من محرر الكمبيالة ويسمى الساحب (المشتري/ المدين)، إلى طرف آخر يسمى المسحوب عليه (المصرف أو غيره)، بأن يدفع مبلغاً من النقود في تاريخ معين، لشخص آخر يسمى المستفيد (البائع/ الدائن)، فهي تتضمن ثلاثة أطراف (ساحب، مسحوب عليه، مستفيد).

(2) السند لأمر: ورقة تجارية، يتعهد فيها المدين بدفع مبلغ معين، في تاريخ معين، أو قابل للتعيين، لأمر الدائن، فتختلف عن الكمبيالة في كونها تتضمن طرفين فقط (دائن، مدين)، وحالياً تتيح منصة (نافذ) إمكانية إنشاء وتسجيل ورقة السند لأمر بأركانها المعتمدة، حسب نظام الأوراق التجارية إلكترونياً، ويتم من أطراف الورقة التجارية من خلال التوثيق الإلكتروني المعتمد.

نشاط

لماذا سميت هذه العملية بـ: خصم الأوراق التجارية؟

.....

.....

.....

حكمها

خصم الأوراق التجارية **محرم**؛ لأنه يجمع بين ربا الفضل والنسيئة، فحقيقة العقد أن المزارع باع المليون المؤجلة بثمانمائة ألف حالة؛ لأن البنك حصل على مئتي ألف ريال وهي زيادة ربوية. ولتصحيح العقد يمكن أن تباع الورقة المؤجلة بغير النقود؛ كأن يسلمه المصرف أرضاً أو عروضاً أو أسهماً مباحة قيمتها ثمانمائة ألف ريال.

نشاط

لخص المراد بخصم الأوراق التجارية حسب فهمك، مع ذكر مثال مختصر عليه.

.....

.....

.....





من الأعمال المصرفية ما يسمى بالصناديق الاستثمارية، ويقصد بها: أوعية معنوية تنشئها المصارف لتجميع أموال المستثمرين وتميئتها؛ بالمتاجرة بها في مجالات الاستثمار المختلفة، وفي المقابل يأخذ المصرف عمولة لقاء هذه الخدمة.

التكيف الشرعي للصندوق الاستثماري

تكيف العلاقة بين المصرف والمستثمرين على أنها وكالة بأجر، فالمستثمرون وكلوا المصرف في الاتجار بأموالهم، وفي المقابل يأخذ المصرف أجراً على هذه الوكالة.

ضوابط عامة في الصناديق الاستثمارية

- 1- يد المصرف يد أمانة، فهو لا يضمن أموال المستثمرين إلا في حال تعديه أو تفريطه.
- 2- لا يجوز أن يضمن المصرف للمستثمرين عدم الخسارة، وبناءً عليه فإن الصناديق المضمونة محرمة.
- 3- لا يجوز استثمار أموال الصندوق في أنشطة محرمة، كالسندات، والأسهم المحرمة.

أنواع الصناديق الاستثمارية

تتنوع الصناديق بحسب محتواها إلى أنواع متعددة، من أبرزها ما يأتي:

1- صناديق البضائع

وفيها تستثمر الأموال بشراء معادن دولية نقداً ثم بيعها بالأجل بربح.

حكمها

هذه الصناديق **جائزة**، بشرط التقيد بالضوابط الشرعية في البيع والشراء.

2- صناديق الأسهم

وتستثمر فيها الأموال في المتاجرة بالأسهم.

حكمها

يختلف حكمها بحسب نوع الأسهم التي يتاجر بها، فإن كان نوع الأسهم مما يجوز المتاجرة فيها فهي **جائزة**، وإن كانت الأسهم مما لا تجوز المتاجرة فيها؛ فهي **محرمة**، وسيأتي تفصيل أحكام الأسهم في موضوع شركة المساهمة إن شاء الله تعالى.



3- الصناديق العقارية

وتستثمر الأموال في هذه الصناديق في التطوير العقاري، بأن تستخدم أموال الصندوق في شراء الأرض، وتطويرها، ثم بيعها للحصول على ربح.

حكمها

هذه الصناديق **جائزة**، بشرط التقيد بالضوابط الشرعية في البيع والشراء، وإذا استثمرت بعض أموال الصندوق الزائدة عن الحاجة في استثمارات أخرى فيجب أن يكون الاستثمار بطريق مباح.

نشاط

يبيّن حكم الاستثمار في الصناديق الآتية، مع بيان السبب.

م	صورة المعاملة	حكمها	السبب
1	صندوق استثماري في البضائع، يدفع للمستثمرين نسبة مئوية ثابتة من المبالغ التي يدفعها المستثمرون		
2	صندوق عقاري استثماري، استثمار مدير الصندوق بعض السيولة الزائدة في شراء أسهم شركات غير مباحة		
3	صندوق للاستثمار في الأسهم المباحة؛ يدفع للمستثمرين مبلغًا محددًا مقابل استثمار أموالهم		



1 بالنظر إلى الواقع، وباستحضار ما تعرفه من أحكام بيع المرابحة للواعد بالشراء، اذكر صورتين يجوز فيهما هذا البيع، وصورتين يحرم فيهما.

2 لخص ما يتعلق بالبطاقات المصرفية.

3 من خلال دراستك للسناديق الاستثمارية، وضح حكم التعامل مع السناديق التالية:

أ- سناديق الأسهم.

ب- السناديق العقارية.

4 بيّن حكم ما يأتي:

أ- ذهب شخص إلى متجر لشراء جهاز حاسب آلي سعره المعتاد (5000) ريال، فاختر المشتري أن يكون دفع الثمن عن طريق إحدى شركات الدفع الآجل، بحيث تدفع الشركة الثمن للمتجر، والمشتري يُقسّط الثمن ويُسدده للشركة على أقساطٍ شهرية لمدة سنة، فزاد التاجر في الثمن وباع الجهاز بثمن قدره (5100)؛ بسبب اختيار هذا المشتري هذه الوسيلة للدفع.

ب- باع مصنع للملابس لأحد تجار بيع الملابس الكبار بضاعة بمبلغ مليوني ريال مستحقة الدفع بعد سنة، وحرر له التاجر كمبيالة بهذا المبلغ، فأراد المصنع قيمة هذه الكمبيالة نقداً، فاتجه مندوبه إلى أحد المصارف الربوية، واتفق معهم على أن يدفعوا له مبلغ مليون وسبعمئة ألف نقداً؛ على أن يتنازل لهم عن المبلغ الذي في الكمبيالة.



الوحدة الثالثة

توثيق الديون ونقلها

يُتوقع منك بعد دراسة هذه الوحدة أن:

- 1- تَذَكُرَ تعريف الكفالة وأهم أحكامها.
- 2- تَذَكُرَ تعريف الرهن وأهم أحكامه.
- 3- تَذَكُرَ تعريف الحوالة وأهم أحكامها.
- 4- تُمَثِّلَ لكل من: الكفالة والرهن والحوالة.
- 5- تُدْرِكَ أهم الأحكام التشريعية كل من: الكفالة والرهن والحوالة.





تمهيد

لما كان من المقاصد الضرورية في الشريعة الإسلامية حفظ المال الذي به قوام الحياة، فقد شرع الله لنا الوسائل التي تحفظه من الضياع والتلف. ومن تلك الوسائل: توثيق الديون وضبطها بالإشهاد والكفالة والرهن وغيرها. ولعظم شأن هذا الأمر فإن الله سبحانه قد خصه بالحديث في أطول آية في كتابه، وهي آية الدين فقال سبحانه:

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾⁽¹⁾.

وفيما يأتي دراسة موجزة لأهم العقود المشروعة لتوثيق الديون.

تعريف الكفالة

هي التزام شخصٍ بما وجب على غيره من الحقوق المالية. وقد يُطلق على الكفالة (الضمان)؛ لأن الضمان في اللغة الالتزام، والكفالة فيها التزامٌ بأداء دين.

مثاله

أراد محمدٌ أن يشتري من صالح سيارة بعشرين ألف ريال مؤجلةً إلى سنة، فطلب صالح كفيلاً. فقال خالد لصالح: (بعه، وأنا أكفل محمداً، وأضمن لك الثمن).

ففي هذا المثال:

المكفول	صاحب الحق	الكفيل
محمد	صالح	خالد

(1) سورة البقرة الآية رقم (282).

عقد الكفالة **جائز**، دل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع.
فمن الكتاب قول الله تعالى: ﴿وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ، حَمَلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ (1).
أي: كفيل.

ومن السنة قوله ﷺ: «الزعيم غارم» (2).
وقد أجمع العلماء على جواز الكفالة.
وهو **مندوب** للكفيل؛ لما فيه من الإحسان وبذل المعروف.

ما تصحّ فيه الكفالة، ولزوم عقد الكفالة

تصحّ الكفالة في الديون، مثل: القرض، وثن المبيع المؤجل، وأجرة الدار، ومتى ثبت الحق في ذمة المكفول فإن الكفالة تلزم الكفيل، وليس له الرجوع فيها، أما قبل ثبوت الحقّ فله الرجوع.

من أمثلته:

أراد سليمان شراء سيارة بثمن مؤجل من فهد، فقال سعود: (بعه، وأنا أكفل سليمان وأضمن الثمن).
فلسعود هنا أن يتراجع عن الكفالة قبل تمام عقد البيع، وأما إذا تم البيع فقد لزمته الكفالة، ولا يحق له التراجع عنها.

مثال آخر

.....
.....

(1) سورة يوسف الآية رقم (72).

(2) رواه أبوداود برقم (3565)، والترمذي برقم (1265) وقال: حسن غريب.

ما ليس بشرط في الكفالة

لا يشترط في الكفالة:

1- معرفة الكفيل بالمكفول أو بصاحب الحق:

- فيصح أن يكفل مجهولاً، كأن يقول: (من استدان منك، فأنا أكفله)، أو يقول: (زوّج ابنتك ممّن شئت، وأنا أضمن المهر أو النفقة).
- ويصح أن يكفل لمجهول، كأن يقول: (من باع زيداً كذا، فأنا أكفله)، أو (من أجره، فأنا أضمن الأجرة)، أو (من زوّجه، فأنا أضمن النفقة).
- 2- العلم بالدين محل الكفالة، فتصح كفالة المجهول إذا كان يؤول إلى العلم، كأن يقول: (ما أعطيت زيداً، فأنا ضامنه).

الأحكام المترتبة على الكفالة

- 1- الكفالة تُفيد اشتراك الكفيل مع المكفول في التزام الحق، ولا يترتب عليه براءة المكفول.
- 2- لا يُطالب صاحب الحق الكفيل إلا بعد أن يُطالب المكفول، فإذا تعذر استيفاء الدين من المكفول، فلصاحب الحق بعد ذلك أن يُطالب الكفيل.
- 3- إذا أدى الكفيل الدين لصاحب الحق، فيحقق للكفيل أن يرجع على المكفول، فيُطالبه بما دفعه.

انتهاء الكفالة

انتهاء الكفالة يعني براءة الكفيل، والكفيل يبرأ بأحد أمرين:

الأول: أن يُبرئه صاحب الحق من الكفالة.

والثاني: أن يبرأ المكفول من الحق الذي عليه، إما بأدائه، أو بإبراء صاحب الحق له.

أخذ الأجر على الكفالة

الكفالة عقد إرفاق، فلا يجوز للكفيل أن يشترط على المكفول أجراً مُقابل كفالته، كأن يقول: (أكفلك بشرط أن تدفع لي ألف ريال، أو 10% من الدين)؛ لأن الكفيل في حال أدائه عن المكفول يكون مُقرضاً له، فإذا رجع على المكفول بمثل ما أدى، فقد استرد منه مثل ما أقرضه وزيادة، وهي الأجر الذي شرطه، وهذا من الربا، وفي حال عدم أداء الكفيل عن المكفول فإن ما أخذه الكفيل من أجر على الكفالة يُعد من أكل المال بالباطل؛ لأنه أخذ للمال بلا مقابل.





تعريفه

الرَّهْنُ فِي اللُّغَةِ: الثَّبُوتُ وَالِدَوَامُ.

وفي الاصطلاح: توثقة دين بعين يمكن استيفاؤه أو بعضه منها أو من بعضها.

مثاله

اشترى شخص هاتفاً محمولاً بألفي ريالٍ مؤجلة، ورهن ساعته لدى البائع حتى يأتيه بالثمن.

ففي هذا المثال:

المرهون به	المرهون أو الرهن	الراهن	المرتهن
ثمن الهاتف المحمول	الساعة	المشتري (المدين)	البائع (الدائن)

حكمه

الرَّهْنُ **جائز**، دل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع.

فمن الكتاب: قول الله تعالى: ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَنْ مَقْبُوضَةً ﴾ (1).

ومن السنة: ما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم: «اشترى من يهودي طعاماً إلى أجل، ورهنه درعه» (2). وقد أجمع العلماء على جوازه.

ما يصح رهنه

كل ما يصح بيعه يصح رهنه، لأن المقصود من الرهن بيعه للاستيفاء من ثمنه عند تعذر الوفاء من الراهن، وما لا يصح بيعه لا يمكن الاستيفاء منه، فلا يصح رهن البطاقة الشخصية أو رخصة القيادة أو أسهم محرمة، ونحو ذلك.

(1) سورة البقرة الآية رقم (283).

(2) رواه البخاري برقم (2509)، ومسلم برقم (1603). وفعله عليه الصلاة والسلام دليل على جواز التعامل مع غير المسلمين بالبيع والشراء ونحو ذلك.

نشاط

بعد معرفتك لما تقدم؛ أذكر أمثلة لما يأتي:

أ- ما يصح رهنه:

1-
2-

ب- ما لا يصح رهنه:

1-
2-

ج- مثلاً واقعياً لعقد الرهن.

.....

لزوم الرهن

الرهن لازم للراهن ليس له فسخه إلا بإذن المرتهن، سواء أكان المرهون في يده أم في يد المرتهن؛ ولذلك فإنه لا يجوز له بيعه أو التصرف فيه تصرفاً يؤدي إلى تلفه؛ لأنه مرهون في حق يمكن استيفاؤه منه؛ فلو بيع أو أتلّف لم يمكن الاستيفاء منه. وهو عقد جائز بالنسبة للمرتهن؛ يجوز له فسخه متى شاء؛ لأن الحق له وقد رضي بإسقاطه، فإذا فسخه جاز للراهن أن يستفيد منه مطلقاً، وجاز له بيعه.

الرهن الحيازي والرهن الرسمي

الرهن الحيازي هو الرهن الذي يكون فيه المرهون بيد المرتهن.

وأما الرهن الرسمي فالمرهون يبقى بيد الراهن ويكتفى بالتسجيل في الأوراق الرسمية بأنه مرهون، وهذا النوع هو الأكثر انتشاراً في المعاملات المعاصرة، مثل أن يشتري سلعة بالتقسيط ويرهن سيارته أو بيته أو أسهمه للدائن، ويبقى المرهون في يد المدين يتصرف فيه؛ إلا أنه لا يجوز له بيعه، ولذلك يجري العمل على وضع ختم على صك البيت أو شهادة الأسهم يبين أنها مرهونة للدائن؛ لتلا بيعها المدين⁽¹⁾.

(1) ومن ذلك توثيق ديون التمويل العقاري، بالتسجيل على صكّ العقار بأنه مرهونٌ للدائن، في ضوء الرهن العقاري المسجل.



حفظ الرهن

يجب على المرتهن إذا قبض الرهن أن يحافظ عليه، فهو أمانة عنده، ولو تلف منه شيء فلا يضمن إلا في حال تعديه أو تفريطه؛ لأن يده يد أمانة، ولا يسقط بهلاكه شيء من دينه.

مؤونة الرهن ونماؤه

الرهن ملك للراهن، فمؤونته عليه، ونماؤه المتصل والمنفصل له؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يَغْلُقُ الرهنُ من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه»⁽¹⁾.

أمثلة:

- 1- طلب عميل بطاقة ائتمانية من البنك فاشترط عليه أن يودع تأميناً نقدياً⁽²⁾، فيجب على الراهن -وهو العميل- أن يزكي هذا المال إذا بلغ النصاب كلما حال عليه الحول.
- 2- اشترى من البنك سلعة بالتقسيط ورهنه أسهماً في إحدى الشركات، ثم ارتفعت قيمتها، ووزعت الشركة أرباحاً لكل سهم. فالنماء الأول متصل، والنماء الثاني منفصل، وكلاهما للراهن، ويجب عليه مؤونة هذه الأسهم من زكاة أو رسوم أو غير ذلك.
- 3- رهن داراً مؤجرة، فنماؤها المتصل هو ارتفاع القيمة، ونماؤها المنفصل هو الأجرة للراهن، وتكلفة صيانتها عليه.

الانتفاع بالرهن

للراهن الانتفاع بالرهن مادام مقبوضاً بيده، ولو بلا إذن المرتهن؛ لأنه ملكه. وأما المرتهن فليس له الانتفاع بالرهن إلا بإذن الراهن، ويستثنى من ذلك ما إذا كان الرهن في قرض فإنه لا يجوز للمرتهن الانتفاع بالرهن ولو أذن الراهن؛ لأنه حينئذ يكون قرضاً جر نفعاً، فهو ربا.



(1) رواه البيهقي بهذا اللفظ في معرفة السنن والآثار برقم (11210) وإسناده صحيح من طرق أخرى. ومعنى قوله: لا يغلق: أي لا يحبس ويمنع.

(2) إذا كان الرهن نقوداً محجوزة في الحساب البنكي فقد جرى العرف المصرفي على تسميته تأميناً نقدياً.

مثاله:

أقرضه مئة ألف ليردها مئة ألف بشرط أن يرهنه سيارته وينتفع بها - أي الدائن - خلال مدة الاقتراض، فلا يجوز ذلك لأنه يدخل في القرض الذي جر نفعاً، وهو من الربا المحرم.

فكك الرهن وتسليمه

إذا سدد الراهن ما عليه من الدين كاملاً انفك المرهون ووجب على المرتهن تسليمه للراهن.

الاستيفاء من الرهن

متى حل الدين لزم الراهن أداءه كالدين الذي لا رهن به. وإن امتنع من أدائه، ففيه حالان:
الحال الأولى: إن كان الراهن أذن للمرتهن في بيع الرهن باعه، ووفى الدين، فإن فضل منه شيء فللراهن؛ لأنه مالكة، وإن بقي من الدين شيء لم يف به الرهن فعلى الراهن.

وإذا قال الراهن للمرتهن: إن جئتك بحقك في يوم كذا وإلا فالرهن لك لم يصح هذا الشرط؛ لأنه من غلق الرهن عن الراهن، لاحتمال أن تكون قيمة الرهن عند الوفاء أكثر من الدين.

الحال الثانية: إذا لم يأذن الراهن ببيعه أجبره القاضي على الوفاء أو بيع الرهن والوفاء للمرتهن، فإن امتنع باعه القاضي ووفى دينه، وليس للمرتهن بيع الرهن إلا بإذن صاحبه أو يتولى القاضي بيعه.

تطبيقات معاصرة على الرهن

1- اشتراط تحويل الراتب

يجوز أن يشترط البنك على عميله في بيع التقسيط أن يحول راتبه على البنك؛ ليتمكن من استيفاء الأقساط الشهرية منه.

2- رهن السلعة المباعة بالتقسيط

يجوز أن يتفق البائع والمشتري على أن تكون السلعة المباعة مرهونة بثمنها، بحيث ترهن رهناً رسمياً، كأن يبيع بالتقسيط داراً أو سيارة أو أسهماً ويؤشر على صك الدار أو رخصة السيارة أو شهادة الأسهم بأنها مرهونة للبائع إلى أن يسدد المشتري ثمنها.



نشاط

مما تعين به الدولة المواطنين: صندوق التنمية العقارية، والذي يقرض المواطنين مبالغ مالية تعينهم في بناء منازل مناسبة لهم، ولكن بعض الناس الذين يحصلون على القرض من البنك يتساهلون في سداد هذا القرض الذي يجب عليهم سداده؛ بحجة أنه مال الدولة، من خلال تفهمك لهذه المشكلة: تعاون مع مجموعتك في النقاش حول المحاور الآتية:

..... ما رأيك في هذا التصرف؟

..... هل معنى الاقتراض من الدولة إنه لا يلزم تسديد القرض؟

..... ما الوسائل المناسبة لحل مثل هذه المشكلة؟

إثراء

نظام الرهن العقاري المسجل: نظام صدر بالمرسوم الملكي رقم م / 49 بتاريخ 13 / 8 / 1433 هـ، ويهدف لتنظيم كل ما يتعلق برهن العقار، وضبط حقوق الدائنين، وآثار الرهن على الراهن والمرتهن، وحقوق الغير على الرهن، وغير ذلك من الأحكام المتعلقة بالرهن.

وصدر النظام في ست وأربعين مادة.



عن طريق أحد مصادر التعلم، استعرض مع زملائك (نظام الرهن العقاري المسجل)، وتعرف على بعض المعلومات التي درستها في الكتاب وما يتوافق معها في النظام.





الْحَوَالَةُ

الدرس
15

تعريفها

الْحَوَالَةُ لُغَةً: مشتقة من التحول، بمعنى الانتقال.
وإصطلاحاً: نقل الدين من ذمة إلى ذمة أخرى.

مثالها

محمد مدين لصالح بعشرين ألفاً، وخالد مدين لمحمد بعشرين ألفاً، فأحال محمد صالحاً على خالد ليقضي دينه منه.

ففي هذا المثال:

المحيل	المحال	المحال عليه	المحال به	الدين المحال عليه
محمد	صالح	خالد	الدين الذي لصالح على محمد	الدين الذي لمحمد على خالد

حكمها

الحوالة جائزة بالإجماع، وقد دل على جوازها قول النبي ﷺ: «فَإِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ» (1).

الحكمة منها

الحوالة عقد إرفاق، فيها تيسير على الناس وإرفاق بهم؛ فالمحيل يخف عنه ثقل الدين، والمحال يأخذ ماله ولا يضيع حقه بمماثلة المحيل، والمحال عليه يقضي الدين الذي عليه وتبرأ ذمته.

(1) رواه البخاري برقم (2287)، ومسلم برقم (1564).

شروطها

يشترط لصحة الحوالة ثلاثة شروط:

1- رضا المحيل، وأما المحال عليه فلا يشترط رضاه، وأما المحال فينظر:

أ - فإن أحيل على مليء - وهو القادر على الوفاء غير المماطل - فلا يشترط رضاه؛ للحديث السابق.

ب- وإن أحيل على غير مليء - كالمعسر أو المماطل - فيشترط رضاه، فإن رضي صحت الحوالة ولزمته، وإن لم يرض فلا تلزمه؛ لمفهوم قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحديث السابق: (على مليء).

2- أن يكون المحيل مديناً للمحال، والمحال عليه مديناً للمحيل، فلو أحاله على غير مدين فهي وكالة في الاقتراض وليست حوالة.

3- إمكانية المقاصة بين الدينين، بأن يتفقا في الجنس والقدر والأجل، كأن يحيله بألف ريالٍ حالٍ على مثله حال، أو بألف دولارٍ مؤجلٍ إلى سنة على ألف دولارٍ مؤجلٍ إلى سنة. ويصح أن يحيل بالأقل على قدره من الأكثر، كأن يحيله بألفٍ على ألفٍ من ثلاثة آلاف.

ما يترتب على الحوالة

إذا تمت الحوالة بشروطها فيتربط عليها الآتي:

1- براءة ذمة المحيل من الدين بمجرد الحوالة.

2- وجوب قبول المحال للحوالة إذا كان المحال عليه مليئاً. ولا يحق له الرجوع على المحيل.

3- وجوب قبول المحال عليه للحوالة وأداء الدين الذي عليه للمحال.

نشاط

بعد معرفتك لعقد الحوالة أكمل ما يأتي:

أ- مثال صحيح على الحوالة؛ تبين فيه أطرافها

.....
.....

ب- الآثار المترتبة على العقد في المثال المذكور

.....
.....



تطبيقات معاصرة على الحوالة

أولاً: الحوالة بالشيخ.

الشيخ: أداء وفاء حالة، يحرر وفقاً لشكل معين، يتضمن أمراً من محرره إلى المصرف المسحوب منه بدفع مبلغ معين للمستفيد.

من أمثلتها

اشترى محمد من صالح سيارة وحرر له شيكاً بقيمة عشرة آلاف ريال مسحوبة على أحد البنوك. فمحرر الشيخ هو محمد، والمستفيد منه صالح، والمسحوب منه البنك.

علاقته بالحوالة: يعد الشيخ حوالة من محرره للمستفيد على البنك المسحوب عليه. ففي المثال السابق محمد مدين لصالح، والبنك مدين لمحمد، فالمحيل: محمد⁽¹⁾ والمحال: صالح، والمحال عليه: البنك.

من أحكامه

- 1- لا يجوز للشخص أن يحرر شيكاً بلا رصيد؛ لما فيه من الكذب على المستفيد.
- 2- يجوز تظهير الشيخ لمستفيد ثانٍ، كأن يكتب المستفيد الأول خلف الشيخ: «ومني لأمر فلان» ويعد التظهير حوالة أخرى، فالمستفيد الأول أحال المستفيد الثاني على دينه المستحق له بالشيخ.

ثانياً: الحوالة المصرفية القيدية

هي: وكالة من العميل للمصرف في تحويل مبلغ من المال إلى حساب له أو لغيره لدى مصرفٍ آخر. وتتم عملية التحويل هذه برقياً أو هاتفياً أو إلكترونياً.

من أمثلتها

تقدم شخص بمبلغ ألف دولار إلى مصرفٍ في الرياض طالباً تحويله إلى مصرفٍ في القاهرة.

(1) لأن الحساب الجاري يكيف على أنه قرض من صاحب الحساب للبنك.



الحوالة القيدية **جائزة**، والرسوم التي تأخذها المصارف مقابل عملية التحويل جائزة أيضاً؛ لأنها أجره نقل النقود، والعقد فيها عقد وكالة بأجر وليس حوالة.

وتسميتها حوالة لا يعني أن لها حكم الحوالة بمعناها الفقهي، فهي تختلف عنها في أمرين:

الأول: أن الحوالة بمعناها الفقهي فيها إرفاق بالمحيل ولهذا يكون طلب التحويل منه فهو الذي يطلب من الدائن التحويل إلى المحال عليه، بينما في الحوالة المصرفية يكون طلب التحويل من الدائن (المحال).

والثاني: أن الحوالة بمعناها الفقهي يلزم أن يكون فيها دينان يسبقان الحوالة: دين للمحال في ذمة المحيل، ودين للمحيل في ذمة المحال عليه، بينما في الحوالة المصرفية لا يلزم أن يكون المصرف المحيل دائناً للمصرف المحال عليه، كما أن العميل المحال لا يلزم أن يكون دائناً للمصرف المحيل، فقد لا يكون له رصيد لدى المصرف أصلاً.

الوسائل المشروعة والممنوعة لاستيفاء الدين من المدين المماطل

درست في هذه الوحدة جملة من العقود التي يراد منها توثيق الديون وحمل المدين على الوفاء، وفيما يأتي بيان بعض الوسائل المشروعة والممنوعة لاستيفاء الدين من المدين المماطل.

فمن الوسائل المشروعة

- 1- توثيق الدين بكتابته أو بالإشهاد عليه، أو بهما معاً، ولا مانع من استخدام الوسائل المعاصرة، كتحرير الكمبيالات، أو السندات لأمر⁽¹⁾، أو نحوها.
- 2- توثيق الدين بأحد عقود التوثيق السابقة، وهي: الكفالة والرهن، ولا مانع من أن يجمع أكثر من عقد توثيق في عقد مداينة.
- 3- قبول تحول الدائن بدينه من مدينه المماطل إلى مدين مليء.
- 4- إذا ماطل المدين في الوفاء فيحق للدائن شكايته لدى الجهات القضائية؛ لإلزامه بقضاء الدين، فإن أصر فيعززه القاضي بالحبس أو غيره حتى يوفي الدين الذي في ذمته. وللدائن أن يرفع دعوى تعويض عن النفقات الفعلية التي تكبدها في شكايته للمدين، كأجرة المحامي ونحو ذلك.

(1) للإطلاع على معنى (الكمبيالة) و(السند لأمر) يُنظر درس (خصم الأوراق التجارية) ص: 42

5- للدائن أن يشترط على المدين بأنه في حال مماطلته في دفع بعض الأقساط أن يحل من الأقساط الآتية لها بعدد الأقساط المتأخرة أو بأي عدد يتفقان عليه.

وفي جميع الأحوال متى ثبت للدائن إفسار المدين فيجب عليه إنظاره؛ عملاً بقول الله تعالى:
﴿ وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ (1).

ومن الوسائل الممنوعة

- 1- اشتراط غرامة مالية على المدين في حال تأخره عن قضاء الدين، سواء أكانت تلك الغرامة بمبلغ مقطوع كمئة ريال، أو بنسبة من مبلغ الدين كواحد بالمئة من مبلغ الدين، وسواء أكان الدين بسبب شراء سلعة، أم بسبب استئجار دار أو سيارة أو غيرها، أم بسبب الحصول على خدمة.
- 2- الاتفاق على إعادة جدولة الدين، بأن يزيد الدائن في مدة قضاء الدين، ويخفض القسط الواحد، ويزيد المدين في مجموع الدين، كما لو كان الدين عشرة آلاف مقسطة في عشرة أشهر فيتفقان على جعله مقسطاً في خمسة عشر شهراً في كل شهر ثمان مئة، ليصبح المبلغ بعد الجدولة اثني عشر ألفاً بدلاً من عشرة آلاف.

نشاط

ميّز الحوالة الصحيحة من غيرها فيما يأتي؛ مع بيان السبب:

السبب	حكمها	الحوالة
		شخص له على آخر دين مؤجل إلى سنتين، فأحال عليه شخصاً آخر يطالبه بقيمة سلعة اشتراها منه بثمن حال.
		شخص له على فقير مبلغ خمسين ألف ريال، فأحال عليه شخصاً آخر يطالبه بمبلغ ثلاثين ألف ريال.
		شخص له على رجل مليء باذل مبلغ مئة ألف ريال، فأحال عليه شخصاً آخر يطالبه بمبلغ عشرين ألف ريال، فلم يرض المحال بذلك.



1 عرّف كلاً مما يأتي بتعريف من إنشائك مستفيداً مما درسته:

أ- الكفالة. ب- الرهن. ج- الحوالة.

2 من خلال دراستك لموضوع الكفالة وأحكامها وضّح ما يلي:

أ- الأحكام المترتبة على الكفالة.

ب- الأحوال التي يبرأ فيها كلٌّ من: الكفيل، المكفول.

ج- سبب عدم جواز أخذ الأجر على الكفالة.

3 من خلال دراستك لموضوع الرهن وأحكامه وضّح ما يلي:

أ- حكمه، مع الاستدلال.

ب- ما يصح رهنه وما لا يصح رهنه مما يأتي، مع بيان السبب:

السيارة - استمارة السيارة - كتاب موقوف - مزرعة - البطاقة الشخصية - قلم.

ج- مثلاً من إنشائك على الرهن محدداً فيه: الرهن والراهن والمُرْتَهَن.

د- الفرق بين الرهن الحيازي والرهن الرسمي.

و- تطبيقات معاصرة على الرهن.

هـ- الحالة التي لا يجوز فيها للمرتهن أن ينتفع بالرهن، مع التعليل.

4 من خلال دراستك لموضوع الحوالة وأحكامها وضّح ما يلي:

أ- أطراف الحوالة، مع ضرب مثال.

ب- الحكمة من مشروعية الحوالة.

ج- تطبيقات معاصرة على الحوالة.



الوحدة الرابعة

الصلح والشفعة

يُتوقع منك بعد دراسة هذه الوحدة أن:

- 1- تُبَيِّن المراد بـ (الصلح).
- 2- تُوضِّح أهمية الإصلاح بين المتخاصمين.
- 3- تُفَرِّق بين أنواع الصلح.
- 4- تُبَيِّن معنى الشفعة وأهم أحكامها.
- 5- تُمَثِّل للشفعة المستوفية لشروطها.
- 6- تُدْرِك أهم الأحكام لمشروعية الصلح والشفعة.





تعريفه

الصلح لغة: قطع المنازعة.

وإصطلاحاً: عقد يتوصل به إلى إصلاح بين متخاصمين.

حكمه

الصلح **جائز**، دل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع، فمن الكتاب قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَمْرَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ (1).

ومن السنة قول النبي ﷺ: «الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حراماً أو حلالاً أو أحلاً حراماً» (2).

وقد أجمع العلماء على جوازه من حيث الجملة.

أنواعه

الصلح نوعان:

النوع الأول: الصلح على إقرار

وله صور، منها:

1- الصلح عن الدين الحال ببعضه، وهو أن يدعي شخص على آخر ديناً، فيقر المدعى عليه، ثم يتصالحا على أن يسقط الدائن بعض دينه.

مثاله:

أن يدعي صالح ديناً له على محمد قدره عشرة آلاف ريال، ومحمد مقر له بذلك إلا أنه عاجز عن أداء المبلغ كله، فيتصالحان على أن يؤدي له سبعة آلاف ويسقط عنه الباقي.

(1) سورة النساء الآية رقم (128).

(2) رواه الترمذي برقم (1352)، وابن ماجه برقم (2353)، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

حكمه:

هذا الصلح **جائز**؛ لأن للدائن أن يسقط بعض حقه، يدل على ذلك حديث كعب بن مالك أنه تقاضى ابن أبي حذرد رضي الله عنه ديناً كان له، وهما في المسجد فارتفعت أصواتهما حتى سمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيته، فخرج إليهما حتى كشف سِجف حجرته، فنادى: «يا كعب»، فقال: لبيك يا رسول الله، فأشار بيده أن ضع الشطر. فقال كعب: قد فعلت يا رسول الله، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «قم فاقضه»⁽¹⁾.

2- الصلح عن الدين المؤجل ببعضه حالاً، وهو أن يكون لشخص على آخر ديناً مؤجلاً فيعجل المدين قضاءه في مقابل أن يضع الدائن بعضه. ويسمى: «صلح الحطيطة»⁽²⁾، و«ضع وتعجل».

مثاله:

سيارة ثمنها نقداً ثمانون ألف ريال، اشتراها شخص بمئة ألف مقسطة على أربع سنوات، وبعد مضي سنتين اتفق المشتري مع شركة التقسيط على أن يعجل دفع جميع الأقساط وتخصم الشركة الثمن ليصبح تسعين ألفاً.

حكمه

هذا الصلح **جائز** بشرط ألا يكون مشروطاً في أصل العقد. فلا يجوز أن يتفقا في العقد على نسبة الخصم التي يلزم بها الدائن في حال تعجيل المدين قضاء الدين، بل يتفقا على ذلك عند رغبة المشتري في التعجيل. والدليل على جوازه أن الأصل في المعاملات هو الحل، ولا دليل على المنع منه، ولا يصح قياسه على الربا؛ لأن الربا زيادة مقابل التأجيل، وهذا خصم مقابل التعجيل، كما أن فيه مصلحة للمدين بتعجيل براءة ذمته، وللدائن بتعجيله استيفائه لدينه، فالمصلحة لهما جميعاً.

النوع الثاني: الصلح على إنكار

وله صور، منها: أن يدعي شخص على آخر ديناً أو عيئاً، فينكر المدعى عليه، ثم يتصالحا على أن يدفع المدعى عليه للمدعي مبلغاً من المال لإنهاء المنازعة.

(1) رواه البخاري، برقم (2710)، ومسلم برقم (1558).

(2) سمي بذلك لأن الدائن يحط - أي يضع - من الدين.

مثاله في الدَّين

ادعى محمد أن له ديناً على صالح مقداره عشرة آلاف ريال، فأنكر صالح ذلك، فأراد محمد أن يرفع عليه دعوى لدى المحكمة، فعرض صالح أن يعطيه خمسة آلاف ريال وينهي الخصومة، فوافق محمد على ذلك؛ رغبةً منهما في إنهاء الخصومة.

مثاله في العين

يدعي سعيد ملكية أرض في حيازة أحمد، فينكر أحمد ذلك، ثم يتصالحان على أن يعطي أحمدُ سعيداً مبلغاً من المال في مقابل أن ينهي الخصومة.

حكمه

يختلف حكم هذا الصلح بحسب حال الشخص، فإن كان أحدهما يعلم أنه على غير حق في دعواه أو في إنكاره، فالصلح في حقه **محرم**، وما أخذه من المال حرام عليه؛ لأنه أكل مال أخيه بالباطل.

أما إن كان كل منهما يعتقد أنه على حق، فلا إثم على أي منهما، والصلح بينهما **جائز**؛ لعموم قوله ﷺ: «الصلح جائز بين المسلمين».

نشاط

بالتعاون مع مجموعتك، أجب عن التالي:

1- إذا وقعت لك مشكلة مالية مع صاحب لك؛ وكان الحق لك، فاجتهد غريمك - أو شخص ثالث تدخل بينكما - لكي ينتهي الأمر بينكما بالمصالحة، فما يمكن أن يكون موقفك؟

.....

2- اذكر بعض الحكم من مشروعية الصلح بين المتخاصمين.

1-

2-





تمهيد

جاءت الشريعة المباركة بسد كل باب يؤدي إلى الشقاق والنزاع بين المسلمين، أو يؤدي للإضرار بهم؛ ومن ذلك أنه إذا تملك شخصان - فأكثر - عقاراً مشاعاً بينهما بحيث إنه لم يميز نصيب كل واحد منهما عن صاحبه؛ فليس لأحدهما بيع نصيبه منه حتى يستأذن شريكه؛ حتى لا يؤدي ذلك للإضرار به بمشاركة من لا يريد؛ فإن رغب في شرائه وإلا باعه لغيره، فلو تعجل الشريك، وباع نصيبه من غير استئذان شريكه؛ فهنا قد جعل الشرع للشريك الحق في انتزاع الحصة المباعة ممن انتقلت إليه؛ لأنه أحق بها، ويكون ذلك بالثمن الذي بيعت به، وهذا ما يسمى في الفقه الإسلامي بحق الشفعة.

تعريفها

الشُّفْعَةُ لغة: مأخوذة من الشَّفَع وهو الزوج، سميت بذلك لأن الشفيع يضم حصة شريكه إلى ملكه الذي كان منفرداً.

واصطلاحاً: استحقاق الشريك انتزاع حصة شريكه ممن انتقلت إليه بعوض مالي بثمنه الذي استقر عليه العقد.

مثالها

محمد وصالح شريكان في أرض، لكل منهما نصفها، وحصة كل منهما من الأرض مشاعة - أي غير معينة -، فباع محمد نصيبه إلى شخص آخر بخمسين ألف ريال، فلصالح أن يأخذ هذا النصيب المباع بالثمن الذي بيع به، وهو خمسون ألف ريال.

ففي هذا المثال:

المشفوع فيه
نصيب محمد من الأرض

المشفوع عليه
محمد

الشفيع
صالح



حكمها

الشفعة **مشروعة** بالإجماع، وقد دل على مشروعيتها حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه:
«أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة في كل ما لم يُقسَم، فإذا وقعت الحدود وصُرِّفت الطرق فلا شفعة»⁽¹⁾.

محلها

تثبت الشفعة للشريك في العقار غير المقسوم وما اتصل به، كالأرض والدار والبستان المشترك بين شخصين فأكثر إذا كان نصيب كل من الشريكين مشاعاً.
وعلى هذا فلا شفعة للجار؛ لأنه ليس بشريك، ولا للشريك في العقار المقسوم (أي: غير المشاع)، ولا للشريك في غير العقار من المنقولات كالسيارات والأثاث.

شروطها

- 1- أن ينتقل نصيب المشفوع عليه إلى آخر بعوض مالي، فإن انتقل بغير عوض كالهبة والوصية والإرث، فلا شفعة.
- 2- أن يبادر الشفيع بطلب الشفعة من حين علمه ببيع شريكه. فإن تأخر لغير عذر مع علمه سقط حقه في الشفعة.
- 3- أن يأخذ الشفيع نصيب شريكه كاملاً بكل الثمن الذي استقر عليه العقد، فإن عجز عن الثمن أو بعضه أو أراد أن يأخذ نصف المبيع، فلا شفعة.

(1) رواه البخاري برقم (2257)، ومسلم برقم (1608).

تطبيق على الشفعة

الشفعة في المساهمات العقارية

المساهمة العقارية: شركة مضاربة تجمع فيها أموال المساهمين لشراء أرض وإصلاحها ثم بيعها.

والأغلب أن تقسم الأرض إلى قطع صغيرة ثم تباع في مزاد علني.

ويثبت لجميع المساهمين الشفعة عند تصفية المساهمة، أي عند بيع الأرض محل المساهمة أو بعضها، وكذا في حال بيع أحد المساهمين لأسهمه فتثبت للبقية الشفعة.

نشاط

بالتعاون مع مجموعتك، أجب عن التالي:

1- اذكر ثلاثاً من فوائد الشفعة:

..... -1

..... -2

..... -3

2- مثل بمثال صحيح على الشفعة مستوفياً شروطها.

.....

.....



1 عرّف بأسلوبك الخاصّ كلاً مما يلي - مستفيداً من التعريف المعطى:-

أ- الصلح.

ب- الشفعة.

2 من خلال دراستك لموضوع الصلح وأحكامه، وضّح مايلي:

أ- حكم الصلح، مع الاستدلال.

ب- انواع الصلح، مع التمثيل لكل نوع.

3 من خلال دراستك لموضوع الشفعة وأحكامها، حدّد موقف الشريك في الحالات التالية، هل يستحق الشفعة أم لا؟ مع التعليل.

أ- أرض مشتركة بين اثنين لكل واحد منهما نصفها، قد قسمها وتحدد نصيب كل واحد فيها، فباع أحدهما نصيبه.
ب- منزل مشترك بين اثنين مكون من طابقين لأحدهما الطابق السفلي وللآخر العلوي، فباع صاحب الطابق العلوي نصيبه.

ج- اشترك اثنان في شراء أرض لكل واحد نصفها ولم يقسماها بينهما.

د- اشترك اثنان في أرض فاستأذن أحدهما صاحبه في بيع نصيبه منها فأذن له فباعه.

هـ- اشترك اثنان في شراء أرض كبيرة، فباع أحدهما نصيبه منها، فأراد شريكه أخذ نصف نصيب صاحبه دون الباقي لأنه لا يستطيع شراءه كله.



الوحدة الخامسة

الوكالة والعارية والإجارة

يُتوقع منك بعد دراسة هذه الوحدة أن:

- 1- توضّح تعريف الوكالة لغةً واصطلاحاً.
- 2- تُحدّد الفرق بين أنواع الوكالة.
- 3- تبين الحكمة من مشروعية الوكالة.
- 4- تفصّل القول في أحكام الوكالة.
- 5- توضّح تعريف العارية لغةً واصطلاحاً.
- 6- تستدل على مشروعية العارية من السنة.
- 7- تبين الحكمة من مشروعية العارية.
- 8- تستنبط شروط العارية.
- 9- توضح أهمية المحافظة على العارية ومتى يضمنها المستعير.
- 10- توضّح تعريف الإجارة لغةً واصطلاحاً.
- 11- تبين أقسام الإجارة وشروطها.
- 12- تفصّل القول في أحكام الإجارة على منافع الأعيان.
- 13- تُفرّق بين أنواع الإجارة على الأعمال.





الوكالة

الدرس
18

تمهيد

- ◆ إذا أردت شراء سيارة ولديك مشاغل كثيرة لا تتمكنك من شرائها بنفسك.
- ◆ إذا أردت بيع جهازك الجوال ولديك مشاغل كثيرة لا تتمكنك من بيعه بنفسك.
- ◆ إذا كان لديك سفر مهم، كما أن لديك معاملة لا بد من إنجازها سريعاً.

ماذا تفعل في هذه الحالات؟

من خلال هذا الدرس يمكنك التعرف على تفاصيل أحكام إنابة الآخرين في عمل بعض ما يخصك، وكذا حكم إنابة الآخرين لك، وهذا ما يسمى: التوكيل أو التفويض.

تعريف الوكالة

الوكالة لغة:

الوكالة في اللغة بمعنى التفويض، تقول وكلت فلاناً بهذا العمل إذا فوضته ليقوم به مكانك.

الوكالة اصطلاحاً:

إقامة الإنسان غيره مكانه ليقوم بعمل ما بدلاً عنه.

مثال ذلك: أذكر أمثلة من الواقع على عقد الوكالة:

أتأكد من فهمي: أعرف الوكالة بتعريف آخر حسب ما فهمت



أنواع الوكالة

العمل الموكَّل فيه قد يكون عملاً واجباً على الموكل وقد يكون مستحباً وقد يكون مباحاً.
مثال العمل الواجب: التوكيل في أداء الحج الواجب عليه، أو في إخراج الزكاة، أو توكيله في دفع النفقات الواجبة عليه لأهله، كأن يكون شخص مسافراً، ويوكل أخاه في الإنفاق على أهله مدة سفره.
مثال العمل المستحب: التوكيل في إخراج الصدقة للفقراء.
مثال العمل المباح: التوكيل في الأعمال التجارية.

صيغة الوكالة

تصح الوكالة بكل قول أو فعل دل عليها.
بالتعاون مع زملائي أذكر مثالا على كل صيغة من واقعنا المعاصر:

صيغة قولية:

صيغة فعلية:

حكم عقد الوكالة

عقد الوكالة **جائز** بإجماع العلماء؛ للأدلة الكثيرة من الكتاب والسنة؛ ومنها: قوله تعالى:

﴿قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَيْسْتُمْ فَاذْعَبُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا ﴿١٩﴾﴾⁽¹⁾

بيِّن وجه الدلالة من هذه الآية

ومن الأدلة كذلك أن النبي ﷺ كان يوكل أصحابه في القيام ببعض الأعمال.

(1) سورة الكهف الآية رقم (19).

1/ تأمل الأحاديث الآتية وميِّز منها ما تضمَّن الوكالة وما لم يتضمَّنْها، مبيِّناً صورة الوكالة الواقعة في الأحاديث

الدالة عليها:

أ- عن عروة بن الجعد البارقي رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه ديناراً يشتري له به شاة، فاشترى له به شاتين، فباع إحداهما بدينار، وجاءه بدينار وشاة، فدعا له بالبركة في بيعه، وكان لو اشترى التراب لربح فيه ⁽¹⁾.

ب- عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: ضحى خالي أبو بردة قبل الصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تلك شاة لحم». فقال: يا رسول الله، إن عندي جذعة من المعز، فقال: «ضح بها، ولا تصلح لغيرك»، ثم قال: «من ضحى قبل الصلاة فإنما ذبح لنفسه، ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه، وأصاب سنة المسلمين» ⁽²⁾.

الحديث	دلالاته على الوكالة	صورة الوكالة الواقعة في الحديث - إن وجدت -
الحديث الأول		
الحديث الثاني		

2/ قد يتصل بعقد الوكالة ما يغير هذا الحكم، فتكون الوكالة محرمة إذا كان الفعل الموكل فيه محرماً، بالتعاون

مع مجموعتك مثل على الوكالة المباحة والمحرمة:

وكالة مباحة	وكالة محرمة

(1) رواه البخاري برقم (3642).

(2) رواه البخاري برقم (5556)، ومسلم برقم (1961)، وهذا لفظه.

الحكمة من مشروعية الوكّالة

لاشك أن الوكّالة لم تشرع عبثاً، ولو لم يكن لها من حكمة لكانت مشروعيتها نوعاً من العبث، ولو تأمل الإنسان ذلك لاستنبط عدة حكم من مشروعيتها.

نشاط

بالتعاون مع مجموعتك: فكر في ذكر الحكم التي أبيحت الوكّالة من أجلها.

شروط عقد الوكّالة

- 1- أن يكون الموكل مالكاً للشيء الموكّل فيه.
- 2- أن يكون الموكل والوكيل جائزي التصرف، فلا تصح وكالة المجنون والصبي.
- 3- أن يكون العمل الموكّل فيه عملاً مباحاً، فلا يجوز التوكّل عن الآخرين في الأعمال المحرمة.
- 4- أن يكون العمل الموكّل فيه عملاً تدخله النيابة، فلا يصح أن يوكل المسلم غيره في الصلاة عنه؛ لأن الصلاة عمل لا تدخله النيابة.

مخالفة الوكيل للوكّالة

على الوكيل أن يلتزم بما وكله فيه موكله، فلا يفعل ما لم يؤذن له فيه، فإذا خالف الوكيل فاشترى لموكله ما لم يأمره به، أو اشترى له شيئاً معيباً فإنه لا يلزم الموكل قبوله؛ لأنه لم يوكله في هذا العمل. وإذا وكله بالبيع بثمن فله أن يبيع بأكثر منه، وليس له أن يبيعه بأقل، فلو قال: بع سيارتي بخمسين ألفاً، فله أن يبيعه بستين ألفاً، وليس له بيعها بأربعين، وإذا كانت الوكّالة بأجرة والأجرة نسبة مئوية، فلا يجوز للوكيل حبس السلعة والمغالاة في ثمنها من أجل أن يكثر نصيبه من الأجرة.



توكيل الوكيل

ليس للوكيل أن يوكل غيره ليقوم بالعمل بدلاً عنه، إلا أن يأذن له الموكل سواء أكان الإذن إذناً لفظياً (كأن يقول: أذنت لك أن توكل غيرك في هذا العمل) أو إذناً عرفياً (كأن يكون من عادة الناس التوكيل في هذا العمل وعدم قيام الشخص نفسه بالعمل).

نشاط

بالتعاون مع مجموعتك مثل على الإذن العرفي في التوكيل:

أ - إذا وكل شخص آخر في إصلاح عطل في أسلاك الكهرباء، والعادة أنه لا يعمل ذلك إلا الكهربائي فهو إذن له في ذلك.

ب -

ج -

ما يدخل في عقد الوكالة

يدخل في عقد الوكالة كل الأعمال التابعة عرفاً للعمل الموكل فيه، فلو وكله ببيع سيارته فله أن يركبها، وله أن يقودها إلى موضع بيع السيارات، وله إعطاؤها لمن يريد شراءها ليجربها، وله أن يضعها في أحد المعارض الموثوقة لعرضها للبيع، ونحو ذلك من الأعمال التي تدخل في العرف تبعاً للعمل الموكل فيه، ما لم ينص الموكل على عدم القيام ببعض هذه الأعمال، كما لو قال: بع سيارتي، ولكن لا تعرضها في أي محل للبيع، بل بعها بنفسك.

الأجرة على الوكالة

يجوز أخذ الأجرة على العمل في عقد الوكالة، ولكن يشترط في الأجرة أن تكون معلومة، سواء أكانت معينة (كأن يقول: وكلتك على شراء سيارة ولك خمسمئة ريال) أو كانت نسبة مئوية (كأن يقول: وكلتك على تحصيل ديني الذي على محمد ولك منه عشرة في المائة).



نوع عقد الوكالة ومتى يفسخ

الوكالة عقد غير لازم للطرفين، فيحق للموكل أو الوكيل أن يفسخ الوكالة متى شاء، بشرط أن لا يترتب على ذلك ضرر أحد الطرفين.

وينفسخ عقد الوكالة: بموت الموكل أو الوكيل أو جنونه.

هناك أمر آخر - سبق ذكره - يفسخ به عقد الوكالة، ما هو؟

ضمان الوكيل

الوكيل أمين على المال الذي معه، فلا يضمن ما تلف منه بغير تعدي ولا تفريط.

نشاط

بالتعاون مع مجموعتك مثل على تعدي الوكيل وتفريطه:

أمثلة على التفريط	أمثلة على التعدي

توثيق الوكالة

تصح الوكالة من غير كتابة بل بمجرد القول كما تقدم، والأولى توثيقها بالكتابة والشهود في الأمور المهمة؛ وذلك حتى تتضح الأمور، ولا يقع الطرفان في الخصومة فيما بعد، فكثيراً ما يدخل بعض الناس في العقود بناءً على الثقة فيما بينهم، ثم ينتهي بهم الحال إلى الخصومة والشقاق واتهام كل منهم الآخر، ولو أنهم من البداية وثقوا أعمالهم لكان الأمر واضحاً، وقلت الخصومات، ولهذا قال الله سبحانه وتعالى في الدين: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ

مُسَمًّى فَآكْتُبُوهُ ۗ (1)

(1) سورة البقرة الآية رقم (282).



1/ أين تكتب الوكالات الشرعية الموثقة من قبل الدولة؟

2/ اكتب عقد توكيل لشخص تريد أن توكله في أمر من أمورك المهمة:

إثراء



Android



IOS

في إطار سعي المملكة العربية السعودية إلى تحقيق فكرة المجتمع القائم على المعرفة وسرعة الاستجابة والتفاعل، مع الأخذ في الحسبان أهمية عامل الوقت؛ سهّلت كل ما يلزم لتمكين التعاملات الحكومية المتنقلة، لتكون بمثابة امتداد للتعاملات الإلكترونية الحكومية، في توفر الخدمات الحكومية من أي مكان وفي أي وقت من خلال الأجهزة الذكية لخدمة المستخدمين بفعالية وكفاءة؛ لذا بذلت وزارة العدل جهوداً جبارة في تبني وتنفيذ معاملات الحكومة الإلكترونية المتنقلة بإتاحة عدد كبير من خدماتها العدلية من خلال تطبيق (ناجز)، الذي يشمل جميع خدمات القضاء والعقارات والتنفيذ والأحوال الشخصية والوكالات وخدمات المحامين ومأذوني الأنكحة وغيرها.





العاريّة

الدرس
19

تعريف العاريّة

العاريّة لغة:

العاريّة في اللغة مأخوذة من العُرِيّ، وهو التجرد.

العاريّة اصطلاحاً:

عرف الفقهاء العارية بتعريف تستطيع التوصل إليه بعد ترتيب هذه الكلمات ترتيباً صحيحاً

لآخر - ينتفع - مقابل - يعطي - شيئاً - به - ويرده - أن - من غير - شخص

مثال ذلك:

كون مما يأتي مثالا للعارية:

أحمد - عبدالعزيز - كتاب.

أنا أستطيع أن أعلل التسمية بهذا الاسم، فقد سميت العارية بهذا الاسم لأنها

صيغة العاريّة

تصح الإعارة بكل لفظ أو فعل دل عليها، فلو أشرت إلى زميلك بأنك تريد منه قلماً فأعطاك إياه، فقد طلبت من زميلك

استعارة القلم، وأعارك إياه؛ وإن لم تتلفظا بشيء.

حكم العاريّة

وردت عدة نصوص تتعلق بحكم العارية فبالنسبة للمستعير مثلاً ورد أن النبي ﷺ استعار أدرعاً من صفوان بن أمية⁽¹⁾،

واستعار فرساً لأبي طلحة⁽²⁾.

وأما بالنسبة للمعير، فهناك أدلة كثيرة منها: قول أم عطية رضي الله عنها: أمرنا (أي رسول الله ﷺ) أن نخرج الحيض يوم العيدين

وذوات الخدور فيشهدن جماعة المسلمين ودعوتهم ويعتزل الحيض عن مصلاهن، قالت امرأة: يا رسول الله إحدانا ليس لها

جلباب قال: «لتلبسها صاحبها من جلبابها»⁽³⁾.

استنبط من هذه النصوص حكم الإعارة، والاستعارة.

(2) رواه البخاري برقم (2627)، ومسلم برقم (2307).

(1) رواه أحمد برقم (15302)، وأبو داود برقم (3562).

(3) رواه البخاري برقم (980)، ومسلم برقم (890).



الحكمة من مشروعيتها

في مشروعية العارية فوائد عظيمة، منها: أنها دليل على ترابط أفراد المجتمع وتأخيرهم، ومنها أنها جالبة للمودة والألفة بين الناس، وفي العارية مساعدة الناس بعضهم لبعض، فالإنسان قد يحتاج إلى بعض الأشياء لفترة مؤقتة وقد تكون حاجته عاجلة فيأتي إلى أخيه ويطلب منه أن يعيره الشيء الذي يحتاجه، وفي العارية تعويد على تحمل المسؤولية والحفاظ على ممتلكات الآخرين.

نشاط

بالتعاون مع مجموعتك استنتج حكماً أخرى:

.....

.....

.....

شروط العارية

- 1- أن يكون المعير مالكا للعين المعارة.
- 2- وأن يكون مختاراً غير مكره.
- 3- أن تكون العين المعارة فيها منفعة مباحة، أما إن كانت منفعتها محرمة فلا يجوز إعارتها.

نوع عقد العارية

عقد العارية عقد جائز (بمعنى غير لازم) فمتى أراد المعير أو المستعير رد العين المعارة فله ذلك، إلا إن ترتب ضرر على أحد الطرفين، كأن يأذن المعير للمستعير بالسفر بالسيارة ثم الرجوع فيها، فلا يجوز له أن يقول له في الطريق: اعطني سيارتي.



نشاط

قال الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ (1).

هذه الآية الكريمة قاعدة شرعية عظيمة نستفيد منها ما لا يحصى من الأحكام الشرعية، ومن ذلك أن الاستعارة تكون مستحبة ومرغبا فيها إذا كانت معونة على الخير، بل قد تكون واجبة أحيانا، كما أنها تكون ممنوعة ومحرمة إذا كانت معينة على الشر والفساد.
بالتعاون مع مجموعتك املا الجدول الآتي:

أحوال تجب فيها العارية	أحوال تستحب فيها العارية	أحوال تحرم فيها العارية
شخص يتعرض للغرق في مسبح ومعي طوق نجاة	إعارة السيارة لمن أراد السفر بها لأداء العمرة	إعارة السيارة لمن أراد التفحيط فيها أو المعاكسة عليها أو نقل مطلوبين أمنيا أو مشبوهين فيها

المحافظة على العارية وضمانها

على المستعير أن يعتني بالعين المعارة، ويحافظ عليها كما يحافظ على ماله؛ ولا يجوز له شرعاً أن يأخذ العارية من المستعير ثم يحدث بها ضرراً.
وإذا تلفت العارية فعليه ضمانها؛ لقوله ﷺ لصفوان بن أمية حين استعار منه أدرعاً: «بل عارية مضمونة» (2)، لكن لا يدخل في الضمان التلف الناشئ عن الاستعمال المعتاد الذي رضيه المعير، فلو أعاره سيارته نصف سنة مثلا فليس عليه ضمان ما تآكل من إطارات السيارة بسبب الاستعمال المعتاد.

نشاط

بالتعاون مع مجموعتك اقرأ الأخبار التالية بتمعن، واستخلص منها - مع ما تعرفه من الأدلة الشرعية العامة - آداب الاستعارة للكتب وغيرها:

- 1- جاء رجل إلى رجل يستعير منه كتابا فأعاره، وقال له: لا تكن في حبسك له كصاحب القربة. قال: لا، ولا تكن أنت في ارتجاعك له كصاحب المصباح. قال: لا.

(1) سورة المائدة الآية رقم (2).

(2) رواه أبو داود برقم (3562)، وأحمد برقم (15337)، وصححه الألباني في إرواء الغليل (1515).



وكان من حديث هذين: أن رجلاً استعار من رجل قربة على أن يستقي فيها مرة واحدة ثم يردها، فاستقى فيها سنة ثم ردها إليه متخرقة.

وأما الآخر: فإن رجلاً ضافه ضيف من النهار، فاستعار من جار له مصباحاً ليسرجه لضيفه في الليل، فلما كان بعد ساعة أتاه وطالبه برده، فقال له: أعرتني مصباحاً لليل أو للنهار؟ قال: لليل.
قال: فما دخل الليل.

2- وأعار رجل رجلاً كتاباً وقال له: لا تكن كصاحب السلم.
قال: وما معنى ذلك؟

قال: جاء رجل إلى رجل يستعير منه سلماً، فقال له: ما أطيق حمله.
قال: سبحان الله، وهل أكلفك حمله؟ أنا أحمله.
قال: صدقت أنت تحمله ولا ترده، فأحتاج إلى أن أجيء وأحمله⁽¹⁾.

3- استعار رجل من أبي حامد الأسفرائيني الفقيه كتاباً، فرآه أبو حامد يوماً وقد أخذ عليه عنباً، ثم إن الرجل سأله بعد ذلك أن يعيره كتاباً، فقال: تأتيني إلى المنزل، فأتاه، فأخرج الكتاب إليه في طبق وناوله إياه، فاستنكر الرجل ذلك، وقال: ما هذا؟ فقال له أبو حامد: هذا الكتاب الذي طلبته، وهذا طبق تضع عليه ما تأكله، فعلم بذلك ما كان من ذنبه.

4- استعار رجل من بعض أهل العلم كتاباً، ثم رده إليه بعد حين متكسراً متغيراً عليه آثار البزور وغيره، فسأله أن يعيره غيره، فقال له: ما أحسنت ضيافة الأول، فنضيفك الثاني⁽²⁾.

5- قال الزهري: إياك وغلول الكتب، وهو حبسها عن أصحابها⁽³⁾.

6- قال السيوطي: وقد ذم الله تعالى في كتابه مانع العارية بقوله: ﴿وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾⁽⁴⁾، الكتب أهم من الماعون، قال وكيع: أول بركة الحديث إعارة الكتب⁽⁵⁾.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

(4) سورة الماعون الآية رقم (7).

(5) ينظر: تقييد العلم، للخطيب البغدادي.

(1) ينظر: تقييد العلم، للخطيب البغدادي.

(2) ينظر: تقييد العلم، للخطيب البغدادي.

(3) ينظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لجلال الدين السيوطي.





الإجارة

الدرس
20

تعريف الإجارة

الإجارة لغة: ما يعطى من عوض على عمل، ثم أطلقت على العقد نفسه.

الإجارة اصطلاحاً: عقد على المنافع بعوض.

فقولنا في التعريف: (المنافع)، يشمل ما إذا كانت المنافع منافع أعيان كالدور والشقق والمحلات التجارية، ويشمل إذا كانت المنافع منافع أشخاص كدفع الأجرة للطبيب ليقوم بالكشف عليك، واستئجار البنائين، والسائقين، وغيرهم. فعقد الإجارة عقد على المنافع فمن استأجر محلاً للمتاجرة فيه؛ فإنه مالك لمنفعته، وهي الاستفادة من المحل طوال فترة عقد الإجارة، ولكنه لا يملك المحل نفسه إذ هو مملوك لصاحبه وهو المؤجر.

أقسام الإجارة

يتبين من التعريف أن الإجارة قسمان:

القسم الأول: الإجارة على منافع الأعيان، مثل:

❖ إجارة العقار (الدور والأراضي)

❖ إجارة الدواب وما في حكمها من وسائل النقل.

❖ إجارة العروض كإيجار الملابس والأواني والخيام ونحوها.

القسم الثاني: الإجارة على منافع الأشخاص، ويُقصد بها الإجارة على العمل، وهذا القسم تُحدده وتضع ضوابطه أنظمة وعقود العمل، أو الأحكام المنظمة لعقد المقاول في نظام المعاملات المدنية.

نشاط

بعد ما تقدم يمكنك التفريق بين الإجارة والبيع، وذلك أن بعض العلماء يسمي الإجارة البيع الأصغر، وعرفنا الآن أن الإجارة عقد على المنافع؛ فهي إذاً بيع المنافع، والبيع هو بيع الأعيان، فما الذي تحصل لديك من الفرق بينهما؟



حكم عقد الإجارة:

الأصل في عقد الإجارة **الإباحة** بإجماع العلماء، للأدلة الكثيرة من الكتاب والسنة، ومنها قوله تعالى: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ فَاقَامَهُ، قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ (٧٧) (١).

بيّن وجه الدلالة من هذه الآية.

.....

.....

.....

.....

شروط الإجارة:

الشرط الأول: معرفة المنفعة المعقود عليها، ويشمل ذلك معرفة العين المستأجرة، فإذا كان العقد على استئجار شقة مثلاً، فلا بد من معرفتها؛ إما برؤيتها، وإما بوصفها وصفاً دقيقاً ينفي الغرر عنها.

نشاط

لماذا كان من شروط الإجارة معرفة العين المستأجرة؟

.....

.....

الشرط الثاني: معرفة الأجرة معرفة تنفي الغرر عنها، فيُحدّد مالك العين المستأجرة مقدار الأجرة، ويُحدّد هل هذه الأجرة مُستحقة لسنة أو لشهر أو ليوم، ونحو ذلك.



الشرط الثالث: أن تكون المنفعة مُباحة، فلا يجوز للمؤجر أن يُؤجر محلاً لشخص نشاطه في بيع المحرمات، كما لا يجوز أن يستأجر أجيراً ليفعل له فعلاً مُحرمًا؛ لأن في ذلك تعاوناً على الإثم والعدوان، وقد نهى الله عن ذلك بقوله: ﴿وَلَا نَعَاوَنُ عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ (1).

الشرط الرابع: القدرة على التسليم، فلا يجوز تأجير ما يعجز عن تسليمه؛ كسيارته المسروقة.

الشرط الخامس: أن تكون المنفعة مملوكة للمؤجر أو مفوضاً له بالتصرف فيها كالوكيل وولي الصغير؛ لأنه لا يجوز للإنسان أن يتصرف فيما لا يملك، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ (2)، وقال ﷺ: «لا تبع ما ليس عندك» (3).

أحكام متعلقة بالإجارة على منافع الأعيان:

أولاً: التزامات المؤجر والمستأجر:

يجب على المؤجر فعل كل ما يتمكن به المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة، ومن أهمها: تسليم العين للمستأجر، وكذلك لو احتاجت العين إلى نفقة، كما لو تهدم بعض البيت المستأجر بسبب لا يعود إلى المستأجر - كما لو تهدم بسبب الأمطار - فإن العمارة واجبة على المؤجر، وكذلك من استأجر سيارة فتلفت أو تعطلت بسبب لا يعود إلى المستأجر فإن الشركة المؤجرة ملزمة بإصلاح السيارة.

أما المستأجر: فيلزمه دفع الأجرة، والمحافظة على العين المستأجرة، وكذلك الأشياء التي تحدث بسببه يجب عليه القيام بها، كشفط البالوعة، وتسديد فواتير الماء والكهرباء ونحو ذلك.

ولو استأجر شخص شقة، ومكثه المؤجر من سكنها، ولم يسكن فيها خلال مدة العقد فإنه ملزم بدفع الأجرة كاملة.

إثراء

إيجار
EJAR



(إيجار) شبكة إلكترونية متكاملة تهدف إلى تنظيم قطاع الإيجار العقاري في المملكة العربية السعودية وحفظ حقوق أطراف العملية الإيجارية (المستأجر، المؤجر، الوسيط العقاري)، وتقديم مجموعة من الحلول الإلكترونية التي تُسهّم في تطوير قطاع الإيجار العقاري وتنظيمه وتيسير أعماله، بما يحقق التوازن في القطاع وتعزيز الثقة به، ويسهم في تحفيز الاستثمار فيه.



للاطلاع على منصة إيجار:

(2) سورة البقرة الآية 188.

(1) سورة المائدة الآية 2.

(3) رواه الترمذي برقم (1232) والنسائي برقم (4613) وأبو داود برقم (3503) وابن ماجه برقم (2187) من حديث حكيم بن حزام.

ثانياً: بيع العين المؤجرة:

يجوز بيع العين المؤجرة ولا تنفسخ الإجارة ببيعها، فلو استأجر محمد من علي شقة في عمارته، فباع علي هذه العمارة فإن البيع صحيح، لكن عقد الإجارة الذي تم بين محمد وعلي لا ينفسخ، ولا يتأثر بهذا البيع، ولكن يشترط في البيع أن يكون المشتري على علم بهذه الإجارة.

ثالثاً: تأجير العين المؤجرة:

يجوز لمن ملك منفعة أن يؤجرها على غيره وإن لم يكن مالكا للعين، وسواء في ذلك أكانت الأجرة أكثر من الأجرة الأولى أم أقل، ويشترط لذلك شرطان:

1. أن لا يكون المؤجر الأول قد شرط عليه ألا يؤجره؛ لأنه يجب الوفاء بالشروط؛ لقوله ﷺ: «المسلمون على شروطهم»⁽¹⁾.
2. أن يكون انتفاع المستأجر الثاني بالعين المؤجرة بقدر انتفاع المستأجر الأول أو أقل، فلو أجره محلاً لبيع الخضراوات، فإنه لا يجوز له أن يؤجره على من يجعله محلاً للحدادة؛ لأنه لا يملك ذلك بنفسه (بمقتضى الشرط الأول من شروط الإجارة) فبغيره من باب أولى، ولما في ذلك من الضرر، وقد قال ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار»⁽²⁾.

نشاط

بيِّن حكم الإجارة في الحالات الآتية مع بيان السبب:

السبب	حكم الإجارة	الحالة
		استعار سلمان من صديقه سيارته، ثم ذهب إلى الحراج ليحمل بها بالأجرة.
		استأجر جاسر منزلاً ليسكنه مدة خمس سنوات، ثم استغنى عنه، فأجره بقية المدة لعائلة أخرى لتسكنه.

(1) ذكره البخاري معلقاً، ورواه أبو داود برقم (3594)، والترمذي برقم (1352) وقال: حديث حسن صحيح، وصححه الألباني (صحيح الجامع) (6714).

(2) رواه الدارقطني برقم (3079)، والبيهقي برقم (11384) والحاكم برقم (2345) وقال: صحيح الإسناد على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.



أحكام متعلقة بالإجارة على منافع الأشخاص (الإجارة على الأعمال):

أولاً: أنواع الإجارة على الأعمال:

تتفرّع الإجارة على الأعمال إلى نوعين:

النوع الأول: الأجير الخاصّ: وهو الذي يُستأجر مدة معلومة، يستحق المستأجر نفعه في جميع هذه المدة، مثل السائق والخدم والموظف، والعقد مع الأجير الخاصّ يُطلق عليه في النظام (عقد العمل)⁽¹⁾.

والأجير الخاص لا يضمن ما تلف بيده إلا إذا تعدى أو فرط، فالسائق الخاص إذا حصل له حادث فإنه لا يضمن ما تلف من السيارة إلا إذا تعدى؛ كما لو أسرع زيادة على السرعة النظامية، أو فرط كما لو أوقف السيارة في مكان غير نظامي.

النوع الثاني: الأجير المشترك: وهو الذي حُدّد عمله بإنجاز عمل معين، كالطبيب الذي يُعالجك في عيادته الخاصّة، والمهندس الذي يُصمم لك منزل، فالعقد مع الأجير المشترك مُتجه إلى العمل لا إلى الوقت، وعلى ذلك فهو يعمل لك ويعمل لغيرك، والعقد مع الأجير المشترك يُطلق عليه في النظام (عقد المقاوله)⁽²⁾.

والأجير المشترك إذا تلف الشيء بفعله فهو ضامن على كل حال، وأما إذا تلف بغير فعله فإن كان مفرطاً أو متعدياً ضمن وإلا لم يضمن كما لو احترق محل الخياطة أو غسيل الملابس ولم يكن صاحبه مفرطاً أو متعدياً فلا ضمان عليه.

نشاط

بالتعاون مع زميلك اذكر أحوالاً يضمن فيها الأجير الخاص أو المشترك، وأحوالاً لا يضمن فيها مع بيان السبب:

السبب	أحوال يضمن فيها الأجير
السبب	أحوال لا يضمن فيها الأجير

(1) عقد العمل: هو عقدٌ مبرم بين صاحب عمل وعامل، يتعهد الأخير بموجبه أن يعمل تحت إدارة صاحب العمل أو إشرافه مقابل أجر. ينظر: المادة

(50) من نظام العمل، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/51) وتاريخ 1426/8/23هـ.

(2) عقد لمقاوله: عقدٌ يلتزم بمقتضاه المقاول بصنع شيء، أو أداء عملٍ مقابل أجر، دون أن يكون تابعاً لصاحب العمل ولا نائباً عنه. ينظر: المادة

(484) من نظام المعاملات المدنية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/191) وتاريخ 1444/11/29هـ.

ثانياً: توكيل الأجير غيره بالعمل:

يجوز للأجير أن يوكل غيره ليقوم مقامه بالعمل، ما لم يكن هناك شرط بأن يقوم هذا الأجير بعمل العمل بنفسه، أو كان قصد المستأجر يختلف باختلاف الذي يقوم بالعمل مكانه، فلو حجز موعداً عند أحد الأطباء المشهورين ليقوم بالكشف عليه أو إجراء عملية جراحية له. وهو لم يحجز في هذه العيادة إلا من أجل هذا الطبيب. فلا يجوز للطبيب أن يوكل غيره للقيام بهذا العمل؛ لأنه التزم للمريض بالقيام بهذه العملية والعقد لازم يجب الوفاء به، وغيره لا يقوم مقامه عند هذا المريض.

ثالثاً: حقوق الأجراء والعُمال:

تأمل النصوص الآتية واستخرج منها حقوق الأجراء والعمال في الإسلام.

عن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «... إن إخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل، وليلبسه مما يلبس، ولا تكفوهم ما يغلبهم، فإن كلفتموهم ما يغلبهم فأعينوهم»⁽¹⁾.

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه فإن لم يجلسه معه فليناوله لقمة أو لقمتين، أو أكلة أو أكلتين، فإنه ولي علاجه»⁽²⁾.

عن عائشة رضي الله عنها قالت: «ما ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً قط بيده، ولا امرأة، ولا خادماً، إلا أن يجاهد في سبيل الله، وما نيل منه شيء قط فينتقم من صاحبه إلا أن ينتهك شيء من محارم الله فينتقم لله عز وجل»⁽³⁾.

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «... وكونوا عباد الله إخواناً، المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره، التقوى هاهنا ويشير إلى صدره ثلاث مرات، بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم، كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه»⁽⁴⁾.

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «قال الله تعالى: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حراً فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره»⁽⁵⁾.

يمكنني أن أستخلص من هذه النصوص الحقوق الآتية:

- 1 -
- 2 -
- 3 -
- 4 -
- 5 -
- 6 -
- 7 -

(1) رواه البخاري (2545) ومسلم (1661) والخول: الخدم؛ سموا بذلك لأنهم يتخولون الأمور أي يصلحونها.

(2) رواه البخاري برقم (2557)، ومسلم برقم (1663).

(3) رواه مسلم برقم (2328).

(4) رواه مسلم برقم (2564).

(5) رواه البخاري برقم (2227).



نوع عقد الإجارة ومتى ينفسخ



عقد الإجارة عقد لازم، فإذا وقع عقد الإجارة على الوجه الصحيح فإنه يلزم المستأجر والمؤجر المضي في هذا العقد إلا إذا تراضيا على فسخه فلهما ذلك.

وتنفسخ الإجارة بتعذر استيفاء المعقود عليه، فلو استأجر بيتاً للسكنى فانهدم البيت فإن عقد الإجارة يبطل، ولو حجز موعداً لإجراء عملية فشفي المريض فإن عقد الإجارة ينفسخ.



1 من خلال دراستك لموضوع الوكالة وأحكامها، وضح مايلي:

- أ- تعريف الوكالة اصطلاحاً.
- ب- أنواع الوكالة، مع التمثيل لكل نوع.
- ج- حكم عقد الوكالة، مع الاستدلال.
- د- شروط عقد الوكالة.
- هـ- حكم أخذ الأجرة على الوكالة.

2 من خلال دراستك لموضوع العارية وأحكامها، وضح مايلي:

- أ- حكم العارية، مع الاستدلال.
- ب- الحكمة من مشروعية العارية.
- ج- شروط العارية.
- د- يسارع بعض الناس بإعارة كل من طلب منه شيئاً، وبعكس ذلك آخرون، ما هي في تصورك الأسباب التي حفزت الأول للإعارة، وثبتت الآخر عنها؟

3 من خلال دراستك لأحكام الإجارة وأنواعها، وضح ما يلي:

- أ- تعريف الإجارة لغة واصطلاحاً.
- ب- أقسام الإجارة، مع التمثيل لكل قسم.
- ج- شروط الإجارة.
- د- التزامات المؤجر والمستأجر في الإجارة على منافع الأعيان.
- هـ- الفرق بين الأجير الخاص والأجير المشترك، ومسمى عقد كل منهما في أنظمة العمل.

الوحدة السادسة

الشركات

يُتوقع منك بعد دراسة هذه الوحدة أن:

- 1- توضح المراد بـ (الشركة) .
- 2- تبين الشروط العامة للشركات.
- 3- تميز بين أنواع شركات الأشخاص.
- 4- تمثل لأهم أنواع شركات الأموال.
- 5- تفضل القول في حكم المساهمة في الشركات.
- 6- تحذر المساهمة في الشركات المحرمة.





تعريفها

الشركات جمع شركة، والشركة: عقدٌ يُسهم بمقتضاه شريكان أو أكثر، بتقديم حصةٍ من مالٍ أو عملٍ أو منهما معاً في مشروعٍ لاقتسام ما ينشأ عنه من ربحٍ أو خسارة.

نشاط

الخيارات الآتية تعينك على فهم المراد بالشركة؛ ضع علامة (✓) على الخيارات التي تتوفر في الشركة، وعلامة (✗) على الخيارات التي لا تتوفر في الشركة:

	الشركة لا تكون إلا تابعة للدولة
	الربح ليس من أغراض الشركات الأساسية
	قد تكون الشركة مؤسسة فردية لشخص واحد
	قد تكون الشركة ملكاً لأفراد عائلة واحدة، أو عدة عوائل
	تكون الشركة أحياناً مفتوحة لمن أراد المشاركة من جميع الناس
	قد تقوم الشركة بعمل واحد، وقد تقوم بأعمال كثيرة
	الشركة تكون أحياناً أهلية وأحياناً مشتركة بين الأهالي والحكومة
	الشركات تسهم في تنمية البلاد وتطويرها
	الربح من أهداف الشركات الأساسية
	الشركات قد يشترك في ملكيتها الرجال والنساء



قال الله تعالى: ﴿وَأِنْ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ (1)، والخلطاء هم الشركاء.

وفي الحديث القدسي المروي عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يرفعه إلى النبي ﷺ: «إن الله يقول: أنا ثالث الشريكين، ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خانه خرجت من بينهما» (2).

تأمل الدليلين السابقين واستنتج منهما حكم الشركة، ثم بين كيف استفدت هذا الحكم منهما.

الحكم الشرعي للشركات:

الآية:

وجه الدلالة من الحديث:

الشروط العامة للشركات

يشترط لصحة الشركة أيًا كان نوعها ما يأتي: (أكمل الفراغات بما يناسبها)

م	الشروط	مثالها	ضد هذه الشروط	مثالها
1	أن يكون نشاط الشركة مباحًا	يحرم الاشتراك في عملٍ محرمٍ
2	أن يكون نصيب كل واحدٍ من الشركاء من رأس المال معلومًا	لا يجوز أن تنشأ شركة لا يعلم مقدار ما يملكه كل واحدٍ من الشركاء فيها
3	أن يكون نصيب كل واحدٍ من الشركاء من الربح معلومًا عند العقد	إذا لم يعين نصيب كل منهما عند إنشاء الشركة لم يجز
4	أن يكون نصيب كل واحدٍ من الشركاء من الربح مشاعًا، أي بالنسبة	لا يجوز أن يحدد لأحدهما مبلغ معين	لك ألف ريالٍ من الربح ولي ما زاد، أو: لك ربح هذا الشهر ولي ربح الشهر الآخر

(1) سورة ص الآية رقم (24).

(2) رواه أبو داود برقم (3383).

نشاط

بالتعاون مع مجموعتك: تأمل الشروط السابقة للشركات، ثم استنبط الحكمة في اشتراط كل واحد منها:

الحكمة من الشرط الأول:.....

الحكمة من الشرط الثاني:.....

الحكمة من الشرط الثالث:.....

الحكمة من الشرط الرابع:.....

مالا يشترط في الشركات

أولاً: لا يشترط تساوي الشركاء في الملك، فيجوز مثلاً أن يكون لأحد الشريكين ٢٠% وللآخر ٨٠%.
ثانياً: لا يشترط تساوي الشركاء في الربح بل هو حسب الاتفاق بينهم، فيجوز مثلاً أن يكون لأحد الشريكين ثلث الربح وللآخر الثلثين.





أنواع الشركات

الدرس
22

شركات العقود على نوعين:

النوع الأول: شركات الأشخاص

وهي الشركات التي يبرز فيها الجانب الشخصي، وتتكون من شركاء يعرف بعضهم بعضاً، وينفسخ عقد الشريك بموته أو الحجر عليه.

وشركات الأشخاص أنواع، أبرزها ما يأتي:

أولاً: شركة العنان، وهي: اشترك اثنين فأكثر بماليهما ليعملا فيه ببدنيهما والربح لهما. **مثالها:** اشترك صالح وخالد بخمسين ألف ريال من كل منهما ليعملا جميعاً بهذا المال في شراء الملابس وبيعها، على أن يقسما الربح بحسب الاتفاق، وأما الخسارة فيجب أن يتحمل كل منهما نصفها.

مثال آخر:

ثانياً: شركة المضاربة، وهي: دفع مال لمن يتجر به والربح بينهما. **مثالها:** دفع صالح لخالد مئة ألف ريال ليتاجر له بها في شراء التمور وبيعها، على أن يكون لصالح - وهو رب المال - سبعون بالمئة من الربح، ولخالد - وهو العامل - ثلاثون بالمئة. وأما الخسارة فيجب أن تكون على رأس المال، ولا يتحمل العامل من الخسارة شيئاً؛ لأنه سيضيع عليه جهده⁽¹⁾، إلا إذا حصل منه تعدٍ أو تفريط، فيتحمل من الخسارة بقدر ذلك.

مثال آخر:

ثالثاً: شركة الأبدان، وهي: أن يشترك اثنان فأكثر فيما يكتسبان بأبدانها.

مثالها: اشترك صالح وخالد في عملٍ معينٍ كخياطة، وسباكة، ونجارة، وإصلاح أجهزة، ونحو ذلك، على أن يقسما الربح بحسب الاتفاق، ولا خسارة هنا لعدم وجود رأس مال.

مثال آخر:

وهذه الثلاث المتقدمة كلها معروفة قديماً في الفقه الإسلامي.

النوع الأول:

شركات الأشخاص

شركات الفقه الإسلامي

1
أولاً: شركة العنان

2
ثانياً: شركة المضاربة

3
ثالثاً: شركة الأبدان

4
رابعاً: شركة التضامن

شركات الأشخاص في التنظيمات المعاصرة التي لم تعرف قديماً



قارن بين أنواع الشركات الثلاث بذكر أوجه الشبه والخلاف بينها.

أوجه الخلاف	أوجه الشبه	نوع الشركة
.....	شركة العنان
.....	شركة المضاربة
.....	شركة الأبدان

رابعاً: شركة التضامن، وهي اشتراك اثنين فأكثر، بحيث يكونان مسؤولين بالتضامن في جميع أموالهما عن ديون الشركة.

مثالها:

أنشأ صالح وخالد شركة تضامن مناصفة بينهما، وبعد فترة تراكمت الديون على الشركة حتى بلغت مليون ريال، فلما صفت الشركة تبين أن قيمة موجوداتها ثمانمئة ألف ريال فقط، فهنا يطالب كل واحدٍ منهما بدفع مئة ألف ريال من ماله الخاص لاستكمال سداد الديون.

مثال آخر:

.....

حكمها:

شركة التضامن جائزة بشرط مراعاة الشروط العامة في الشركات. وتعامل في الشريعة على أنها شركة عنان.



النوع الثاني: شركات الأموال



وهي شركات يغلب فيها العنصر المالي، وقد تتألف من أشخاص لا يعرف بعضهم بعضاً، بل قد يصل عددهم في بعض أنواعها إلى الآلاف، ولا يفسخ عقد الشريك بموته أو الحجر عليه.

وتُعدُّ شركات الأموال بأنواعها من الشركات الحديثة، ومن أهم أنواعها:

أولاً: الشركة ذات المسؤولية المحدودة، وهي شركة مؤلفة من اثنين أو أكثر بما لا يزيد على خمسين شريكاً بحيث تكون مسؤولية كل منهم عن ديون الشركة بقدر حصصهم في رأس المال.

مثالها:

أنشأ صالح وخالد شركة ذات مسؤولية محدودة مناصفة بينهما، وبعد فترة تراكمت الديون على الشركة حتى بلغت مليون ريال، فلما صفت الشركة تبين أن قيمة موجوداتها ثمانمئة ألف ريال فقط، فهنا يعطى الدائنون مبلغ تصفية الشركة بالمحاسبة فيما بينهم، وأما الدين الزائد على ذلك - وهو المائتا ألف ريال - فإنه يسقط ولا يطالب الشريكان بدفعه من أموالهما الخاصة؛ لأن مسؤوليتهما محدودة بقدر ما يملكانه في الشركة، أي أن غاية ما يخسرانه هي رؤوس أموالهما في الشركة.

مثال آخر:

حكمها:

الشركة ذات المسؤولية المحدودة **جائزة متى ما استوفت الشروط العامة للشركات** بشرطين:

الأول: أن يكون شرط المسؤولية المحدودة معلناً أمام كل من يتعامل مع الشركة.

والثاني: ألا يكون القصد من شرط المسؤولية المحدودة مخادعة الآخرين والتغريب بهم.

والمسوغ لجواز اشتراط المسؤولية المحدودة أن الدائن قد قبل هذا الشرط عند تعاقدته مع الشركة، ولا يترتب على هذا الشرط محذور شرعي، فوجب الوفاء به.



ثانياً: شركة المساهمة، وهي شركة ذات شخصية اعتبارية مقسمة إلى أسهم متساوية القيمة تطرح للاكتتاب العام.

مثالها:

الشركة السعودية للكهرباء، وشركة سابك، وشركة الاتصالات.
ففي جميع هذه الشركات قسم رأس مال الشركة إلى أسهم متساوية القيمة يتم تداولها بيعاً وشراءً في الأسواق المالية، وتكون ملكية الشخص في الشركة بقدر ما يمتلكه من أسهم، وتوزع الأرباح والخسائر على الأسهم.
وشركات المساهمة عادة تكون شركات ضخمة، حيث يسهم في الشركة الواحدة آلاف، بل ربما ملايين الأشخاص.

حكمها:

شركة المساهمة **جائزة من حيث الأصل بالشروط العامة للشركات؛** لعدم ما يمنع من صحتها.

إشراء

نظام الشركات:



أحد أهم الأنظمة السعودية التي تنظم عمل الشركات العاملة في المملكة العربية السعودية، وقد بين النظام أحكام جميع الشركات التي درستها.

يتكون من (281) مادة، تكلمت عن كل ما يتعلق بكيفية تأسيس الشركات وكيفية توزيع الأرباح والخسائر وكيف يتم تصفيتها بعد انتهاء الشركة.

حكم المساهمة في الشركات:

يختلف حكم المساهمة في أي شركة بحسب نشاط الشركة المصدرة لها، والشركات بهذا الاعتبار على نوعين:

النوع الأول: الشركات المحرمة

وهي الشركات التي يكون أصل نشاطها في أغراض محرمة، مثل: المصارف الربوية، وشركات التأمين التجاري، والشركات التي تتاجر بالخمور، أو التبغ، أو الإعلام الهابط، ونحو ذلك.



النوع الثاني: الشركات المباحة

وهي الشركات التي يكون نشاطها في أغراض مباحة، ولا تتعامل بأي معاملة محرمة. فهذه الشركات يجوز الاستثمار في أسهمها والمتاجرة بها.

اكتب تصورا لشركة مساهمة:

.....

.....

.....

.....

نشاط

1/ قارن بين أنواع الشركات من حيث تحمل الخسارة:

السبب	الطرف الذي يتحمل الخسارة	نوع الشركة
.....	العنان
.....	المضاربة
.....	الأبدان
.....	التضامن
.....	ذات المسؤولية المحدودة
.....	المساهمة



نشاط

- 1- قم بعمل عقد لإنشاء شركة ذات مسؤولية محدودة مستوفيا شروطها الشرعية، موضحاً فيه كيفية التصرف في حال الربح والخسارة.
- 2- لو فكرت مع بعض زملائك في تأسيس شركة لطباعة الكتب، ففي أي نوع من الشركات السابقة سوف تعمل؟ وما الصياغة الأولية الصحيحة للعقد الذي سيتم بينكم؟ وكيف ستوزعون الأرباح السنوية؟ وإذا احتجت الى زيادة رأس المال فأى الطرق سوف تسلك؟ ولماذا؟
- 3- أحضر أي عقد من عقود الشركات الموجودة في بيئتك، ثم قم بتحليله ودراسته من الأوجه الآتية:
نوع الشركة - مدى انضباط العقد مع الشروط العامة للشركات أو الشروط الخاصة في بعض الشركات، واستخراج البنود الصحيحة وغير الصحيحة - إذا وجد فيه مخالفة للضوابط الشرعية فكيف يمكن تصحيحها لتكون متوافقة مع الأحكام الشرعية؟

التقويم

- 1- وضح بأسلوبك الخاص المراد بالشركة - مُستفيداً من التعريف المعطى -.
- 2- يشترط لصحة الشركة أيًا كان نوعها أربعة شروط، عدّها.
- 3- هل يُشترط تساوي الشركاء في الملك والربح؟ وضح ذلك مع ضرب مثال.
- 4- من خلال دراستك لأنواع الشركات، وضح مايلي:
أ- الفرق بين شركات الأشخاص وشركات الأموال.
ب- أنواع شركات الأشخاص.
ج- التمثيل لأنواع شركات الأموال.
د- حكم المساهمة في الشركات.



الوحدة السابعة

الهبة والوقف والوصية

يُتوقع منك بعد دراسة هذه الوحدة أن:

- 1- تُبَيِّنُ المراد بالهبة وأهم أحكامها.
- 2- تَسْتَشْعِرُ عدالة الإسلام في العدل بين الأولاد.
- 3- تُبَيِّنُ المراد بالوقف وأهم أحكامه.
- 4- تُدْرِكُ أهمية الوقف في العصر الحاضر.
- 5- تُبَيِّنُ المراد بالوصية وأهم أحكامها.
- 6- تُقَارِنُ بين الوقف والوصية.
- 7- تُدْرِكُ الحكمة من مشروعية كل من: الهبة والوقف والوصية.
- 8- تُحَرِّصُ على البذل والكرم، وتحذر الشح والبخل.





تمهيد

التبرعات المالية أنواع متعددة؛ فالهبة والعطية والهدية والصدقة، والوقف والوصية؛ كلها أفاض تفيد نوعاً من التبرع من غير مقابل؛ ف (الهبة) و (الهدية) متقاربتان، وكلتاها يدخل في التبرع لغير الفقير؛ من قريب وصديق ونحوهما، فإن كان الغرض منها جلب المودة والألفة فالغالب تسميتها (هدية)، وإن كان ذلك في مرض الموت فيخصه الفقهاء باسم: (العطية)، وإن كان التبرع للفقير فهو (الصدقة)، وإن كان أمراً بالتبرع بعد الموت فهو (الوصية)، وإن كان التبرع بشيء ثابت له دخل وثمره مستمرة تصرف في أوجه البر المختلفة فهو (الوقف) أو (السبالة).

وفي هذه الوحدة سوف نتعرف -إن شاء الله تعالى- على أنواع هذه التبرعات وأهم أحكامها.

تعريف الهبة

هي التبرع بتمليك المال في حال الحياة.

حكمها

الهبة **مستحبة**، فإن كان الغرض منها البر وحسن الصلة فهي هدية، وإن كان الغرض منها الإرفاق ودفع الحاجة فهي صدقة، وكلاهما من فضائل الأعمال، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «تهادوا تحابوا»⁽¹⁾، وعنه أيضاً أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب ولا يقبل الله إلا الطيب فإن الله يتقبلها بيمينه، ثم يرببها لصاحبه كما يربي أحدكم فلوه، حتى تكون مثل الجبل»⁽²⁾.

حكم قبول الهبة

قبول الهدية **جائز**.

ويستحب لمن أهدي إليه شيء أن يدعو لمن أهدي إليه يكافئه بهدية منه - إن تيسر- وإلا فيكتفي بالدعاء له، فعن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية ويثيب عليها»⁽³⁾.
وأما صدقة التطوع فيكره لغير المحتاج أخذها.

(1) رواه البخاري في الأدب المفرد برقم (594). قال ابن حجر في بلوغ المرام: إسناده حسن حديث رقم (942).

(2) رواه البخاري برقم (1410)، ومسلم برقم (1014)، والفلو: المهر وهو ولد الفرس.

(3) رواه البخاري برقم (2585).

حكم الهبة لغير المسلم وقبولها منه

يجوز الإهداء لغير المسلم الذي ليس بينه وبين المسلمين حرب، كما تجوز الصدقة عليه؛ لقول الله تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (1).

ويستحب قبول الهدية منه، فعن علي رضي الله عنه قال: أهدى كسرى لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقبل منه، وأهدى له قيصر فقبل منه، وأهدت له الملوك فقبل منها (2).

هبة الوالدين لأولادهما

يجب على الأب والأم العدل في هبتهما لأولادهما، ذكورهم وإناثهم؛ لما روى النعمان بن بشير رضي الله عنه أن والده نحله غلاماً وأراد أن يشهد النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك فقال له: «أعطيت سائر ولدك مثل هذا؟» قال: لا، قال: «فاتقوا الله واعدلوا بين أولادكم» (3).

ولا يدخل في النهي ما إذا كان التفضيل في مقابل عمل قام به الولد، مثل أن يكافئ من يعمل معه، أو من يحفظ القرآن.

وإذا كان لأحد أولاده حاجة خاصة، كالعلاج والدراسة ونحو ذلك فيجوز أن يعطيه بقدر حاجته، ولا يعد ذلك من الهبة؛ إنما هو من النفقة المشروعة، والعدل الواجب فيها أن تكون لكل أحد بحسب حاجته.

أخذ الوالد من مال ولده

يجوز لكل من الوالدين أن يأخذ من مال ولده بشرطين:

الأول: أن يكون الوالد محتاجاً لذلك المال، فلو أخذه من غير حاجة أو ليعطيه ولداً آخر لم يصح.

والثاني: ألا يكون الولد محتاجاً لذلك المال، ولا يتضرر بأخذه.

ودليل ذلك ما روى جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن رجلاً قال: يا رسول الله، إن لي مالاً وولداً وإن أبي يريد أن يجتاح مالي. فقال: «أنت ومالك لأبيك» (4).

(1) سورة الممتحنة الآية رقم (8).

(2) رواه الترمذي برقم (1358)، وأحمد برقم (747)، وقال الترمذي: حسنٌ غريب.

(3) رواه البخاري برقم (2587)، ومسلم برقم (1623).

(4) رواه ابن ماجه برقم (2291)، وابن حبان (2/142)، وصححه الألباني في إرواء الغليل (3/323).

الرجوع في الهبة

إذا قبض الموهوب الهبة فلا يجوز للواهب الرجوع فيها؛ إلا الوالد فيجوز له الرجوع فيما يعطي ولده.

ودليل ذلك قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «العائد في هبته كالكلب بقيء ثم يعود في قيئه» (1).

الهبة في مرض الموت

الهبة في مرض الموت تسمى عطية.

فمن كان في مرض الموت المخوف (2) فعطيته لها حكم الوصية، فلا يصح أن يعطي أحداً من ورثته إلا إذا رضي بقية الورثة، ولا يصح أيضاً أن يعطي عطية تزيد على ثلث ماله ولو لغير وارث إلا إذا أجازها الورثة.

هدايا الموظفين

من كان له تعامل مع موظف في جهة عامة فلا يجوز أن يهديه؛ كما لا يجوز للموظف أن يقبل الهدية؛ خشية أن يكون الغرض منها المحاباة، فتدخل في الرشوة المحرمة.

وإذا انتفت التهمة جازت الهدية، مثل أن يكون من عاداته أن يهديه قبل نشوء التعامل بينهما، أو تكون الهدية بعد انتهاء العلاقة بينهما كأن يهدي الطالب معلمه بعد تخرجه.

نشاط

من خلال معرفتك لأحكام الهبة، أجب عن التالي:

1- استخرج ثلاثة أحوال تحرم فيها الهبة:

أ-

ب-

ج-

2- اكتب نصيحة لموظف لا ينجز عمله حتى تقدم له الرشوة في صورة الهدية:

.....

.....

(1) رواه البخاري برقم (2589)، ومسلم برقم (1622).

(2) هو: (ما يكثر حصول الموت منه، فلا عبرة بما يندر وجود الموت منه، ولا يجب أن يكون الموت منه أكثر من السلامة) الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام



تعريفه

الوقف لغة: الحبس والمنع.

وشرعاً: تحبیس الأصل وتسبیل المنفعة.

حكمه

الوقف **مستحب**، قال النبي ﷺ: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاثة: إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له»⁽¹⁾.

أمثله

لوقف صور كثيرة منها:

- 1- الوقف للنفع العام؛ مثل: بناء المساجد أو المدارس.
- 2- الوقف الذي يستفاد من ريعه⁽²⁾ في وجوه البر المختلفة؛ مثل: وقف عمارة تؤجر على الناس وتصرف أجزتها في أوجه البر، أو وقف مزرعة تصرف ثمرتها على المحتاجين.
- 3- وقف المصاحف أو الكتب النافعة.

أنواع الوقف

الوقف نوعان:

النوع الأول: الوقف الأهلي: وهو الذي يكون مصرفه على أهل الواقف من أولاده وأقاربه.

ومما يدل على مشروعيته: حديث أنس رضي الله عنه قال: لما أنزلت هذه الآية ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾⁽³⁾ قام أبو طلحة رضي الله عنه إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إن الله تبارك وتعالى يقول: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾، وإن أحب أموالي إلي بيرحاء⁽⁴⁾، وإنها صدقة لله أرجو برّها وذخرها عند الله، فضعتها يا رسول الله حيث أراك الله، فقال رسول الله ﷺ: «بخ، ذلك مال رابح، ذلك مال رابح، وقد سمعت ما قلت وإني أرى أن تجعلها في الأقربين»، فقال أبو طلحة: أفعل يا رسول الله، فقسّمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه⁽⁵⁾.

(3) سورة آل عمران الآية رقم (92).

(2) الربيع: غلة أو عائد ينتج من العقار.

(1) رواه مسلم برقم (1631).

(4) بيرحاء: اسم للبستان الذي تبرع به أبو طلحة رضي الله عنه وكانت في قبلة مسجد النبي ﷺ، وكان ﷺ يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب.

(5) رواه البخاري برقم (1461)، ومسلم برقم (998).

النوع الثاني: الوقف الخيري: وهو الذي يكون مصرفه على جهات البر.

ومما يدل على مشروعيتها: حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أن عمر رضي الله عنه قال: يا رسول الله، إني أصبت أرضاً بخبير لم أصب مالا قط أنفس عندي منه، فما تأمرُ به؟ قال: «إن شئت حبست أصلها وتصدق بها»، قال: فتصدق بها عمر: أنه لا يباع، ولا يوهب، ولا يورث، وتصدق بها في: الفقراء، وفي القربى، وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل، والضيف⁽¹⁾.

نشاط

بالتعاون مع مجموعتك: اذكر مثالا واقعيًا مناسبًا على كل مما يأتي:

أولاً: الوقف الأهلي:

ومصارفه هي:

ثانياً: الوقف الخيري:

ومصارفه هي:

شروط الوقف

يشترط لصحة الوقف ثلاثة شروط:

- الأول: أن يكون الواقف ممن يصح تبرعه، وهو البالغ العاقل الرشيد، فلا يصح الوقف من صغير أو مجنون أو سفيه.
- والثاني: أن يكون مصرفه على جهة بر، كالأقارب والفقراء والمساجد والمدارس والمستشفيات وتعليم العلم وتحفيظ القرآن. فلا يصح الوقف على تنوير الأضرحة والبناء عليها، ولا على أماكن اللهو المحرم، ونحو ذلك.
- والثالث: أن يكون الموقوف مما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه، كالدور والأراضي والأثاث والسيارات والأجهزة الكهربائية والمصاحف، وأما ما تستهلك عينه بالانتفاع به - كالطعام - فلا يصح وقفه.

(1) رواه البخاري برقم (2737)، ومسلم برقم (1632).



انعقاده

ينعقد الوقف بكل قول أو فعل يدل عليه، ولا يفتقر إلى حكم قاض، وهو عقد لازم لا يحق للواقف بعد انعقاده أن يرجع فيه.

التصرف في الوقف

إذا انعقد الوقف فإنه يخرج من ملك الواقف، فلا يجوز له ولا لغيره التصرف فيه ببيع أو هبة أو نحوهما. ويجب أن يعمل فيه بشرط الواقف، فلو وقف أرضاً ليبنى عليها مدرسة فلا يجوز أن يبنى عليها مسجد، ولا يجوز إبدال الوقف بغيره إلا إذا كان في ذلك مصلحة، مثل مسجد هجر الناس موضعه فتباع أرضه ويشتري بها أرض في موضع آخر، أو سجاد بلي فينقل إلى مسجد بحاجة إلى مثله أو يباع ويشتري به سجاد جديد.

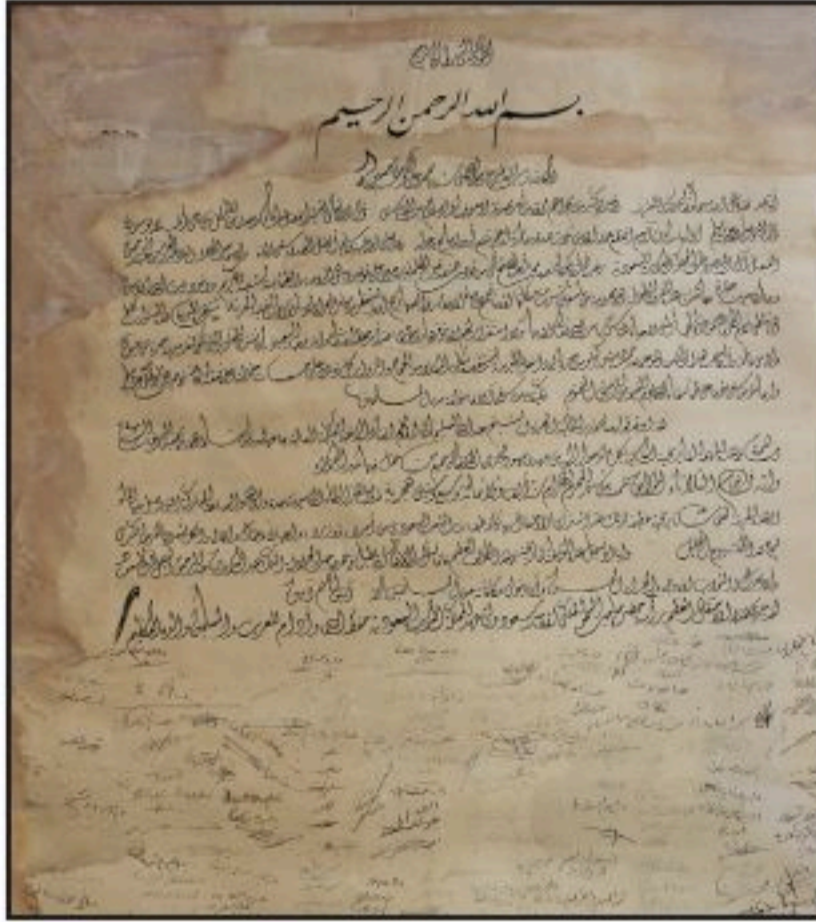
ناظر الوقف

ناظر الوقف هو من يشرف عليه ويتولى رعايته وصرف ريعه للمستحقين، ويجب العمل بشرط الواقف في تعيين الناظر، وفي الأجر المستحق له على النظارة، ويجب على الناظر أن يتق الله ويحسن الولاية على الوقف لأنه أمانة أؤتمن عليها. وينبغي تسجيل الوقف لدى المحكمة الشرعية ولدى الهيئة العامة للأوقاف لتوثيق العقد، وللتأكد من استمرار العمل بشرط الواقف، لاسيما أن كثيراً من الأوقاف تبقى لسنوات طويلة فإذا لم توثق فإنها تكون عرضة للضياع.

أثر الأوقاف في الحضارة الإسلامية

تعد الأوقاف أحد أهم مصادر الدخل في المجتمعات الإسلامية، وكان لها الأثر الكبير في دعم المسيرة العلمية والدعوة إلى الله، وفي الرعاية الاجتماعية، حيث كانت أموال الأوقاف المصدر الرئيس في بناء العديد من الجامعات والمدارس والمكتبات العامة والإنفاق منها على المعلمين وطلاب العلم، وفي بناء المساجد وكفالة الأيتام والصرف على المحتاجين وغير ذلك من الأعمال الخيرية التي كانت تمول من أموال الأوقاف.

ومن أبرز الأمثلة على الأوقاف التي لها أثر كبير على المجتمع وقف العين العزيزية التي أوقفها الملك عبد العزيز رحمه الله عام ١٣٦٦ هـ لسقيا كل منازل مدينة جدة وللمشاركة في خدمة حجاج بيت الله الحرام. وكانت العين العزيزية من أهم أسباب توسع مدينة جدة.



بالتعاون مع مجموعتك ، أجب عن الآتي:

1- بالرجوع إلى المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، أو لأي برنامج حاسوبي يتضمن آيات القرآن الكريم؛
اجمع ما يتيسر لك من:

أ- الآيات التي تحث على الصدقة والكرم والبذل:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

ب- الآيات التي تذم البخل والشح وتنفر منه:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

2- بذل المال في وجوه الخير من أعظم أنواع البذل، ولكن للبذل صوراً ووجوهاً أخرى غير بذل المال، وقد لا تقل أهمية منه، بالتعاون مع مجموعتك: بين ثلاثة من أنواع البذل الأخرى؛ موضحاً أهميتها وأثرها على الفرد والمجتمع، مستشهداً بما يتيسر لك من النصوص والآثار.

النوع الأول:

النوع الثاني:

النوع الثالث:

إثراء



حثت الشريعة الإسلامية على العناية بالأوقاف، والترغيب في المساهمة فيها، لمنافعها المتعددة للفرد والمجتمع، ولذا استحقت أن تكون أفضل الصدقات وأنفعها، وما من أحد من الصحابة رضي الله عنه وهو ذو مقدرة إلا وقف شيئاً من ماله، كما ذكر جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

من هذا المنطلق أولت بلادنا المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين -يحفظه الله- عناية خاصة بالأوقاف، واهتماماً منقطع النظير بها، ومن مظاهر ذلك: إنشاء (الهيئة العامة للأوقاف)، والتي تهدف إلى تعزيز دور الأوقاف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكافل الاجتماعي، وفقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية، والأنظمة، ورؤية المملكة العربية السعودية 2030.

وقد أطلقت الهيئة عدداً من المبادرات والبرامج، ك (منصة وقفي)، التي تهدف إلى تحفيز المشاركة المجتمعية في المجال الوقفي، وتتيح الفرصة أمام فئات المجتمع كافة؛ للمساهمة الجزئية أو الكلية في دعم المشاريع وتمويلها بشكل رقمي من خلال خيارات دفع آمنة.

وتدعم (منصة وقفي) عدداً من المجالات، منها: خدمة ضيوف الرحمن، خدمة بيوت الله، الأوقاف العلمية، الأوقاف الصحية، الفئات الأشد حاجة.



للاطلاع على منصة وقفي:





تعريفها

الوصية في اللغة: الوصل، من وصيت الشيء إذا وصلته، لأن الموصي وصل ما كان له من التصرف في حياته بما بعد موته.

وشرعاً هي: التبرع بالمال بعد الموت.

حكمها

الأصل في الوصية أنها **مستحبة**، فيشرع للمسلم أن يوصي بشيء من ماله يصرف في وجوه البر؛ ليصل إليه ثواب ما وصى به بعد موته.

قد تكون الوصية واجبة، أو مكروهة، أو محرمة، وبيان ذلك فيما يأتي:

الدليل	بيانها	حكم الوصية
قوله ﷺ: «ما حق امرئ مسلم له شيء يريد أن يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده» ⁽¹⁾ .	إذا كان عليه حقوق واجبة لم يؤدها، كمن عليه دين لم يوثقه، أو زكاة لم يدفعها، ونحو ذلك فيجب أن يوصي بأداء تلك الحقوق.	الوصية الواجبة
لقوله ﷺ لسعد بن أبي وقاص <small>رضي الله عنه</small> حين أراد أن يوصي: «إنك أن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس» ⁽²⁾ .	إذا كان ماله قليلاً وورثته محتاجون؛ لأنه يكون بذلك قد عدل عن أقاربه المحتاجين إلى الأجنب.	الوصية المكروهة
1- لقوله ﷺ في حديث سعد: «الثلث والثلث كثير» ⁽³⁾ . 2- لقوله ﷺ: «إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه؛ فلا وصية لوارث» ⁽⁴⁾ .	1- أن يوصي بأكثر من ثلث ماله. 2- أن يوصي لأحد الورثة. وفي هاتين الحالتين: لا تنفذ الوصية في القدر المحرم إلا إذا أجازها الورثة بعد موته.	الوصية المحرمة

(1) رواه البخاري برقم (2738)، ومسلم برقم (1627).

(2) رواه البخاري برقم (1295)، ومسلم برقم (1628).

(3) رواه البخاري برقم (2743)، ومسلم برقم (1628).

(4) رواه أبو داود برقم (2870)، والترمذي برقم (2121). وابن ماجه برقم (2173)، وقال الترمذي: حسن صحيح.

وقت الوصية

ليس للوصية وقت فيشرع للإنسان أن يكتب وصيته، وتتأكد في مرض الموت. أما تنفيذها فلا يكون إلا بعد الموت.

ما تثبت به الوصية

تثبت الوصية بالإشهاد، وبالكتابة بخط الموصي، وبالتوثيق لدى الجهات الرسمية.

من أحكام الوصية

- 1- لا يجوز للموصي أن يقصد بالوصية الإضرار بالوارث أو حرمانه من التركة، ومن ذلك أن يقر بشيء ليس عليه لأجل حرمان الورثة.
- 2- ينبغي ألا يصل في وصيته إلى الثلث لقوله ﷺ في الحديث السابق: «الثلث كثير».
- 3- إذا لم يكن للموصي ورثة فتجوز الوصية بأكثر من الثلث؛ لأن المنع فيما زاد على الثلث لحق الورثة فإذا عدموا زال المنع.
- 4- يجوز للموصي أن يرجع في وصيته أو أن يغير فيها؛ لأنها لا تلزم إلا بالموت.
- 5- لا تجوز الوصية لأحد من الورثة.

نشاط

بالتعاون مع مجموعتك، أجب عن التالي:

- 1- قارن بذكر أوجه الشبه والاختلاف بين الوقف والوصية.

أوجه الاختلاف	أوجه الشبه	
.....	الوقف
.....	الوصية



2- هذه الوحدة التي بين يديك تحارب البخل بجميع صوره، ولكن البخل موجود في بعض النفوس، كيف يمكنك حل مشكلة البخل المتأصلة في نفس أحد من الناس؛ فيما لو عرض لك مشكلته مريدا التخلص منها؟

.....

.....

.....

3- شارك في كتابة الوصية الآتية مبيناً مصارفها التي تراها على التفصيل:

وصية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه، أما بعد:

فهذا ما أوصى به بن ال..... في حال الصحة من بدنه وعقله وهو يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وأن عيسى عبد الله ورسوله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، وأن الجنة حق والنار حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور، وأوصى بخمس ماله يوضع في عمارة أو فيلا بمكان مناسب، يصرف ريعها في:

و، و، ومن بعده الصالح من ذريتي ثم ذرية أبنائي الذكور، ولمن تولى النظارة الحق في توكيل غيره.

والله على ما نقول شهيد، فمن بدله بعدما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

شاهد ثان:

شاهد أول:



4- بالتعاون مع مجموعتك: استنتج الحكمة من مشروعية كل من:

أ- الهبة.

-1

-2

ب- الوقف.

-1

-2

ج- الوصية.

-1

-2



1 عرّف بأسلوبك الخاصّ كلّ مما يلي -مستفيداً من التعريف المعطى-:

أ- الهبة.

ب- العطية.

ج- الوقف.

د- الوصية.

2 دّل على مشروعية كل مما يأتي:

أ- الهبة.

ب- الوقف.

ج- الوصية.

3 اذكر حالة تلزم فيها الهبة ولا يجوز الرجوع فيها، وحالة أخرى لا تلزم فيها، مع ذكر السبب في التفريق بينهما.

4 بيّن بالتفصيل حكم الهبة في مرض الموت.

5 الوقف أحد العقود الشرعية، فما نوعه من حيث اللزوم وعدمه؟ وما الأثر المترتب على ذلك؟

6 متى يجوز إبدال الوقف؟ اذكر ثلاث صور لذلك.

7 بيّن الحكم في الحالات الآتية مع التعليل:

أ. شخص لا وارث له، فأوصى بجميع ماله أن يصرف في وجوه البر.

ب. شخص فقير ليس له سوى هذه الدار التي يسكنها مع أولاده فأراد أن يوصي بثلاثها في أحد وجوه البر.

ج. شخص أوصى بسيارته لأحد أولاده.

8 متى تجب الوصية؟ اذكر الدليل على ذلك.



الوحدة الثامنة

فقه النوازل

يُتوقع منك بعد دراسة هذه الوحدة أن:

- 1- تُبيِّن المراد بـ (فقه النوازل).
- 2- تُبادِرَ لحفظ الحقوق المعنوية لأصحابها.
- 3- تتعرَّفَ على أنواع قتل الرحمة وحكم كل نوع.
- 4- تقارن بين معنى الموت الدماغي طبياً وشرعياً.
- 5- تُعدِّدَ شروط جواز نقل الأعضاء.
- 6- توضِّحَ أظهِر المخالفات الشرعية في أسواق الأوراق المالية (البورصة).
- 7- تُحلِّلَ أحكام التبادلات النقدية.
- 8- تُعدِّدَ آثار غسل الأموال على الفرد والمجتمع.





تمهيد

حقوق الناس نوعان:

النوع الأول: حقوق حسية (مادية) مثل: السيارات والأراضي والبيوت والألبسة والأطعمة والأجهزة...
النوع الثاني: حقوق معنوية. وهي في مقابل الحقوق الحسية مثل: الاسم التجاري، والحقوق الفكرية كحقوق تأليف الكتب، ومادة الأشرطة، والبرامج الإلكترونية، والاختراع⁽¹⁾.

حكم الحقوق المعنوية

الصحيح أن الحقوق المعنوية تأخذ حكم الحقوق الحسية، فلها قيمتها المالية، وتورث عن صاحبها ويمكن بيعها، ولا يجوز الاعتداء عليها.

صدر من المجمع الفقهي الإسلامي بمكة المكرمة (المنبثق من رابطة العالم الإسلامي) في دورته التاسعة في رجب 1406 هـ قرار بهذا الموضوع وجاء فيه: «فيجب أن يعتبر للمؤلف والمخترع حق فيما ألف أو ابتكر، وهذا الحق هو ملك له شرعاً ولا يجوز لأحد أن يسطو عليه دون إذنه، وذلك بشرط أن يكون الكتاب أو البحث ليس فيه دعوة إلى منكر شرعاً أو بدعة أو أي ضلالة تنافي في شريعة الإسلام، وإلا فإنه حينئذ يجب إتلافه ولا يجوز نشره.

وكذلك ليس للناشر الذي يتفق معه المؤلف ولا لغيره تعديل شيء في مضمون الكتاب أو تغيير شيء دون موافقة المؤلف، وهذا الحق يورث عن صاحبه.. أما المؤلف أو المخترع الذي يكون مستأجراً من إحدى دور النشر ليؤلف لها كتاباً، أو من إحدى المؤسسات ليخترع لها شيئاً لغاية ما فإن ما ينتجه يكون من حق الجهة المستأجرة له، ويتبع في حقه الشروط المتفق عليها بينهما مما تقبله قواعد التعاقد».

وصدر أيضاً من مجمع الفقه الإسلامي (المنبثق من منظمة المؤتمر الإسلامي) في دورة مؤتمره الخامس بالكويت من 1-6 جمادى الأولى 1409 هـ قرار في هذا الموضوع ونصه: «بعد اطلاعه على البحوث المقدمة من الأعضاء والخبراء في موضوع الحقوق المعنوية، واستماعه للمناقشات التي دارت حوله، قرر ما يلي:

أولاً: الاسم التجاري، والعنوان التجاري، والعلامة التجارية، وحقوق الملكية الفكرية، هي حقوق خاصة لأصحابها، أصبح لها في العرف المعاصر قيمة مالية معتبرة لتموّل الناس لها. وهذه الحقوق يعتد بها شرعاً، فلا يجوز الاعتداء عليها.

(1) للاستزادة حول موضوع الحقوق المعنوية، يمكنك الرجوع لدرس (الحقوق الفكرية) في مقرر (مبادئ القانون).

ثانياً: يجوز التصرف في الاسم التجاري أو العنوان التجاري أو العلامة التجارية ونقل أي منها بعوض مالي، إذا انتفى الغرر والتدليس والغش، بكون ذلك أصبح حقاً مالياً.

ثالثاً: حقوق التأليف والاختراع أو الابتكار مصونة شرعاً، ولأصحابها حق التصرف فيها، ولا يجوز الاعتداء عليها. والله أعلم».

نشاط

بالتعاون مع مجموعتك اذكر ما تراه من وجهة نظرك أسباباً للتعدي على الحقوق المعنوية.

إثراء

الهيئة السعودية للملكية الفكرية
Saudi Authority for Intellectual Property



الملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية
الملكية الفكرية: هي مجموعة الحقوق التي تحمي الفكر والإبداع الإنساني، وتشمل حق المؤلف، وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية، والنماذج الصناعية، والأصناف النباتية، والتصميمات التخطيطية للدارات المتكاملة، وقد تم إنشاء الهيئة السعودية للملكية الفكرية لحماية هذه الحقوق، وإرساء بيئة تحترم حقوق الملكية الفكرية وبناء مجتمع يعي أهميتها، خالٍ من الانتهاكات، وخلق بيئة تنافسية استثمارية داخل المملكة.



للاطلاع على موقع الهيئة السعودية للملكية الفكرية:





تمهيد

ظهر النداء بقتل الرحمة في عدد من الدول الغربية ويرون أن من كان في طريقه إلى الموت، ولا أمل في علاجه، فإنه لا فائدة من بقائه وهو يتكبد الآلام الشديدة. وقد أقر نظام قتل الرحمة من بعض تلك الدول، ولم يُقر من الأكثر.

تعريف قتل الرحمة

إنهاء حياة المريض الذي لا يرجى شفاؤه شفقة عليه ورحمة به لعظم معاناته من آلام المرض. ويكون قتل الرحمة بطلب المريض أو من أهله، أو بقرار من المركز الطبي المعالج.

ومن أمثلته:

- 1- المصابون بمرض السرطان المتقدم (أي الذي انتشر في الجسم ووصل إلى مراحله الأخيرة).
- 2- كبار السن جداً.
- 3- أصحاب الإعاقات الشديدة في العقل والجسد.
- 4- المواليد المصابون بتشوهات كبيرة وخطيرة.

أنواع قتل الرحمة:

النوع الأول: قتل الرحمة بالدواء القاتل. فيقوم الطبيب بعمل ينهي حياة المريض كإعطاء المريض جرعة عالية من دواء يوقف التنفس.

حكمه: محرم باتفاق العلماء، ويعتبر من قتل العمد المحرم الموجب للقصاص. قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ

مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا

عَظِيمًا ﴿١٣﴾ (1).

قال النووي: «ولو قتل مريضاً في النزاع وعيشه عيش مذبوح وجب القصاص» (2).

وقال ابن نجيم: «ولو قتل رجلاً وهو في النزاع قتل القاتل به وإن كان يعلم أنه لا يعيش» (3).

علمًا بأن الميؤوس من علاجه الذي يرى بعض الأطباء قتله رحمة به لم يصل إلى مرحلة النزاع (أي حال خروج الروح من الجسد)

أو حركة المذبوح (وهو من ذبح وبقي يتشحط في دمه، فهذه الحركة تسمى حركة المذبوح).

(1) سورة النساء الآية رقم (93).

(2) ينظر: منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه، للنووي.

(3) ينظر: البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لابن نجيم المصري.

النوع الثاني: قتل الرحمة بترك العلاج. فيوقف الطبيب العلاج عن المريض ، كإيقاف جهاز التنفس الآلي. أو عدم التدخل بإنعاش القلب والرئتين عند التوقف المفاجئ لهما، أو إيقاف الأدوية الضرورية لبقاء حياته.

حكمه: يسمى ترك العلاج للمريض الميؤوس منه قتل الرحمة الإيجابي أو تيسير الموت المنفعل، وحكمه مبني على وجود أمرين:
الأول: وجود حياة طبيعية.

الثاني: وجود معاناة من آلام موجبة ناتجة عن مرض غير قابل للشفاء في الوقت الحاضر.
فإذا توفر ذلك فإن حكمه بالنسبة للطبيب: يجب عليه أن يستمر في إعطاء الدواء ما دام الدواء متوافراً، وأما المريض فيجوز له ترك التداوي بناء على أن الفقهاء قالوا: بأن التداوي ليس واجباً على الإنسان⁽¹⁾.

نشاط

عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم التقى هو والمشركون فاقتتلوا، فلما مال رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عسكره، ومال الآخرون إلى عسكرهم، وفي أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل لا يدع لهم شاذة ولا فاذة إلا اتبعها يضربها بسيفه، فقيل: ما أجزأ منا اليوم أحد كما أجزأ فلان، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أما إنه من أهل النار»، فقال رجل من القوم: أنا صاحبه، قال: فخرج معه كلما وقف وقف معه، وإذا أسرع أسرع معه، قال: فجرح الرجل جرحاً شديداً، فاستعجل الموت، فوضع سيفه بالأرض وذبابه بين ثدييه، ثم تحامل على سيفه فقتل نفسه، فخرج الرجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: أشهد أنك رسول الله، قال: «وما ذاك؟» قال: الرجل الذي ذكرت أنفا أنه من أهل النار، فأعظم الناس ذلك، فقلت: أنا لكم به، فخرجت في طلبه، ثم جرح جرحاً شديداً، فاستعجل الموت، فوضع نصل سيفه في الأرض، وذبابه بين ثدييه، ثم تحامل عليه فقتل نفسه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك: «إن الرجل ليعمل عمل أهل الجنة، فيما يبدو للناس، وهو من أهل النار، وإن الرجل ليعمل عمل أهل النار، فيما يبدو للناس وهو من أهل الجنة»⁽²⁾.

اقرأ الحديث السابق، واستخرج منه ما يدل على ما يلي:

- تحريم تعجل الإنسان قتل نفسه إذا اشتد به الوجع.

- شدة عقوبة قاتل نفسه.



(1) مجلة المجمع (ع3، ج2/809).

(2) رواه البخاري برقم (4202).



تمهيد

غالبًا ما يكون سبب الوفاة الدماغية إصابات الرأس الشديدة؛ التي تحصل في حوادث السيارات، أو السقوط من مكان مرتفع، أو بسبب توقف التروية الدموية للدماغ، أو انقطاع الأكسجين عن الدم؛ كحالات الاختناق أو الغرق؛ لأن الدماغ يتلف بعد أربع دقائق تقريباً من توقف الأكسجين، أو التروية الدموية عنه.

وبعد موت الدماغ يتوقف التنفس بسبب تلف مركز التنفس في الدماغ. أما القلب فإن الإشارات العصبية من المخ تتوقف، ولكن القلب في الغالب يستمر في النبض بحركة ذاتية مدة من الزمن ربما تصل إلى عشرين دقيقة أو تزيد، ثم يتوقف القلب بسبب انقطاع الأكسجين عنه.

فإذا أمكن إيصال الأكسجين إلى الدم بالتنفس الصناعي قبل توقف القلب، فإن القلب يمكن أن يستمر في النبض لمدة ساعات، أو أيام، أو أسابيع.

حقيقة الموت الدماغى طبيًا

حقيقته: توقف في وظائف الدماغ توقفاً لا رجعة فيه.

واختلف أهل الاختصاص الطبي في تحديد هذا التوقف على رأيين:

الرأي الأول: أن موت الدماغ هو توقف جميع وظائف الدماغ (المخ، والمخيخ، وجذع الدماغ) توقفاً نهائياً لا رجعة فيه. وهذا رأي المدرسة الأمريكية.

الرأي الثاني: أن موت الدماغ هو: توقف وظائف جذع الدماغ فقط توقفاً نهائياً لا رجعة فيه. وهذا رأي المدرسة البريطانية.

تعريف الموت والوفاة شرعاً

هي: مفارقة الروح للبدن.

وخروج الروح إنما يعرف بالعلامات الحسية للموت. ولا يثبت الموت إلا بعد تحقق العلم اليقيني بالموت؛ فلا يكفي مجرد الشك أو غلبة الظن.



هل الموت الدماغي هو موت حقيقي شرعاً؟



سبق أن عرفت أن موت الدماغ له معنيان عند المدارس الطبية، لكن الموت الحقيقي الذي يعتبر به الشخص ميتاً شرعاً هو مفارقة الروح للجسد، وبناء على ذلك فإنه لا يعتبر ميتاً من لا تزال فيه علامة من علامات الحياة كالتنفس ونبض القلب، لكن من كانت هذه العلامات لا تستمر إلا ببقاء أجهزة الإنعاش عليه فهل يجوز رفع هذه الأجهزة عنه؟ هذا هو ما درسته المجامع الفقهية، وصدر فيه عدة قرارات، منها قرار مجمع الفقه الإسلامي التابع للرابطة في دورته العاشرة عام 1408هـ وتضمن ما يلي:

المريض الذي ركبت على جسمه أجهزة الإنعاش، يجوز رفعها إذا تعطلت جميع وظائف دماغه تعطلاً نهائياً، وقررت لجنة من ثلاثة أطباء اختصاصيين خبراء، أن التعطل لا رجعة فيه، وإن كان القلب والتنفس لا يزالان يعملان آلياً، بفعل الأجهزة المركبة، لكن لا يحكم بموته شرعاً إلا إذا توقف التنفس والقلب، توقفاً تاماً بعد رفع هذه الأجهزة⁽¹⁾.

نشاط

من خلال قراءتك لقرار مجمع الفقه الإسلامي بشأن رفع أجهزة الإنعاش عن الميت دماغياً، استخرج ما يلي:

1- شروط جواز رفع أجهزة الإنعاش عن المريض:

.....

.....

.....

2- متى يحكم بموت المريض الذي رفعت عنه أجهزة الإنعاش؟

.....

(1) ينظر قرار هيئة كبار العلماء رقم (181) في 12 / 4 / 1417هـ في مجلة البحوث الإسلامية العدد (58) ص 379، وقرار المجمع الفقهي الإسلامي في دروته

العاشرة المنعقدة في 24 - 28 صفر 1408 هـ، كما في قرارات المجمع الفقهي الإسلامي ص 214.





تمهيد

من الأمراض التي تصيب الإنسان أمراض تلف الأعضاء أو ضعفها عن أداء مهمتها كفشل الكلية، وتليف الكبد، وضعف القلب، أو صمامات القلب، أو الشرايين التاجية له، أو إصابة قرنية العين، أو إصابة الجلد بالحروق، أو العظام بالتهشم، وغير ذلك كثير.. فابتكر الأطباء طريقة جديدة في العلاج، وهو استبدال العضو التالف أو الضعيف بعضو آخر. وكانت بدايات عمليات نقل الأعضاء فاشلة بسبب رفض الجسم لهذا العضو الجديد فيه، حتى اكتشف المختصون علاج خافض المناعة الذي يجعل الجسم لا يرفض العضو الجديد فيه، وبدأت عمليات نقل الأعضاء في النجاح والازدياد والتطور.

أنواع نقل الأعضاء

أنواعه كثيرة، منها:

- 1- نقل الأعضاء من الميت دماغياً؛ كنقل القلب أو الكبد أو الكلية.
- 2- نقل الأعضاء من الميت الحقيقي؛ كنقل العظم والجلد والقرنية، والطريقة المعتادة عالمياً أنها تؤخذ إلى بنوك متخصصة لحفظها، وتتواصل مراكز زراعة الأعضاء العالمية على شرائها عند الحاجة.
- 3- نقل الأعضاء من المتبرع الحي؛ كنقل الدم والنخاع والكلية.
- 4- النقل الذاتي للأعضاء، وهو نقلها من الإنسان إلى مكان آخر من جسده؛ كنقل الجلد، ونقل الشريان من الساق والفخذ إلى القلب بديلة عن الشرايين التاجية المتسدة.

حكم نقل الأعضاء

نقل الأعضاء لا يخلو من حالين:

الحالة الأولى: أن يكون من حي إلى حي، وهذا النقل يترتب عليه أحد أمرين:

- الأول: فقدان الحياة للمنقول منه، أو وقوع ضرر محقق به، فيكون النقل غير جائز، وهو هنا في معنى الانتحار
- الثاني: عدم وقوع ضرر كبير على المنقول منه، وتحقق المصلحة والنفع للمنقول إليه، فيباح في هذه الحالة النقل، وهذا من ارتكاب أدنى المفسدتين لدفع أعلاهما.

الحالة الثانية: أن يكون من ميت إلى حي، ويكون نقل العضو بعد موت المنقول منه، مع وجود الضرورة وتحقق المصلحة في ذلك، وتحقق الوفاة، فأكثر العلماء على جوازه، لما فيه من المصالح الكثيرة التي راعتها الشريعة الإسلامية، وقد ثبت أن مصلحة الأحياء مقدمة على مصلحة المحافظة على حرمة الميت.



شروط جواز نقل العضو



ما يجوز نقله من الأعضاء مما ذكر، إنما يجوز وفق الشروط العامة التي لا بد من اعتبارها في نقل أي عضو من الأعضاء، وقد ورد في قرار مجمع الفقه الإسلامي التابع للرابطة في دورته الثامنة عدة شروط هي:

- 1- أن لا يضر أخذ العضو من المتبرع به ضرراً يخل بحياته العادية، لأن القاعدة الشرعية (أن الضرر لا يزال بضرر مثله ولا بأشد منه)، ولأن التبرع حينئذ يكون من قبيل الإلقاء بالنفس إلى التهلكة، وهو أمر غير جائز شرعاً.
 - 2- أن يكون إعطاء العضو طوعاً من المتبرع دون إكراه.
 - 3- أن يكون زرع العضو هو الوسيلة الطبية الوحيدة الممكنة لمعالجة المريض المضطر.
 - 4- أن يكون نجاح كل من عمليتي النزع والزرع محققاً في العادة أو غالباً.
 - 5- إذا كان أخذ العضو من ميت فيشترط أن يكون المأخوذ منه مكلفاً وأذن بذلك حالة حياته.
- وقد وضعت المملكة العربية السعودية نظاماً للتبرع بالأعضاء البشرية، يهدف إلى تنظيم إجراء عمليات نقل وزراعة الأعضاء وحفظها من خلال حماية حقوق المتبرعين والمتبرع لهم، ومنع استغلال حاجة المريض أو المتبرع أو الإتجار بالأعضاء البشرية، ووضع سياسات إصدار الترخيص للمنشآت الصحية، وتحديد مسؤولياتها، والمساهمة في زيادة التبرع بالأعضاء البشرية بعد الوفاة وتنظيم هذه العملية، وغير ذلك من الأمور المهمة⁽¹⁾.

إثراء

تقدمت عملية زراعة الأعضاء في المملكة العربية السعودية تقدماً كبيراً، حتى صار لا يخلو مستشفى من المستشفيات الكبيرة من وجود قسم لزراعة الأعضاء، ومن بين المنشآت المتخصصة في زراعة الأعضاء ونقلها:

(المركز السعودي لزراعة الأعضاء) :

- أنشئ المركز عام 1404هـ باسم المركز الوطني للكلية، ثم صدرت الموافقة السامية على تحويله إلى المركز السعودي لزراعة الأعضاء.
- في عام 1427 اعتمد المركز مركزاً مرجعياً لدول مجلس التعاون الخليجي.
- يحظى المركز منذ إنشائه بدعم مباشر من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز (الرئيس الفخري للمركز) ومن ذلك: إنشاء مركز خيرى للغسيل الكلوي، لفتح المجال للمحسنين والباذلين للمساهمة في إنقاذ المرضى المحتاجين.

(1) للإطلاع على مواد النظام، يمكنك الرجوع لدرس (نظام التبرع بالأعضاء البشرية) في مقرر (تطبيقات في القانون).





تمهيد

البورصة: كلمة أجنبية تطلق على سوق المال والبضائع التي يتم التبايع فيها من خلال شاشات الكمبيوتر، من خلال وسيط (سمسار) بين البائع والمشتري، فهو يبين في الشاشة السلع المعروضة للبيع وأسعارها. والسمسار جهة تجارية قد تكون بنكاً أو غير ذلك والغالب أنه يتم تعيينه رسمياً من الدولة. والمعروض للبيع قد يكون نقداً أو أسهماً أو سندات أو بضائع كالحديد والخشب والقطن والأرز وغير ذلك... وقبل ظهور الإنترنت كان التبايع يتم من خلال هذه الأسواق والترابط بينها يكون بالهاتف. أما بعد ظهور الإنترنت فيمكن التواصل مع هذه الأسواق من المنزل ولا يحتاج إلى الحضور البدني.

أنواع التبايع في البورصة

التبايع في البورصة نوعان:

النوع الأول: بيع عاجل، وهو الذي يتم فيه التقابض في مجلس العقد.
النوع الثاني: بيع آجل، وهو الذي لا يتم فيه قبض الثمن والمثلن إلا مؤجلاً. والمحاذير الشرعية في العاجل أقل من الآجل. ومن فوائد البورصة تسهيل عملية البيع والشراء، والتقاء المتبايعين، ومعرفة الأسعار. ونظراً لأن أسواق المال (البورصة) تُعد ذات رواج عالمي، ويتخللها ممارسات مختلفة؛ فإنها تتضمن بعض المخالفات الشرعية.

ومن أظهر المخالفات الشرعية فيها

- 1- تداول السلع المحرمة كالسندات وأسهم البنوك الربوية وأسهم الشركات التي تتعامل بالحرام في نشاطها الأساسي أو في معاملاتها المالية.
- 2- أن الغالب في بيع سوق المال (بيع الآجل) وهو بيع وهمي غير حقيقي فيتم التبايع دون تسلّم للثمن أو تسليم للمبيع، فتبايع هذه السلعة عشرات المرات، وبعد أيام يستقر البيع بين البائع الأول والمشتري الأخير، والعشرات الذين اشتروها وباعوها إنما استفادوا من فارق السعر في البيع والشراء دون قبض لها أو تسليم للثمن. وهذا لا يجوز شرعاً لأنهم باعوا ما لم يملكوه، ومالم يقبضوه وقد أمر الشرع بهما في البيع. فعن حكيم بن حزام رضي الله عنه قال: «يا رسول الله يأتيني الرجل فيريد مني البيع ليس عندي، أفأبتاعه له من السوق؟ فقال: «لا تبع ما ليس عندك»⁽¹⁾. وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من اشترى طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه ويقبضه»⁽²⁾.

(1) رواه أبو داود برقم (3503)، والترمذي برقم (1232) وهذا لفظه، والنسائي برقم (4613)، وابن ماجه برقم (2187)، وأحمد برقم (15315)، وقال الترمذي: حديث حسن.

(2) رواه البخاري برقم (2136)، ومسلم برقم (1526)، وهذا لفظه.

3- الغش والكذب والخداع الذي يؤثر في ارتفاع وانخفاض الأسعار، ويكون ذلك غالباً من أصحاب المحافظ الكبرى، أو يقوم تاجر كبير بضخ أسهم كثيرة في السوق والطلب فيه قليل، فيخفض السعر، وفي طريقه إلى الانخفاض يبادر الكثير إلى البيع خشية الاستمرار في الانخفاض فيقوم هذا المخادع بالشراء، ثم بعد ذلك يوقف العرض فيرتفع السعر من جديد، وقد يصحب ذلك إشاعات جديدة تسهم في ارتفاع قيمة السهم، ونظراً لأن التلاعب خفي فإنه قد يؤدي إلى كوارث مالية وقد يدمر الاقتصاد العام، وقد يؤدي إلى ذهاب ثروات ضخمة وفي المقابل إلى غنى فاحش خلال يوم أو يومين لأفراد. وقد حصلت هذه الانهيارات المالية مرات عديدة حتى طالب كثير من الاقتصاديين بإلغائها.

الحكم الشرعي لسوق المال

ذكرنا بأن واقع سوق المال اليوم يتضمن كثيراً من المخالفات الشرعية. لكن من وجد معاملة مباحة في هذا السوق فإن الحكم بالجواز ينصرف إليها فقط ولا يتعدى إلى غيرها من معاملات السوق. وقد أنشأت المملكة العربية السعودية (هيئة السوق المالية) تتولى الإشراف على سوق المال ومنع التجاوزات ومحاسبة المتلاعبين وإيجاد بيئة استثمارية سليمة، وحماية المستثمرين والمتعاملين بالأوراق المالية من الأعمال غير المشروعة.

ومما جاء في قرارات المجامع الفقهية

جاء في قرار المجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة في دورته (السابعة) المنعقدة في ربيع الآخر لعام ١٤٠٤هـ ما يلي: "أن غاية السوق المالية (البورصة) هي إيجاد سوق مستمرة ودائمة، يتلاقى فيها العرض والطلب، والمتعاملون بيعاً وشراءً، وهذا أمر جيد ومفيد، ويمنع استغلال المحترفين للغافلين ... ولكن هذه المصلحة الواضحة يواكبها في الأسواق المذكورة (البورصة) أنواع من الصفقات المحظورة شرعاً، والمقامرة، والاستغلال، وأكل أموال الناس بالباطل، ولذلك لا يمكن إعطاء حكم شرعي عام بشأنها، بل يجب بيان حكم المعاملات التي تجري فيها، كل واحدة منها على حدة.. وبناءً على ما تقدم يرى المجمع الفقهي الإسلامي أنه يجب على المسؤولين في البلاد الإسلامية أن لا يتركوا أسواق البورصة في بلادهم حرة تتعامل كيف تشاء.. سواء أكانت جائزة أو محرمة وأن لا يتركوا المتلاعبين بالأسعار فيها أن يفعلوا ما يشاؤون، بل يوجبون فيها مراعاة الطرق المشروعة.. ويمنعون العقود غير الجائزة شرعاً ليحولوا دون التلاعب الذي يجر الكوارث المالية، ويخرب الاقتصاد العام، ويلحق النكبات بالكثيرين؛ لأن الخير كل الخير في التزام طريق الشريعة الإسلامية في كل شيء" اهـ.

وجاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي المنبثق من منظمة المؤتمر الإسلامي برقم (63) في دورته السابعة بجدة في ذي القعدة 1412هـ: «...ينبغي تنظيم سوق إسلامية للسلع والعملات على أساس المعاملات الشرعية وبخاصة بيع السلع، والصرف، والوعد بالبيع في وقت آجل، والاستصناع، وغيرها. ويرى المجمع ضرورة القيام بدراسة وافية لشروط هذه البدائل وطرائق تطبيقها في سوق إسلامية منظمة» اهـ.

بالتعاون مع مجموعتك اكتب أربعة مقترحات لمعالجة المخالفات الشرعية في أسواق الأوراق المالية.

- (1)
- (2)
- (3)
- (4)

إثراء

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority



تأسست هيئة السوق المالية بموجب "نظام السوق المالية" الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/30) وتاريخ 2 / 6 / 1424 هـ، وهي هيئة حكومية ذات استقلال مالي وإداري وترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء.

وتتولى الهيئة الإشراف على تنظيم وتطوير السوق المالية، وإصدار اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة لتطبيق أحكام نظام السوق المالية بهدف توفير المناخ الملائم للاستثمار في السوق، وزيادة الثقة به، والتأكد من الإفصاح الملائم والشفافية للشركات المساهمة المدرجة في السوق، وحماية المستثمرين والمتعاملين بالأوراق المالية من الأعمال غير المشروعة في السوق.



للاطلاع على موقع هيئة السوق المالية :





التبَادُلَاتُ النَّقْدِيَّةُ

تعريفها

التَّبَادُلَاتُ النَّقْدِيَّةُ هي: بيع نَقْدٍ بِنَقْدٍ، سواء اتَّحَدَ الجنسُ أو اختلف. ويسمى في عُرْفِ الفقهاء: الصَّرْفُ. والنقود ثلاثة أجناس: الذَّهَبُ، والْفِضَّةُ، والوَرَقُ النَّقْدِيُّ أو النَقْدُ المَعْدِنِي، وتسمى هذه الثلاثة: الأثمان.

فيدخل في التَّبَادُلِ النَّقْدِيِّ صورتان رئيستان:

الصورة الأولى: التَّبَادُلُ مع اختلاف الجنس، مثل: بيع الذهب بالفضة، أو الذهب بالريال السعودي، أو الريال السعودي بالجنيه المصري. الصورة الثانية: التَّبَادُلُ مع اتحاد الجنس، مثل: بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والريال السعودي بالريال السعودي.

أهمية معرفة أحكام التبادلات النقدية

مُبادلةُ النقود بعضها ببعض سواء اختلف الجنس أو اتَّحَدَ له أحكام خاصة في الشريعة الإسلامية، تتعلق بباب عظيم هو باب الرِّبَا، فالواجب على المسلم أن يتعرف على هذه الأحكام، ويعمل بها؛ حتى لا يقع في الربا الذي هو كبيرة من كبائر الذنوب، وسوف نبحث فيما يلي أهم أحكام التبادلات النقدية.

التَّبَادُلُ النَّقْدِيُّ مع اختلاف الجنس

قد يكون التبادل النقدي مع اختلاف الجنس، مثل: مُبادلة ذهبٍ بفضةٍ، أو مُبادلة ذهبٍ بريالٍ سَعُودِيٍّ، أو مُبادلة فضةٍ بريالٍ سَعُودِيٍّ، أو مُبادلة رِيَالَاتٍ سَعُودِيَّةٍ بدنانير كويتية. حكمه: جائز بشرط واحد هو: أن يتمَّ التقابض قبل تفرق المتصارفين. وسواء تقابضاه في مجلس العقد الحقيقي أو الحكمي؛ بأن قاما عن مجلس العقد وتماشيا معاً حتى تقابضا في موضع آخر، فالمهم أن يحصل التقابض قبل التفرق⁽¹⁾.

(1) خالف المالكية في طول الفصل فقالوا: لا يصح الصرف إذا طال الفصل، والجمهور على الصحة.

وهذا الشرط متفق عليه بين علماء المسلمين، قال ابن المنذر رحمته الله: أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم أن المتصارفين إذا افترقا قبل أن يتقابضا؛ أن الصرف فاسد (1).

وهذا الشرط حكم شرعي لحق الله تعالى لا لمحض حق المتصارفين؛ فلا يجوز لهما إسقاطه بالتراضي.

أمثلة تطبيقية على ذلك:

المثال الأول: مبادلة مئة جرام (100 جم) من الذهب، بثمان مئة جرام (800 جم) من الفضة، فيجوز بشرط التقابض قبل التفرق؛ بحيث لا يفترق المتبايعان وبينهما شيء.

أكمل المثال الآتي:

المثال الثاني: مبادلة خمس مئة (500) ريال سعودي بـ

حكم المبادلة مع عدم التقابض

إذا تمت المبادلة النقدية مع تأخير تقابض أحد العوضين؛ فذلك حرام، ويُعد من ربا النسيئة المحرم باتفاق المسلمين. مثاله: مبادلة خمس مئة (500) ريال سعودي بألفي (2000) جنيه مصري؛ على أن يدفع منها ألف (1000) جنيه قبل التفرق، والباقي غداً؛ فهذا حرام لأنهما تفرقا قبل تمام قبض العوضين.

والدليل على اشتراط التقابض وتحريم النسيء، وهو التأخير، أحاديث كثيرة منها:

1- حديث أبي المنهال عبد الرحمن بن مطعم قال: سألت البراء بن عازب وزيد بن أرقم رحمتهما الله عن الصرف، فقالا: كنا تاجرَيْن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصرف. فقال: «إن كان يداً بيد فلا بأس، وإن كان نساءً فلا يصلح» (2). وفي لفظ لهما: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الذهب بالورق ديناً» (3)، وفي لفظ لمسلم: «ما كان يداً بيد فلا بأس به، وما كان نسيئة فهو ربا» (4).

2- حديث مالك بن أوس بن الحدثان رضي الله عنه أنه التمس صرفاً بمئة دينار، قال: فدعاني طلحة بن عبيد الله، فتراوَضنا حتى اصطرَف مني، فأخذ الذهب يقلبها في يده، ثم قال: حتى يأتي خازني من الغابة، وعمر يسمع ذلك، فقال: والله لا تفارقه حتى تأخذ منه، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الذهب بالذهب ربا إلا هاء وهاء، والبر بالبر ربا إلا هاء وهاء، والشعير بالشعير ربا إلا هاء وهاء، والتمر بالتمر ربا إلا هاء وهاء» (5).

(1) ينظر: الاجماع، لابن المنذر النيسابوري، وتحفة الفقهاء، لأبي بكر السمرقندي، والمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي.

(2) رواه البخاري برقم (1955)، ومسلم برقم (1589).

(3) رواه البخاري برقم (2070)، ومسلم في الموضوع السابق.

(4) رواه مسلم في الموضوع السابق.

(5) رواه البخاري برقم (2065)، ومسلم برقم (1586)، معنى هاء وهاء قال ابن الأثير: هو أن يقول كل واحد من البيعتين: هاء. فيعطيه ما في يده، كحديثه

الآخر «الإيدا بيد يعني مقابضة في المجلس» ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير.



التَّبَادُلُ النَّقْدِيُّ مع اتحاد الجنس

قد يكون التبادل النقدي مع اتحاد الجنس، مثل: مبادلة الذهب بالذهب، أو مبادلة الفضة بالفضة، أو الورق النقدي بالورق النقدي.

وحكمه: جائز بشرطين اثنين هما:

الشرط الأول: أن يتم تقابض الثمنين قبل تفرق المتصارفين؛ كما تقدم في الحالة الأولى.

الشرط الثاني: أن يكون الصرف مثلاً بمثل، فلا تجوز الزيادة في أحد العوضين.

أمثلة تطبيقية على ذلك:

المثال الأول: مصارفة ورقة نقدية من فئة (500) ريال سعودي إلى خمس مئة ريال من فئة (100) ريال سعودي، أو إلى خمس مئة ريال من فئة (10) ريالات سعودي، فيجب أن يتساوى المبلغان في الصرف، فلا يجوز لأحدهما أخذ زيادة من الآخر لأي سبب.

المثال الثاني: مبادلة الذهب بالذهب، سواء أكان كليهما جديد، أو أحدهما جديد والآخر مستعمل، أو أحدهما مُصنَّع والآخر سبيكة ذهبية؛ فيجب أن يتساويا في الصرف، وإلا لم تجز المصارفة بينهما، وما يفعله بعض الناس من بيع الذهب القديم بالجديد مع دفع الفرق بينهما حرام، وهو من الربا.

أكمل المثال الآتي:

المثال الثالث: مبادلة الفضة بالفضة

.....

حكم المبادلة مع عدم التساوي

إذا تمت المبادلة النقدية مع الزيادة في أحد العوضين؛ فذلك حرام، ويُعدُّ من ربا الفضل المحرم في قول عامة علماء المسلمين، والدليل على اشتراط التساوي وتحريم التفاضل أحاديث كثيرة منها:

1- حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشْفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشْفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ». متفق عليه⁽¹⁾.

2- حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمَلْحُ بِالْمَلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءً بِسَوَاءٍ، يَدًا بِيَدٍ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ، فَمَنْ زَادَ (أَوْ أزدَادَ) فَقَدْ أَرَبَى»⁽²⁾.

(1) رواه البخاري برقم (2068)، ومسلم برقم (1584)، ومعنى لا تُشْفُوا: لا تزيدوا.

(2) رواه مسلم برقم (1587)، والزيادة بين معقوفين من رواية أخرى له.



تقدم أن من شروط الصرف التقابض قبل التفرق، سواء أكان الصرف بين جنسين مختلفين، أم كان بين جنس واحد، والقبض نوعان:

النوع الأول: القبض الحقيقي، ومعناه هنا: المناولة بالأيدي، بحيث يتسلم كل واحد من المتصارفين النقد بيده قبل التفرق.
النوع الثاني: القبض الحكمي، ومعناه هنا: تمكين كل واحد من المتصارفين صاحبه من التصرف في النقد وإن لم يناوله إياه بيده، بل يخلي بينه وبينه ليتصرف فيه، وسواء أكان منهما معاً، أو من أحدهما فقط، والغالب أن يكون من أحدهما إقباضاً حقيقياً ومن الآخر حكماً.

والأصل أنه لا يكتفي بالقبض الحكمي في الصرف، ولكن لما توسعت التعاملات التجارية، واحتاج الناس للقبض الحكمي، وأصبحوا يتعاملون به في كثير من الصور، وصار له قوة الإبراء الحقيقية؛ مال كثير من العلماء والباحثين إلى الاعتداد بالقبض الحكمي في التبادلات النقدية بشروط وضوابط تجعله كالقبض الحقيقي أو قريباً منه، ومن الصور المعاصرة للقبض الحكمي: القبض عن طريق ما يلي:

1- الشيك العادي: هو الشيك الذي يصدره الشخص بتوقيعه الخاص من دفتر شيكاته الذي تسلمه من المصرف الذي يتعامل معه، ولا يكون مبلغه محجوزاً لدى المصرف، ولا يكون للمصرف علم بإصداره حتى يحضره المسحوب له لتسلم المبلغ الذي تضمنه. وهو أقل مرتبة وضماناً من الشيك المصدق.

وقد اختلف العلماء المعاصرون في اعتبار الشيك العادي داخلاً في صور القبض الحكمي أو لا، وقد ذهب إلى اعتباره كذلك كثير من العلماء والباحثين.

ويشترط في ذلك: توفر كامل المبلغ في رصيد الساحب للشيك عند حصول المبايعة.

2- الشيك المصدق أو الشيك المصرفي: وهو الشيك الذي يصدره المصرف بناء على طلب أحد عملائه، مسحوباً لشخص محدد أو هيئة محددة، موقفاً من قبل المصرف، ويكون المصرف قد حجز على المبلغ الذي تضمنه، ولا يصرفه إلا لصالح الشخص المسحوب له.

وأكثر العلماء والباحثين المعاصرين يرون أن قبض الشيك المصدق من صور القبض الحكمي، فيصح استخدامه في المصارفة، وممن ذهب إلى هذا جميع القائلين باعتبار الشيك العادي قبضاً حكماً، فالمصدق من باب أولى، وذهب إليه آخرون غيرهم منهم: مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، فقد جاء في قراراته ما نصه: إن من صور القبض الحكمي المعتبرة شرعاً وعرفاً: .. تسلم الشيك إذا كان له رصيد قابل للسحب بالعملة المكتوب بها عند استيفائه، وحجزه المصرف⁽¹⁾.



3-سندُ الحوالةِ المصرفيةِ: وهي السند الذي يحرره المصرف، ويخول صاحبه قبض المبلغ المحول إليه من شخص آخر، وقد ذهب إلى أنها في معنى القبض الحكمي كثير من العلماء والباحثين، منهم: اللجنة الدائمة للإفتاء، فقد جاء في فتاوى اللجنة ما نصّه: وقبض الشيك أو ورقة الحوالة حكمه حكم القبض في المجلس⁽¹⁾.

4- بطاقة الصّرفِ الفوريّة: وهي بطاقة الصرف الآلي المعتادة، وعن طريقها يتم التحويل الفوري من حساب إلى حساب آخر، والدفع من خلالها معتبرٌ من صور القبض الحكمي؛ لأن المال يصبح في حوزة المحوّل إليه وفي تصرّفه من وقت التحويل نفسه.

حكم شراء الذهب والفضة بالأوراق النقدية وشرطه

شراء الذهب أو الفضة بالأوراق النقدية جائز بشرط التقابض قبل التفرق، ولا يجوز التفرق قبل قبض جميع المال من الطرفين، وسواء أكان القبض حقيقياً بحيث يتسلم البائع الثمن، والمشتري الذهب أو الفضة قبل تفرّقهما، أم كان القبض حكماً؛ بحيث يقبض البائع الثمن عن طريق شيك أو شيك مُصدّق، أو عن طريق بطاقة الصّرف الفورية، ويتسلم المشتري الذهب أو الفضة؛ قبل تفرّقهما.

ولا يجوز تأجيل جميع الثمن، أو دفع بعضه قبل التفرق وتأجيل الباقي، كما لا يجوز بيعهما بالتقسيط؛ لأنه يشترط في بيعهما التقابض قبل التفرق؛ للأحاديث السابقة التي تشترط في تبادل الأثمان أن تكون يدًا بيد، جاء في فتاوى اللجنة الدائمة ما نصّه: لا يجوز بيع الذهب مؤجلاً بجميع القيمة أو بعضها إذا كانت من أحد النقدين، وسواء كان الأجل معلوماً أو غير معلوم، وإذا وقع البيع فهو باطل، والعقد محرّم، وفاعل ذلك آثمٌ، ومرتكب لكبيرة من الكبائر الموبقة، وهي كبيرة الربا⁽²⁾.

(1) فتاوى اللجنة الدائمة 13/ 448، ونص السؤال: ما حكم المال المحول من عملة لعملة أخرى، مثلاً أقبض راتبي بالريال السعودي، وأحوله للريال

السوداني، علماً بأن الريال السعودي يساوي ثلاثة ريالات سودانية، هل هذا ربا؟

(2) فتاوى اللجنة الدائمة 13/ 485، وانظر أيضاً: ص484، وص471.



الحوالات المصرفية المتضمنة للصَّرف

الحوالات المصرفية عدّة أنواع، والمراد هنا الحوالة المصرفية التي اشتملت على تبادلٍ نقدي، وهي التحويلات النقدية الدَّولية، إذ غالب التحويلات الدَّولية تتضمن الصرف.

وصورة ذلك: أن من أراد تحويل مبلغ من دولة إلى دولة فإنه يدفع إلى المصرف المبلغ الذي يريد تحويله غالباً من جنس نقد البلد الذي يكون فيه، ويطلب تحويله إلى دولة أخرى، والمصرف حتى يحول المبلغ إلى الدولة الأخرى فإنه لا يحوله بالعملة نفسها غالباً، وإنما يحوله إلى عملة دولية ذات رواج عالمي، وغالباً ما يكون بالدولار الأمريكي أو اليورو الأوربي، ويقيد ذلك في (سندِ حوالة) ويسلّم للعميل، أو يسلم له (شيك) بالمبلغ، ثم يُرسلُ العميلُ هذا السندَ أو الشيك إلى الشخص المراد تسليمه المبلغ ليقبضه في الدولة الأخرى، وغالباً ما يصرف المبلغ في الدولة الأخرى بعملة تلك الدولة، فيقبضه الشخص المحول إليه بعملة بلده، فتجري هناك أيضاً مصارفة أخرى في البلد الآخر من العملة الدولية الراجعة إلى عملة البلد المحلية. وبما أن هذه العملية قد اشتملت على مصارفة، والمصارفة لا تجوز شرعاً إلا بقبض العوضين قبل التفرُّق، فهل تجوز العملية بهذه الصفة أو لا؟ وهل يقوم قبض (سندِ الحوالة) مقام القبض الشرعي أو لا؟

اختلف العلماء المعاصرون في هذه الصورة:

فذهب بعضهم: إلى إيجاب القبض الحقيقي في هذه العملية، وذلك بأن يقوم الشخص بصرف المبلغ المراد تحويله إلى العملة الدولية الراجعة، ويقبض المبلغ، ثم يقوم بدفعه للمصرف ليقوم بتحويله، وبهذا تكون مصارفته وتحويله جائزين. وذهب آخرون: إلى إباحة عملية التحويل بالصورة السابقة دون إيجاب للمصارفة قبل ذلك، وخرجوا ذلك على وجهين: **الوجه الأول:** أن المصرف في الحقيقة أصبح وكيلاً للعميل في الصرف والقبض والتحويل، فالمصرف نائب عن العميل في كل هذا، فهو يقوم مقامه، وإجراؤه لعملية الصرف مع نفسه نيابة عن العميل في حكم التقابض قبل التفرق. **الوجه الثاني:** أن قبض (سندِ الحوالة) أو (الشيك) قبض حُكمي يقوم مقام القبض الحقيقي، فعلى هذا يكون قبضه لذلك قبضاً قبل التفرق.

وهذا القول هو الراجح إن شاء الله تعالى. جاء في قرارات مجمع الفقه الإسلامي (التابع للمنظمة) ما نصّه: إذا كان المطلوب في الحوالة دفعها بعملة مغايرة للمبالغ المقدمة من طالبها، فإن العملية تتكون من صرف وحوالة.. وتجري عملية الصرف قبل التحويل، وذلك بتسليم العميل المبالغ للبنك، وتقييد البنك له في دفاتره بعد الاتفاق على سعر الصرف المثبت في المستند المسلم للعميل، ثم تجري الحوالة بالمعنى المشار إليه⁽¹⁾.

وبه أخذت اللجنة الدائمة للإفتاء، فقد جاء في فتاوى اللجنة ما نصّه: يجوز تحويل الورق النقدي لدولة إلى ورق نقدي لدولة أخرى، ولو تفاوتت العوضان في القدر؛ لاختلاف الجنس.. لكن بشرط التقابض في المجلس، وقبض الشيك أو ورقة الحوالة حكمه حكم القبض في المجلس⁽²⁾.

(1) مجلة المجمع (ع 9، ج 5) قرار رقم 84 : (9/1).

(2) فتاوى اللجنة الدائمة 448 / 13، ونص السؤال: ما حكم المال المحول من عملة لعملة أخرى، مثلاً أقبض راتبتي بالريال السعودي، وأحوله للريال السوداني، علماً بأن الريال السعودي يساوي ثلاثة ريالات سودانية، هل هذا ربا؟



الصرف بين فئات العملة نفسها

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: الصرف بين فئات العملة نفسها، مثل: صرف ورقة نقدية من فئة (500) ريال سعودي إلى خمس مئة من فئة (100) ريال سعودي، أو إلى خمس مئة من فئة (10) ريالات سعودي، جائز ولا بأس به، بشرط أن يتم التقابض قبل التفرق، ولا يبقى بينهما شيء، أما إذا لم يتم التقابض، أو قبض بعض المبلغ وبقي بعضه فلا يصح الصرف، ولا يجوز التفرق وبينهما شيء؛ حتى لو كان الصرف بين الرجل وولده أو أخيه، جاء في فتاوى اللجنة الدائمة ما نصّه: لا يجوز للمتصارفين أن يتفرقا إلا بعد استلام كل منهما كامل مبلغ الصرافة، وعلى ذلك فلا يجوز لمن دفع لشخص خمس مئة ريال لصرفها أن يأخذ ثلاث مئة في الحال، والباقي بعد الافتراق بزمن ولو قصر⁽¹⁾.

والطريقة الشرعية فيمن احتاج لمثل هذا ولم يكن مبلغ الصرف كاملاً: أن يقترض منه، ثم يعيد إليه ما أخذه، ولا يتصارفان بالصيغة الممنوعة.

المسألة الثانية: إذا احتاج شخص إلى صرف ورقة نقدية من فئة (500) ريال سعودي إلى خمس مئة من فئة (100) ريال سعودي، أو من فئة (10) ريالات سعودي، فإن صرفها له نوع من الإحسان المشروع، وإذا لم يتيسر له الصرف إلا بأن يشتري شيئاً من محل تجاري لأجل الحصول على ما يسمى بـ (الفكة)؛ فذلك جائز ولا بأس به.

المسألة الثالثة: إذا اشترى شخص من محل تجاري بمبلغ مثل مئتي ريال، ودفع له ورقة من فئة (500) ريال سعودي، ولم يكن عند المحل ما يكمل له بقية المبلغ فأعطاه (150) ريالاً سعودياً، وقال له ارجع إليّ في وقت آخر أعطيك الباقي، وتفرقاً على ذلك، فلا بأس بهذا، وليس هذا من المصارفة الممنوعة، لأن العملية ليست عملية صرف بل عملية بيع وشراء لسلع معتادة، وبقي في ذمة المحل التجاري بعض المبلغ، فيكون أمانة عنده، جاء في فتاوى اللجنة الدائمة ما نصّه: ليس في إبقاء المشتري بعض نقوده عند البائع شيء من الربا؛ لأن هذا من باب البيع وائتمان البائع على بقية الثمن، وليس من باب الصرف⁽²⁾.

إذا تعذر التقابض قبل التفرق فما العمل؟

إذا تعاقد شخصان على مبادلة أحد الجنسين بمثله أو بجنس آخر، ثم لم يتيسر لهما إتمام العقد بتقابض العوضين قبل التفرق، فإنه يجب عليهما شرعاً أن يفسخا العقد قبل تفرقهما، وبإمكانهما استئناف العقد في وقت آخر متى تيسر لهما أن يتماه في مجلس واحد بأن يتقابضا العوضين قبل التفرق، وبهذا يتخلصان من التعاقد المحرم، ويخرجان من الدخول في عقد ربوي محرم، على أنه لا يجوز لأحدهما أن يلزم الآخر بالتعاقد فيما بعد؛ كما إنه لا يلزمه بالتعاقد ابتداءً، وذلك لأن العقد الثاني عقد جديد مستقل عن العقد الأول، وما بينهما مجرد مواعدة غير ملزمة.

(1) فتاوى اللجنة الدائمة 459/13، وأيضاً ص458.

(2) فتاوى اللجنة الدائمة 181-180/13.





تمهيد

الجريمة باقية ما بقي الخير والشر، وفي عصرنا هذا أصبح للجريمة نمطاً آخر؛ إذ أصبحت الجريمة أكثر تنظيماً وأكبر اتساعاً، وذلك لسهولة الاتصال بين أنحاء العالم، ومن هنا أصبحت الجريمة المنظمة أكثر خطورة من أي وقت مضى. لقد أضحى المجرمون يمتلكون أموالاً ضخمةً من غير أن يكون لهم في الظاهر أعمال بارزة تُدرُّ عليهم هذا المال الوفير، وحتى لا تلاحقهم أيدي العدالة بالسؤال البدهي: من أين لك هذا المال؟ وما مصدره؟ ثم لو قبض على المجرم فحتى لا تُصادر أمواله الضخمة المشبوهة المصدر؛ صار المجرمون يفكرون في طرق للإجابة عن هذا السؤال، وللحفاظ على أموالهم من المصادرة بسبب الشك في مصدرها.. فلأجل هذا نشأت فكرة غسل الأموال المحرمة؛ التي مصدرها تجارة المخدرات أو الاتجار في السلع المحرمة الممنوعة، أو السرقات الكبرى، أو غير ذلك.

تعريف غسل الأموال

غسل الأموال هو: إجراء عمليات مُتعددة لتحويل الأموال المكتسبة من طرقٍ محرمة؛ لتُكون في الظاهر وكأنها مكتسبة من طرقٍ مباحة. سُميت بذلك تسميةً مجازية، وكأنها بإجراء عمليات التحويل على الأموال المحرمة تُغسلُ للتحوّل في الظاهر من الصفة المحرمة الملوثة إلى الصفة المباحة النظيفة. وقيل: إن سبب التسمية أن تجار المخدرات كانوا يغسلون الأموال الملوثة بالمخدرات بالبخار والكيماويات قبل إيداعها في المصارف. أسماؤه: وتسمى هذه العملية بعدة أسماء منها: الجريمة البيضاء، وتطهير الأموال، وتنظيف الأموال.

مصادر الأموال التي يُراد غسلها

تتنوع مصادر الأموال التي يُراد غسلها، وكلها تدخل ضمن إطار الأموال المحرمة شرعاً والممنوعة نظاماً، ومن أظهر هذه المصادر:

- 1- الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات.
- 2- الأموال الناتجة عن طريق المتاجرة بالأسلحة الممنوعة.
- 3- الأموال الناتجة عن طريق الدعارة، أو المتاجرة بخطف الأطفال وبيعهم على من يستخدمهم في الدعارة أو غيرها.
- 4- الأموال الناتجة عن طريق المتاجرة في الاغتيالات أو التجسس على الدول.



5- الأموال المنهوبة من خزائن الدول بسبب استغلال الفساد السياسي أو الإداري.

ويتمثل الفساد السياسي في: وجود أنظمة سياسية فاسدة تجد في بعض البنوك الأجنبية ملاذًا آمنًا لها، وتودع الثروات التي كوّنتها في تلك البنوك، ومن ثمّ تعيد سحبها بعد فقدانها السلطة وتوظيفها في مشاريع تعطي انطباعًا بقانونيتها.

وأما الفساد الإداري فيتمثل في: الحصول على دخول غير مشروعة، والثراء من الوظائف العامة من خلال: أخذ الرشاوى لمنح تراخيص وموافقات غير نظامية، أو التحايل على الأنظمة والقوانين بأي طريق.

6- الأموال الناتجة عن طريق تزوير العملات المحلية أو الأجنبية، والمتاجرة بها.

7- الأموال الناتجة عن السطو على أموال الناس عن طريق تأسيس شركات وهمية تهدف إلى جذب مدّخرات صغار المستثمرين من خلال إقناعهم بتحقيق أرباح كبيرة، وبعد ذلك يتم تحويل هذه المدّخرات إلى الخارج، ويهرب أصحاب تلك الشركات إلى الخارج أيضًا، أو عن طريق الاقتراض من البنوك بدعوى إقامة مشاريع استثمارية من غير ضمانات حقيقية بل وهمية، ثم الهروب بهذه الأموال خارج البلاد.

طرق غسل الأموال

يلجأ المجرمون في سبيل تنظيف مصادر أموالهم في الظاهر إلى إجراء عمليات عديدة، وبطرق مختلفة، ولا تزال أذهانهم تبتكر طرقًا أخرى لإجراء عملياتهم التطهيرية، وتمرّ عملية غسل الأموال - غالبًا - بثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى: تجزئة الأموال المحرّمة إلى مبالغ صغيرة، ثم إيداعها في حساب أو حسابات مصرفية متعددة. ويمكن أن يتم ذلك أيضًا من خلال شراء العقارات أو الذهب أو الأسهم أو السندات أو السلع، والحصول على مستندات تثبت هذا الشراء، ويمكن أن تكون بعض هذه العمليات وهمية غير حقيقية؛ إنما الغرض منها الحصول على مستندات تثبت تملك الذهب ونحوه؛ للاستفادة منها في التعمية على مصدر الأموال المحرّمة.

المرحلة الثانية: إجراء تصرفات جديدة في الأموال لتغيير الاستخدامات التي تمت في المرحلة الأولى؛ في محاولة لقطع الصلة بين الأموال ومصدرها الحقيقي؛ حيث يلجأ صاحب هذه الأموال المحرّمة إلى تحويل الأرصدة إلى حسابات في مصارف دولية منتشرة في العالم، أو بيع ما اشتراه من سلع وأسهم وسندات.

المرحلة الثالثة: إعادة دمج الأموال المنظّفة مجددًا في دورة الاقتصاد، محليًا أو دوليًا، على شكل استثمارات مباشرة في السلع أو العقارات أو الشركات.



أهداف غسل الأموال

- نتيجة للتضخم الهائل في أموال النشاطات الإجرامية المحظورة، والتي لا يستطيع أصحابها تبرير الحصول عليها؛ فإن أصحاب هذه الأموال المحرمة يسعون من وراء عمليات غسل الأموال إلى أهداف أساسية يمكن تلخيصها فيما يأتي:
- الهدف الأول:** إظهار الشرعية على أموالهم المكتسبة بالطرق المحرمة الممنوعة.
- الهدف الثاني:** مواجهة السلطات عند بحثها عن مصادر هذه الأموال بأنها مكتسبة بالطرق المشروعة، وذلك بعد إخفاء مصدرها المحرم.
- الهدف الثالث:** حماية هذه المكاسب المحرمة من المصادرة من قِبَل السلطات حينما يُقبض على المجرم أو يحاكم، وذلك بإظهارها بمظهر الأموال المكتسبة بالطرق المشروعة بعد إخفاء صلتها بالمصدر الحقيقي المحرم.
- الهدف الرابع:** تضليل السلطات حينما تحاول تعقب مصادر هذه الأموال للتعرف على مصادرها الحقيقية، ومن ثم تكون دليلاً ضد هذا المجرم على تورطه في مكاسب محرمة، فبإجراء عمليات مُتكررة لغسل الأموال تنقطع الأموال وتبتعد عن مصادرها الحقيقية، ويصعب على السلطة تتبعها وكشف حقيقتها.
- الهدف الخامس:** الظهور بوجهة اجتماعية مزيفة تغطي على الواقع الحقيقي لهذا الثراء، فيظهر المجرم بمظهر التاجر الحقيقي، ذي المشاريع الإنتاجية الحقيقية.

آثار غسل الأموال

- يترتب على جريمة غسل الأموال آثار سيئة عديدة على الفرد والمجتمع من أهمها:
- 1- إيغال المجرمين في جرائمهم، والتمكين لهم في البلاد ليعيثوا فيها فساداً، مع ابتعادهم بأنفسهم والأموال المحرمة التي انتهبوا عن أيدي العدالة.
 - 2- فساد الذمم بالتعاون مع المجرمين، وذلك مما ينشر التعامل بالرشاوي، ويحدث زيادة الفساد الإداري في البلاد التي يكثر فيها غسل الأموال.
 - 3- انتشار الجرائم المتنوعة في البلد من آثار هذه الجريمة ومن آثار التمكين لها؛ من القتل والسرقة، وغير ذلك.
 - 4- احتمال تعرض البلد لاضطرابات اقتصادية بسبب إدخال الأموال القذرة في اقتصادها، ثم إعادة سحبها بسرعة لنقلها إلى موضع آخر، أو إعادتها إلى مصدرها الأصلي.
 - 5- حصول البطالة المفاجئة بسبب توظيف هذه الأموال في بعض البلاد لفترات يسيرة في مشاريع غير حقيقية، ثم سحبها مرة أخرى لتحويلها لموضع آخر، وإنهاء الأعمال القائمة عليها لمجرد عملية الغسل؛ لا للنهوض بالبلاد في استثمارات مشروعة.



حُكْمُ غَسْلِ الْأَمْوَالِ



أولاً: حكم غَسْلِ الْأَمْوَالِ: تملك الأموال بالطرق غير المشروعة والإبقاء عليها محرّم شرعاً، ومن ثمّ فإنّ أيّ عملية لإخفاء مصدر هذا المال وإظهاره بمظهر الحلال فهي حرام، وكلّ تصرف في هذه الأموال في غير التخلّص منها أو إعادتها إلى من نُهبت منه فهو محرّم شرعاً، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾⁽¹⁾، وقال تعالى: ﴿وَيَجِدُ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الخَبِيثَاتِ﴾⁽²⁾، وهذه أموال خبيثة محرّمة.

ثانياً: التعاون مع المجرمين في غَسْلِ الْأَمْوَالِ بأيّ طريقة محرّم شرعاً، قال الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالتَّوَدُّونِ﴾⁽³⁾.

ثالثاً: الواجب على هؤلاء المجرمين التوبة إلى الله تعالى، والتخلّص من آثار هذه الجريمة بالتصرف بالأموال تصرفاً صحيحاً؛ وذلك بما يأتي:

أ- إعادتها إلى مصادرها الأساسية؛ إذا كانت مما يمكن إعادته؛ كالأموال المنهوبة من الدّول أو الشركات، ونحو ذلك.

ب- التّصديق بها، أو صرفها على المصالح العامّة؛ إذا لم تكن مصادرها معلومة، أو كانت مما لا يجوز إعادتها لأصحابها؛ كالأموال الناتجة عن الاتجار في المخدّرات ونحوها من المحرّمات.

وقد وضعت المملكة العربية السعودية نظاماً لمكافحة غسل الأموال، يهدف إلى الوقاية والحد من جرائم غسل الأموال من خلال تعزيز القدرة على كشف الجريمة - داخل المملكة وخارجها - والتحليل والتحقيق والمقاضاة والحجز التحفظي والمصادرة في قضايا غسل الأموال، ورفع مستوى الوعي حول مكافحة غسل الأموال، وتعزيز دور الأنظمة التقنية في مجال مكافحة غسل الأموال، وغير ذلك من الأمور المهمّة⁽⁴⁾.

إثراء

اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال



قامت المملكة العربية السعودية خلال العقد الماضي باتخاذ العديد من المبادرات والإجراءات الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال، وقد كانت في مقدمة الدول المشاركة بفاعلية في محاربة عمليات غسل الأموال والأنشطة المتعلقة بها. وتستمد المملكة موقفها تجاه مكافحة عمليات غسل الأموال من التزامها بنصوص الشريعة الإسلامية، والأنظمة المحلية والتوصيات الدولية على حدٍ سواء.



(1) سورة البقرة الآية رقم (188).

(2) سورة الأعراف الآية رقم (157).

(3) سورة المائدة الآية رقم (2).

(4) للإطلاع على مواد النظام، يمكنك الرجوع لدرس (نظام مكافحة غسل الأموال) في مقرر (تطبيقات في القانون).

1 حدّد المراد بكل مما يأتي:

أ - النازلة. ب - الحقوق المعنوية. ج - قتل الرحمة. د - التبادلات النقدية.

2 بيّن الحكم الشرعي لكل مما يأتي:

أ - التبادل النقدي مع اختلاف الجنس. ب - التبادل النقدي مع اتحاد الجنس.

ج - غسل الأموال.

3 وضح حكم نقل الأعضاء في كل مثال من الأمثلة الآتية:

أ - نقل عضو من جسد الإنسان إلى مكان آخر في جسده، كنقل الأوردة من ساقه لعلاج ضيق الشرايين التاجية في قلبه.

ب - نقل القلب من متوفى مكلف بدون رضاه في الحياة.

4 ما رأي أهل الاختصاص الطبي في حقيقة الموت الدماغي؟

5 أجب بعلامة (✓) أمام العبارة الصحيحة، وعلامة (X) أمام العبارة غير الصحيحة مع تصحيحها، في كل مما يأتي:

أ - قتل الرحمة بترك العلاج مختص بالطبيب المعالج. ()

ب - معنى القبض الحكمي: تسلّم كل واحد من المتصارفين النقد بيده قبل التفرّق. ()

6 بيّن أظهر المخالفات الشرعية في أسواق الأوراق المالية (البورصة).

7 إذا تعاقد شخصان على مبادلة فضة بفضة ثم لم يتيسر لهما التقابض قبل التفرّق، فما العمل في هذه الحالة؟

8 لغسل الأموال آثاره السيئة على الفرد والمجتمع، اذكرها بإيجاز.

